سلسلة السياسات البيئية

# في مواجهة الإبادة البيئية في لبنان: توصيات للانخراط الرسمي والمجتمعي في التعافي المستدام

كريستينا أبو روفايل
يارا عبد الخالق

مبادرة الإصلاح العربي
AR

أشغال عامة
PUBLIC WORKS

## نُشر من طرف:

### مبادرة الإصلاح العربي
مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.
www.arab-reform.net/ar

### استديو أشغال عامة
استديو أشغال عامة هو مؤسسة للأبحاث والمناصرة متعدّدة التخصّصات منخرطة نقدياً وإبداعياً في قضايا العمران والعدالة المكانية في لبنان، مع تركيز خاص على الحقوق البيئية والسكنية والحق في التنمية المتكاملة وحيّز عام متاح. عبر مقاربة متجذرة في مفهوم الحق في المدينة، نهدف إلى جعل التنظيم المدنيّ وإنتاج السياسات العامة عمليةً ديموقراطية - لا أداةً للسلطة.

**بحث وكتابة:** كريستينا أبو روفايل ويارا عبد الخالق
**تصميم الخرائط والرسوم البيانية:** أسماء الغراوي - عماد قعفراني
**التصميم:** أحمد سلهب


## عن الكاتبتين

كريستينا أبو روفايل، معماريّة وباحثة حضريّة، حاصلة على ماجستير في الهندسة المعمارية (2015) وفي التخطيط المديني (2017) من الجامعة اللبنانية، كلية العمارة والفنون الجميلة. تعمل حالياً على مشاريع بحثية متنوعة مرتبطة بالقضايا العمرانية، الأملاك العامة وغيرها من المواضيع المتعلّقة بالحقّ في المدينة.

يارا عبد الخالق مهندسة معماريّة وباحثة حضريّة حاصلة على ماجستير في الهندسة المعماريّة عام من الجامعة اللبنانيّة2017، و على ماجستير في التخطيط المديني عام 2023. يارا مهتمّة بعملية التنظيم المديني وكيف يشكّل التنظيم المحلّي المدينة. تركّز حالياً في عملها على التمدّن وعلاقته بالقانون والدولة من منظور انتهاك الحق في المدينة مع الاهتمام بالتواصل ومشاركة المعرفة بشأن القضايا المدينيّة.

## عن المشروع

في إطار العمل البحثي والميداني الذي ينفّذه «استديو أشغال عامة» بالشراكة مع «مبادرة الإصلاح العربي» حول الإبادة البيئية في جنوب لبنان، جرى خلال العام الماضي توثيق الأضرار البيئية والزراعية الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية والجنوبية، إلى جانب تنظيم ورش عمل ومقابلات مع الأهالي المتضررين/ات لتحليل أولويات العودة والتعافي وإعادة الإعمار من منظور بيئي واجتماعي. وقد تُوّج هذا المسار بإعداد ورقة بحثية مشتركة تهدف إلى تقييم السياسات الحالية وتقديم توصيات لتعزيز التعافي المستدام والعدالة البيئية في المناطق المتضررة.

## إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.


© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.


صورة الغلاف: مشهد من سردا، بلدة في قضاء مرجعيون بمحافظة النبطية جنوب لبنان، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي الذي خلف وراءه خرابًا هائلاً، في شباط/فبراير 2025.
© رامز دالاه/أناضول


**شباط/فبراير 2026**

# المحتويات


مقدمة 7

تقييم الضرر الناتج عن الإبادة البيئية في جنوب لبنان 9

الأضرار والخسائر البيئية والزراعية بالأرقام 9

الفوسفور الأبيض والذخائر والمخلفات الحربية كأدوات لتدمير البيئة 12

منع العودة في القرى الحدودية وتحويل الأرض إلى منطقة عازلة 17

قراءة الضرر في ضوء مفهوم الإبادة البيئية 19

كفركلا نموذجًا 20

عن كفركلا قبل الحرب 20

التداعيات البيئية والزراعية للحرب على كفركلا ومزارعيها 24

أشكال الاستجابة البيئية 28

الدروس المستفادة من الاستجابة البيئية والقانونية بعد حرب تموز 2006 28

الجهود المجتمعية المتناثرة في ظلّ تقصير الدولة 41

الركائز والتوصيات:
نحو استجابة متكاملة لمعالجة أضرار الإبادة البيئية في جنوب لبنان 48

ضمان العودة 48

إعادة التأهيل البيئي والزراعي 49

دعم المزارعين والسكان 50

التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية 51

تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي 51

إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية 52

# مقدمة

في كفركلا يضع النحالون أقفار النحل قرب الشريط الحدودي مستفيدين من وجود مناطق مزروعة باللوزيات ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يرعى النحل، كما يرعى من أنواع عديدة من الأشجار الموجودة في كفركلا من أشجار الكينا والزيتون والجوز والحمضيات والزعتر والشوكيات، ما يجعل منتوج العسل من أجود الأنواع. وفي البحيرات أو البرك الموجودة في سهل الخيام الخصب المجاور لكفركلا، تنتقل طيور الإوز حاملةً معها بيوض السمك من بحيرة طبريا، فتنمو هذه الأسماك في بحيرات المرج وتتحوّل البحيرات إلى مقصد للصيد لأهالي المناطق المجاورة. فالنحل والطيور تتنقل غير آبهةٍ بالحدود والجدران الفاصلة. الطبيعة لا تعرف الحدود ولا تعترف بها. وهو ما قد ينعكس في الحالات الطبيعية على الإنسان. بين سكان كفركلا وسكان الذوق الفوقاني والتحتاني وحولا والمطلة في فلسطين تاريخٌ طويل من التبادل التجاري وزراعة الحقول المتداخلة، فقد كانت كفركلا أحد معابر الجنوب إلى سهول فلسطين من خلال معبري الجمارك والأمن العام،[1] كما لسكان كفركلا أراضٍ داخل فلسطين المحتلة ما زالوا يحافظون على صكوك ملكيتها. لكن الحدود كما نعرفها اليوم ليست إلّا نتاج حقبة استعمارية سعت لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، ورسمت خطوطًا عشوائية على الخرائط، وسيطرت على أراضٍ ليست لها وأدّت إلى عزل أجزاء من الأراضي والشعوب عن بعضها البعض. وهو ما يأخذنا إلى إشكالية القرى الحدودية والقرى الجنوبية بشكلٍ عام، وما يُعرف بجبل عامل الذي يحدّه نهر الأولي وجزين شمالًا، وفلسطين جنوبًا والذي تجمعه علاقات تجارية تاريخية مع أهالي فلسطين.[2] هذه المناطق ما زالت تعاني من تبعات إرث الحدود الاستعمارية مجاورةً كينًا صهيونيًا محتلًّا.

في مراجعةٍ سريعة[3] لبعض محاضر مجلس النواب، نلحظ بعض المناقشات حول الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية. في عام 1949، وضمن كلمة النائب عادل عسيران،[4] أحاط المجلس علمًا بوجود مأساة مفادها أنه «بعد ما جلا اليهود عن هذه القرى [الحدودية] التي شرد أهلها وجد خندق في قرية حولا وضع فيه أكثرية أهالي هذه القرية أحياء ثم أطلق عليهم اليهود النار فقتلوهم جميعًا»، وأضاف «إن وضعية أهالي حولا دقيقة لأنهم لم يتمكنوا من زرع أراضيهم هذه السنة، والكثير منهم كانوا يعتاشون من زراعة أراضٍ واقعة في فلسطين». في السنة نفسها، هاجم إسرائيليون رعاة قرب كفركلا وسرقوا البقر والحمير والبغال.[5] وفي عام 1952، قدّم أهلي رميش عريضة[6] للاحتجاج على أفراد البوليس الإسرائيلي لاغتصابهم من منطقة مرج العفوش الطروش والأغنام. في العام 1953، قدّم أحد أهالي بنت جبيل برقية[7] للاحتجاج على نهب الإسرائيليين لمواشيهم بعد دخولهم الأراضي اللبنانية. أمّا في عام 1961، فقد أكّد النائب خالد شهاب ضمن كلمته[8] «وجود سبعة آلاف لبناني منكوبين بأموالهم في إسرائيل يملكون ما لا يقل عن مئة مليون ليرة استرلينية، أملاكًا اغتصبتها إسرائيل». وفي العام 1968، قدّم أهالي ميس الجبل برقية[9] يستنكرون فيها الاعتداء الإسرائيلي على بلدتهم، ويطالبون بتحصين القرى وتعزيزها بالملاجيء وتأمين المستشفيات، كما قُدّمت 10 برقيات[10] من مناطق وهيئات مختلفة للاحتجاج على الاعتداء الإسرائيلي على قرية حولا ولطلب تسليح سكان الحدود وتنفيذ مشروع التجنيد الإجباري.

وقد جاء في كلمة النائب علي ماضي[11] في عام 1969 «أن سبع مزارع على الحدود من الأراضي اللبنانية هي اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلي وأربعة آلاف من اللبنانيين نازحون لا يستطيعون أن يحصلوا على قوت يومهم من الخبز فقط، وقد نُسفت منازلهم في المزارع. إن هذه الأراضي الشاسعة مُنع أهلها من استغلالها نظرًا لأن في ذلك خطرًا على حياتهم، ونظرًا لأنهم يتعرضون من العدو بالقصف». وفي 30 حزيران/يونيو 1970، تظاهر أهالي القرى الحدودية للمطالبة بزيادة التحصينات وتوفير حماية أفضل من الغارات الإسرائيلية.[12]

1 حسين سعد، «كفركلا: قرية العروس وبوابة فاطمة.. والمعبر «الرسمي» إلى فلسطين»، المدن، حزيران/يونيو 2024، متاح على: https://tinyurl.com/yc6tpj2f

2 مريم شعيب، «جبل عامل وفلسطين: 200 عام من الوحدة»، جنوبية، آذار/مارس 2014، متاح على: https://tinyurl.com/yf6x9a2f

3 Sara El- Yafi, "EXPOSING ÏŞř@€l'S CONTINUOUS UNPROVOKED AGGRESSION TOWARDS LEBANON", April 2025, available at https://www.youtube.com/watch?v=Yqi8_9wgMFs

4 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي السادس6--العقد العادي الاول-محضر الجلسة الرابعة1949-»، أيار/مايو 2026، متاح على: https://tinyurl.com/yx4aurf9

5 مدونة جبل عامل، «كفركلا والمعاناة مع الإحتلال - 1949 - 1976»، حزيران/يونيو 2026، متاح على https://jabalamelah.blogspot.com/2025/06/1949-1976.html

6 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي السابع7--العقد الاستثنائي الثاني-محضر الجلسة الثالثة1952-»، أيار/مايو 2026، متاح على https://tinyurl.com/3zez6tms

7 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثامن8--العقد الاستثنائي الأول-محضر الجلسة الثالثة1953-»، أيار/ مايو 2025، متاح على https://tinyurl.com/8845sps2

8 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي العاشر-10-العقد الاستثنائي الثاني-محضر الجلسة الثامنة1961-»، أيار/ مايو 2025، متاح على https://tinyurl.com/47uteys9

9 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محضر الجلسة الأولى1968-»، أيار/ مايو 2025، متاح على: https://tinyurl.com/2m68cvny (مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محضر الجلسة الأولى1968-).

10 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محضر الجلسة الأولى1968-.

11 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثاني عشر-12-العقد الاستثنائي الأول-محضر الجلسة الأولى1969-»، أيار/ مايو 2025، متاح على : https://tinyurl.com/5cnpxn84

12 Oldbeiruthlebanon, "Lebanon: Border villagers demonstrate for better protection against Israeli raids (1970)", July 2025, available at https://www.instagram.com/reel/DL4WDphMpKi/

كما في العام 1974، تناول النائب حميد دكروب في كلمته[13] موضوع «القصف الإسرائيلي المستمر الذي يطال القرى الحدودية من الناقورة حتى العرقوب دون استثناء، ويضرب بشكلٍ أعمى، يضرب المحاصيل الزراعية، والمحصول الزراعي هو بنسبة ضرب المزارع تمامًا إذ إن العدو يستهدف تفريغ المنطقة الجنوبية من لبنان، وذلك بعزل المواطن المزارع عن أرضه».

هذه عينة عن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، المنتظمة، والممنهجة التي تعرّضت لها القرى الحدودية بشكلٍ خاص والقرى الجنوبية بشكلٍ عام منذ النكبة الفلسطينية عام 1948، والتي تلاها غزو واحتلال حتى العام 2000. وبعد مرور أكثر من 25 عامًا على انسحاب القوات الإسرائيلية منها، ما زال المشهد نفسه يتكرر، لا بل زاد وحشيةً. منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتوسّعها في 23 أيلول/سبتمبر 2024، والغزو الإسرائيلي في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وصولًا إلى ما عُرف باتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،[14] وحتى يومنا هذا مع الخروقات الإسرائيلية اليومية لهذا الاتفاق، تشهد المناطق الجنوبية اعتداءات وحشية. فقد استهدفت إسرائيل المنازل والبنية التحتية والمرافق العامة والصحية والتعليمية والمعالم التراثية والثقافية والدينية والغابات والأراضي الزراعية، وأحدثت أضرارًا بالغة بالأشجار والمحاصيل والتربة والمياه، فضلًا عن الأضرار بالاقتصاد المحلي. كما دمرت قرى حدودية بشكلٍ شبه كامل. وهو ما يشكل فعليًا إبادةً بيئية وزراعية ومكانية.

من هنا، نتناول في هذه الورقة الإبادة البيئية التي تعرّضت لها القرى الجنوبية في لبنان بهدف تطوير توصيات سياساتية حول كيفية انخراط الدولة اللبنانية، والسلطات المحلية والمجتمعات في جنوب لبنان، ومنظمات المجتمع المدني المعنية في معالجة الأضرار الناتجة عن الإبادة البيئية والزراعية التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان.

نبدأ أوّلًا بإظهار الأضرار البيئية والزراعية على صعيد القرى الجنوبية بالعموم، مع تسليطنا الضوء على القرى الحدودية الأكثر تضررًا التي تعرّضت لأنواع مختلفة من الاعتداءات والدمار نسبةً للمناطق الأخرى، لنرّكز بعدها على بلدة كفركلا الحدودية كنموذج عن هذه البلدات. كما نسعى إلى استخلاص الدروس من التدخلات البيئية التي قامت بها الدولة اللبنانية عقب حرب تموز/يوليو 2006، وتقييم الأطر والسياسات الحالية الخاصة بإعادة الإعمار والتعافي، إلى جانب مبادرات المجتمع المحلي من منظور بيئي، بما يسمح بتحديد مسؤوليات مختلف الجهات المعنية. وفي الختام، نقدّم توصيات سياساتية تتماشى مع الاحتياجات والأولويات البيئية للقرى الجنوبية، بما يدعم العودة الآمنة وعمليات إعادة الإعمار والتعافي البيئي.

وقد اعتمدنا في إنتاجنا لهذه الورقة على رصد الهجمات الإسرائيلية وخروقات وقف إطلاق النار على مختلف الأراضي اللبنانية وتوثيقها من خلال خريطة تفاعلية، وتحليل طبيعة الأماكن المستهدفة، وعلى ورشة عمل تشاركية حول تصورات العودة والتعافي في بلدة كفركلا،[15] وعلى مجموعة من المقابلات مع الجهات الرسمية المعنية،[16] والخبراء والناشطين/ات البيئيين، ومؤسسات وجمعيات ومبادرات[17] تعمل بالشأن الزراعي والبيئي، بالإضافة إلى مراجعة مجموعة واسعة من المراجع ذات الصلة، ومراقبة جهود التعافي بعد الحرب الإسرائيليّة على لبنان على صعيد المسوحات ورفع الأنقاض والتعويضات وتمويل الإعمار والسياسات والمشاريع والمبادرات والنزوح والعودة، بالإضافة إلى جلسة نقاش جماعي[18] تجمع مواطنين/ات ومزارعين/ات متضررين/ات وناشطين/ات ومنظمات مجتمع مدني وباحثين/ات وصناع قرار بهدف تطوير توصيات مشتركة تركز على الأولويات المتعلقة بالعودة، وإعادة الإعمار، ومعالجة الأضرار البيئية.

13 مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، «الدور التشريعي الثالث عشر -13- العقد الاستثنائي الثاني - محضر الجلسة الثانية 1974-»، أيار/مايو 2025، متاح على: https://tinyurl.com/yeyasnnc

14 كان يفترض أن تنسحب القوات الإسرائيلية بعد الاتفاق من جنوب لبنان خلال 60 يومًا، لكن مُدِّد الموعد حتى 18 شباط/فبراير 2025 مع عدم التزام إسرائيل ببنود الاتفاقية وحظر أهالي 66 قرية وبلدة من العودة إلى قراهم.

15 أُقيمت ورشة العمل يومي الجمعة والسبت في 20-21 حزيران/يونيو من الساعة 9:30 صباحًا إلى 4 بعد الظهر في سطيحة، كفررمان، بعنوان «تداعيات الإبادة المكانية والبيئية في كفركلا»، وذلك ضمن سلسلة نقاشات محلية في 3 مناطق تضرّرت بشدة خلال الحرب. حضر ورشة العمل حوالي 12 شخص من سكان كفركلا.

16 مقابلات مع رئيس بلدية كفركلا والوزير السابق يعقوب الصراف، وزير البيئة بعد حرب تموز/يوليو 2006، ومقابلات غير رسمية مع مصدر من المجلس الوطني للبحوث العلمية ومن وزارة البيئة.

17 المقابلات البحثية أو التعارفية مع هادي عواضة مزارع وناشط من بلدة كفركلا، ومايا نعمة من جمعية التحريج في لبنان (LRI)، وياسمين فخري من معهد دراسات الهجرة (IMS) في الجامعة اللبنانية الأميركية، وجمال شعيب من جمعية وتعاونوا، وسمر مرقص من وحدة البيئة والتنمية المستدامة (ESDU) في الجامعة الأميركية في بيروت، وعباس بعلبكي من الجنوبيون الخضر، وسارة سلوم، وغسان مكارم وبشير أبو سعيفان من الحركة الزراعية في لبنان، ورمزي قيس من هيومن رايتس ووتش، ووائل يمين من تراب للتربية البيئية لبنان (SOILS)، وعلي سويدان من المفكرة القانونية.

18 أُقيمت جلسة النقاش يوم الخميس في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025 من الساعة 9:30 صباحًا إلى 4 بعد الظهر في مركز- «استديو أشغال عامة» في فرن الشباك، بعنوان «الإبادة البيئية والمكانية في جنوب لبنان: نحو تصوّرات العودة والتعافي». وهي بدعم من مؤسسة PORTICUS، وأسهمت نتائجها في كتابة هذه الورقة بالشراكة مع مبادرة الإصلاح العربي (ARI). حضر- الجلسة 3 أشخاص من سكان كفركلا، وممثل عن تجمع أبناء القرى الجنوبية الحدودية، وعضو هيئة إدارية في تجمع المزارعين في الجنوب، وممثل عن المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة، ورئيس مصلحة النبطية في وزارة الزراعة، ومستشار الحكومة لإعادة الإعمار، وخبيران في التنظيم المديني، وممثل عن جمعية وتعاونوا، وممثلان عن المفكرة القانونية، وممثلان عن الحركة الزراعية، وممثلة عن جبال، وممثل عن هيومن رايتس ووتش، وممثل عن وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، وممثل عن جمعية التحريج في لبنان، وممثلان عن مبادرة الإصلاح العربي وممثل عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

# تقييم الضرر الناتج عن الإبادة البيئية في جنوب لبنان

نحاول في هذا المحور إظهار الأضرار البيئية والزراعية الناتجة عن الإبادة البيئية التي تعرّضت لها القرى الجنوبية في لبنان على إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة. عادةً ما يُقاس ذلك بالأرقام التي تبيّن حجم الخسائر والأضرار، لكن لا يمكن حصر النتائج بالأرقام وحدها، بل يجب النظر أيضًا إلى النُظُم البيئية التي قُتلت أو جُرحت أو شُرّدت، والمساحات الشاسعة من الأرض التي حُرقت وسممت ودُمرت، والآثار البعيدة المدى على البيئة والزراعة وسبل عيش الناس. من هنا، لا بدّ من الانطلاق من حجم الخسائر والأضرار البيئية والزراعية المباشرة الناتجة عن الاعتداءات على صعيد لبنان والقرى الجنوبية، ونبيّن تأثير استخدام الفوسفور الأبيض والمخلفات الحربية في البيئة والتربة والمياه في جنوب لبنان. في المقابل، نسعى أيضًا إلى إبراز وسائل ممنهجة أخرى تعتمدها إسرائيل استكمالًا للاعتداءات المباشرة على الغابات والأحراج والأراضي الزراعية والمزارع، بما يشمل استهداف الغرف الجاهزة والتفجير والتجريف واحتلال الأراضي ومنع المزارعين من الوصول إليها وحظر أي شكل من أشكال العودة، وكانت قد استخدمت الأخيرة بشكلٍ خاص في القرى الحدودية.

## الأضرار والخسائر البيئية والزراعية بالأرقام

انطلاقًا من الأرقام المتوفّرة، وبحسب تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الصادر عن البنك الدولي[19] في آذار/مارس 2025، تسبّب العدوان الإسرائيلي على لبنان بأضرار بيئية بنحو 501 مليون دولار، وتدمير 9,700هكتار من الغابات والأراضي الشجرية، و32,000 هكتار من المراعي، و21,000 هكتار من النظم البيئة النهرية، و100 هكتار من الأراضي الرطبة و1,000 هكتار من المناطق الساحلية. أمّا الخسائر البيئية، فتبلغ 759 مليون دولار خلال فترة زمنية تمتد على 26 شهرًا، في حين أن الاستعادة الكاملة لمعظم هذه الوظائف قد تستغرق أكثر من 10 سنوات.

بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يساهم بما يصل إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب لبنان،[20] فقد تسبّبت الحرب في أضرار تقدّر بنحو 79 مليون دولار أميركي، لحق معظمها بالبنية التحتية وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والمصايد وأنظمة الريّ، أسفرت عن تدهور سبل العيش وعرقلة إمكانات التعافي اللاحق. تكبّدت المحاصيل المروية النسبة الأكبر من الأضرار (43% من الأضرار) نتجت عن جرف المحاصيل الرئيسة مثل الزيتون والأفوكادو، وتعرّضت أنظمة الريّ لاستهداف مباشر (20,3%)، ونفقت حوالي 3 ملايين دجاجة وتضرّر أكثر من 10 آلاف متر مربع من مزارع الدواجن (14%). إلى ذلك، توقّفت الكثير من أنشطة الصيد على طول الساحل الجنوبي، وتضرّر 472 مركب صيد و13 بركة لتربية الأسماك، ودمرت حوالي 5,000 خلية نحل بالكامل. أشار التقرير أيضًا إلى أنّ محافظة النبطية هي الأكثر تضررًا، تليها محافظة الجنوب.

بالإضافة إلى الأضرار، تسبّبت الحرب في خسائر في القطاع الزراعي تقدّر بحوالي 742 مليون دولار. تعكس هذه الخسائر الإيرادات المفقودة بسبب تضرّر الإنتاج وانخفاضه، ونتجت عن عدم القدرة إلى الوصول إلى الأراضي لزراعتها أو حصادها، فضلًا عن اقتلاع الأشجار. وقد سُجّلت الخسائر الأكبر في محافظة الجنوب، تليها محافظة البقاع، ومن ثمّ محافظة النبطية. فبحسب المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة،[21] قد عُطّل النشاط الزراعي ودُمّرَت الأراضي والمحاصيل الزراعية على امتداد 130 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، أي ما يشكّل ربع المساحات الزراعية في لبنان، وذلك بنسبة 100% في قضاء بنت جبيل،[22] وبين 92% و 100% في قضاء مرجعيون،[23] وبين 88% و100% في قضاء صور.[24] وقُدرت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع الزراعة بحوالي 412 مليون دولار.

19 World Bank Group, "Lebanon rapid damage and needs assessment (RDNA)", March 2025, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/099030125012526525/pdf/P5063801f58e97062197c31ebf5a511c4e1.pdf

20 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وآثارها المتعددة الأبعاد، 2024، متاح على https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-impact-israeli-attacks-lebanon-arabic.pdf?utm_source=chatgpt.com

21 المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية، كانون الأوّل/ديسمبر 2024، متاح على https://ewsp.gov.lb/wp-content/uploads/2024/12/CNRS-L-War-Report-2023-2024-Arabic.pdf?utm_source=chatgpt.com (المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية).

22 محاصيل زراعية، وأشجار مثمرة، وزيتون، وخيم بلاستيكية وحمضيات.

23 99% محاصيل زراعية، و98% أشجار مثمرة، و100% زيتون، و92% كروم و100% موز، وحمضيات وخيم البلاستيكية.

24 88% محاصيل زراعية، و92% أشجار مثمرة، و90% زيتون، و98% حمضيات، و100% خيم بلاستيكية و93% موز.

**الشكل 1. حجم الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي بحسب المصادر المختلفة**

| المصدر | الأضرار | الخسائر | الاحتياجات |
|---|---|---|---|
| **البنك الدولي**<br>آذار 2025 | البيئة: 501 مليون دولار<br>الزراعة: 79 مليون دولار<br>تضرر 9,700 هكتار غابات وأراضي شجرية، 32,000 مراعي، 21,000 نظم نهرية | البيئة: 759 مليون دولار<br>الزراعة: 742 مليون دولار | أكثر من 10 سنوات للتعافي<br>البيئة: 444 مليون دولار<br>الزراعة: 412 مليون دولار |
| **الفاو**<br>تشرين الأول 2023<br>تشرين الثاني 2024 | الزراعة: 118 مليون دولار<br>تضرر 814 هكتار زيتون، 637 حمضيات، 461 موز، 192 أشجار مثمرة، 4،946 غابات، إلخ | الزراعة: 586 مليون دولار | الزراعة: 263 مليون دولار<br>منها 95 مليون أولوية |
| **المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة**<br>تشرين الأول 2023<br>تشرين الثاني 2024 | تعطيل النشاط الزراعي وتدمير الأراضي والمحاصيل الزراعية في 25% من المساحات الزراعية<br>2,192 هكتار المساحة المحروقة (873 غابات كثيفة، 530 غابات قليلة الكثافة، 134 زيتون، 48 حمضيات، إلخ) | | |
| **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**<br>تشرين الأول 2023<br>تشرين الثاني 2024 | تدمير 48% من الأصول الزراعية التي شملها المسح<br>58% النبطية، 52% صور، 33% بنت جبيل | | |
| **جهاد البناء**<br>كانون الثاني 2025 | 4,000 عقار جنوب الليطاني<br>2,000 عقار شمال الليطاني | | |

أمّا تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) [25] الذي غطى الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فقد كشف أنّ القطاع الزراعي في لبنان تكبد أضرارًا كبيرة تقدّر بحوالي 118 مليون دولار أميركي، بينها أضرار طالت أكثر من 814 هكتارًا من الزيتون، و461 هكتارًا من الموز، 192 هكتارًا من الأشجار المثمرة و637 هكتارًا من الحمضيات، 4,496 هكتارًا من الغابات وفقدان حوالي مليوني حيوان، منها دواجن وماعز وأغنام وأبقار ونحل. في حين تقدر الخسائر بحوالي 586 مليون دولار. تتركز المناطق الأكثر تضررًا في جنوب لبنان وسهل البقاع. أمّا احتياجات القطاع الزراعي لإعادة الإعمار والتعافي فتبلغ حوالي 263 مليون دولار أميركي، منها 95 مليون دولار أولوية للفترة 2026/2025.

25 FAO, Lebanon: Agricultural damage and loss assessment on the impact of conflict – DIEM-Impact report, October 2023–November 2024, 2025, available at https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8cc256b6-f2c9-4667-8c5d-f66102ddd6d9/content

## الشكل 2. حجم الأضرار والخسائر حسب كل قطاع فرعي

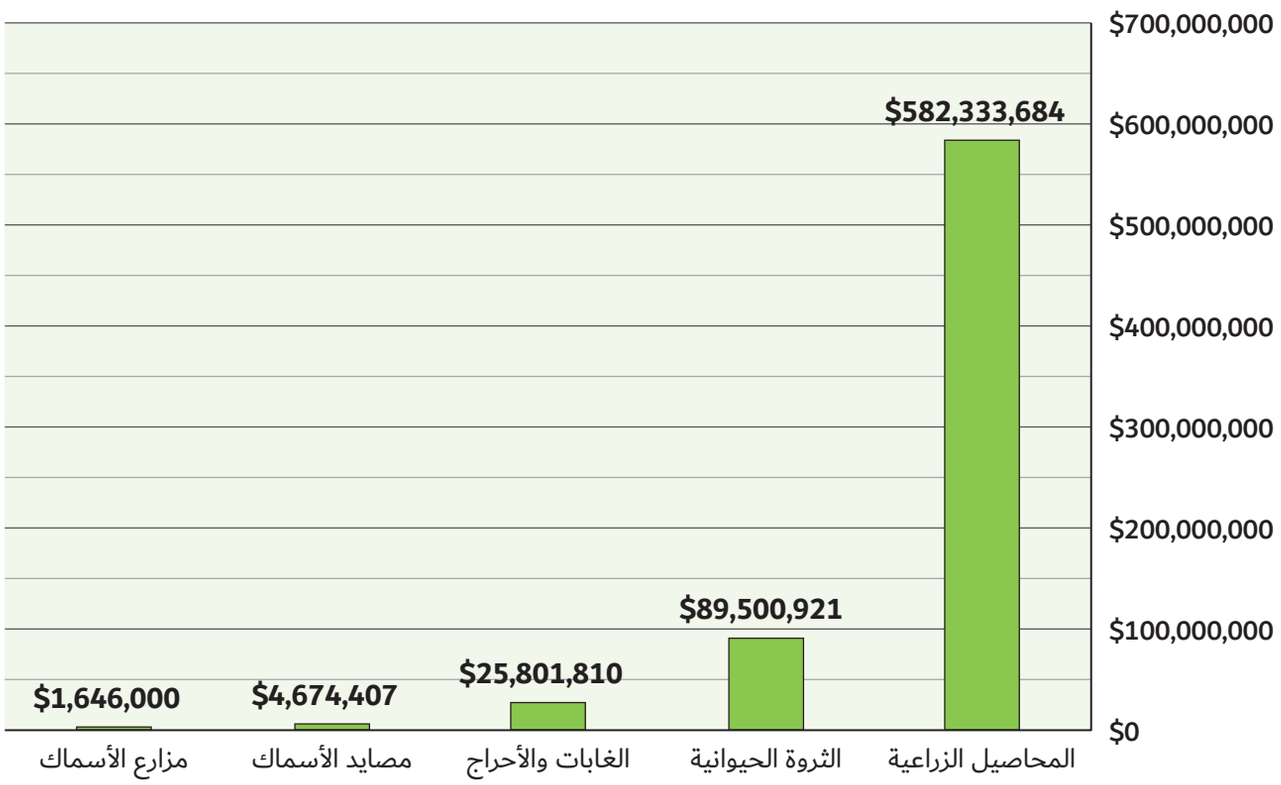


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير تقييم الأضرار والخسائر الزراعية نتيجة تأثير النزاع

وقد وجد تقييمٌ للأثر أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بين 5-15 كانون الأول/ديسمبر 2024،[26] أن نسبة 58% من الأصول الزراعية في قضاء النبطية قد دُمرت، تليها نسبة 52% في صور و33% في بنت جبيل بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتشرين الثاني/نوفمبر 2024. وبحسب التقرير، يُتوقع أن تترتب على الضرر عواقب وخيمة وطويلة الأمد.

وبحسب إحصاءات مديرية الزراعة والبيئة في مؤسسة جهاد البناء حتى كانون الثاني/يناير 2025،[27] تضرر 4,000 عقار في قرى جنوب نهر الليطاني، وأكثر من 2,000 عقار في قرى شمال نهر الليطاني، مع العلم أن هناك قرى لم تتمكّن فرق المسح من الوصول إليها. وقد بلغت نسبة الضرر 90% على صعيد قطاعات الإنتاج الحيواني و100% في قطاع النحل، فضلًا عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالخيم الزراعية والموز والحمضيات والفواكه الإستوائية.

في النهاية، ومع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، تحتاج هذه الأرقام إلى تحديثٍ مستمرّ، وبالرغم من تباينها[28] وتعدّد الجهات التي أصدرت التقديرات، فجميعها يشير إلى حجم الدمار المباشر والواسع الذي خلّفته الحرب الإسرائيلية، ليس فقط على النظم البيئية والغابات والمراعي كما برهنت الأرقام، بل أيضًا على القطاع الزراعي بما يحمله من بُعدٍ اقتصادي ومعيشي وثقافي. ولا يمكن فهم عمق الدمار من دون التوقف عند الأدوات التي اعتمدتها إسرائيل بشكل مكثّف، وفي مقدمتها الفوسفور الأبيض، التي شكّلت وسيلةً أساسية لتدمير البيئة والزراعة وتهجير السكان.

26 UNDP Lebanon, From Crisis to Recovery: Local Authorities Confronting Post-War Realities in Lebanon Rapid Impact Assessment, January 2025, available at https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202501-/rapid_impact_assessment_report_of_union_of_mun_jan21.pdf

27 جمعية العمل البلدي، «بالأرقام... جهود الترميم وإعادة الإعمار مستمرة ووتيرة صرف التعويضات متسارعة»، كانون الثاني/يناير 2025، متاح على https://amalbaladi.org.lb/details/2207/

28 بحسب مقابلات غير رسمية مع المجلس الوطني للبحوث العلمية ووزارة البيئة، تتباين الأرقام بحسب اختلاف منهجية البحث، ولا يفترض أن يشكّل ذلك تعارضًا بالأرقام، بل تكاملًا.

# الفوسفور الأبيض والذخائر والمخلفات الحربية كأدوات لتدمير البيئة

عمدت القوات الإسرائيليّة إلى استعمال الفوسفور بشكلٍ مكثّف وغير مسبوق في لبنان – سبق أن استخدمته خلال أعوام 1982 و1993 و1996 و2006 –،[29] وتوجيهه نحو المناطق المأهولة والزراعيّة ونحو المدنيين في بلدات الشريط الحدودي. وفي حربها الأخيرة على لبنان، كان الفوسفور الأبيض أوّل أسلحة إسرائيل المشهرة في وجوه أهالي القرى الحدودية الذين كانوا لا يزالون في قراهم. وفي كل هجوم، كان الدخان المسمّم يخنقهم، وتحاصرهم نيرانه وتلتهم أحراج قراهم وحقولهم. في الأشهر الثلاث الأولى من الحرب، تصدّرت الأحراش والغابات والأراضي الزراعية في الجنوب قائمة الأهداف الأكثر عرضةً للقصف، وشمل ذلك قتل المواشي والدواجن وإحراق المساحات الخضراء. وقد استُخدم الفوسفور الأبيض في قصفها، في وضح النهار، متعمدًا حرقها كجزء من تكتيكات الحرب التي تهدف إلى التقليل من عزيمة السكان المعتمدين على الزراعة، بالإضافة إلى إتاحة المجال لكاميرات المراقبة، وكشف الغطاء عن التحركات العسكرية التي يساهم الغطاء الطبيعي في تمويهها. وعادت وكثفت استهداف الأحراج في أيلول/سبتمبر 2025 مستخدمةً القنابل الضوئية ومسببةً الحرائق.

**الشكل 3. الوتيرة اليومية للاستهداف بالفسفور الأبيض بحسب الأشهر**

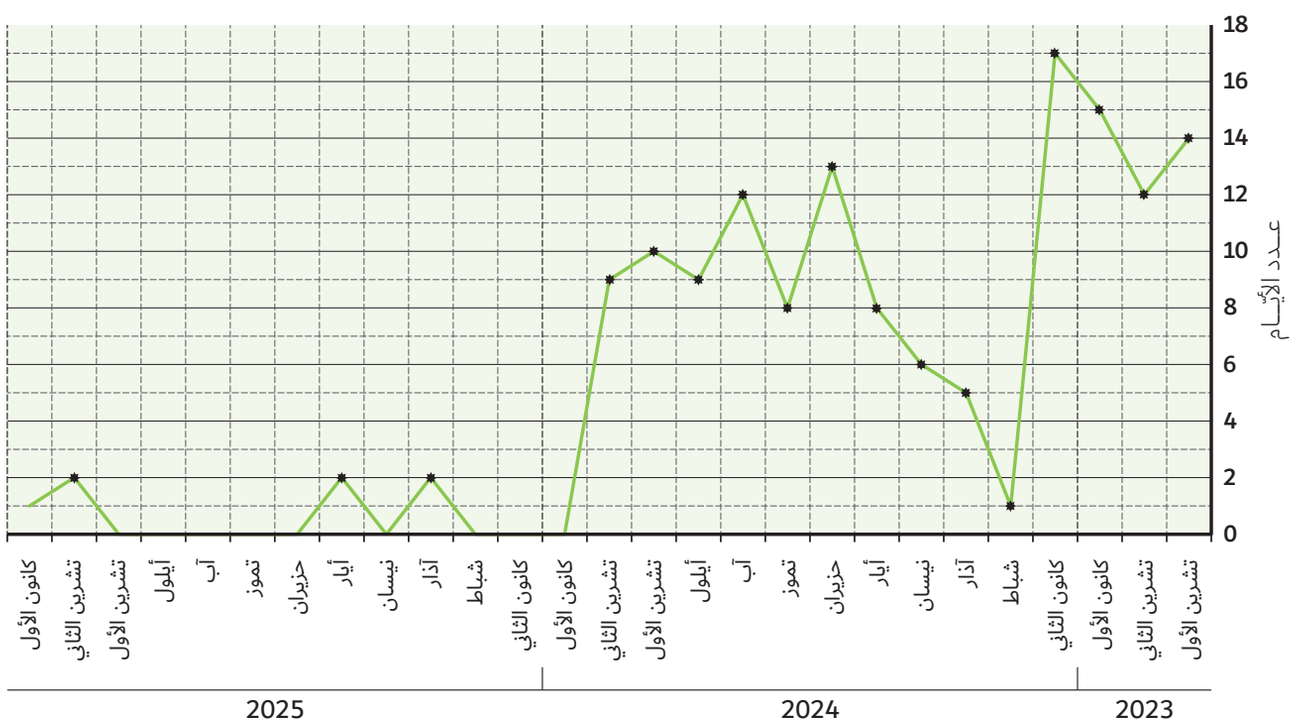


المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

في هذا السياق، الفوسفور الأبيض[30] ليس سلاحًا كيميائيًا لأنه يعمل بشكلٍ أساسي بقوة الحرارة وليس بالسموم، ما يجعله سلاحًا حارقًا. واستخدام الذخائر الحارقة يضبطه البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استخدام الأسلحة الحارقة.[31] يسمح

29 أنطوان الكلاب وليلا روسا معوض، «الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفسفور الأبيض في جنوب لبنان: تحليل واستراتيجيات الحد من المخاطر»، مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأمريكية في بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متاح على https://www.aub.edu.lb/natureconservation/Documents/00Brief_WP-arabic.pdf- (أنطوان الكلاب وليلا روسا معوض، الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفسفور الأبيض في جنوب لبنان: تحليل واستراتيجيات الحد من المخاطر).

30 الفوسفور الأبيض مادّة كيميائيّة صلبة شمعية تتراوح بين اللونين الأبيض والأصفر. يشتعل تلقائيًا في الهواء عند درجات حرارة عالية، ويستمر في الاحتراق حتى يتأكسد بالكامل. وهو يُستخدم لأغراض عسكرية للإضاءة وتوليد ستار من الدخان، كما يُستخدم كمادة حارقة. لكن، لا تعتبر خصائصه الحارقة الغرض الأساسي وراء استخدامه، بل تأثير عرضي. بالمقابل، يوجد بدائل أقلّ ضررًا لتحقيق الأغراض العسكرية نفسها.

31 البروتوكول الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية الذي انضم إليه لبنان عام 2017 وفلسطين، لكن إسرائيل لم تصادق عليه.

البروتوكول باستخدام الذخائر الحارقة في بعض الظروف، لكنّه يحظر استخدامها ضد المدنيين، أو ضد أهداف عسكرية في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين، أو لاستهداف الغطاء النباتي، كما أنّ القانون الإنساني العرفي الدولي وهو إطار قانوني يُطبَّق على جميع الدول، يفرض على الدول اتخاذ كلّ الاحتياطات الممكنة لتجنّب إلحاق أضرار بالمدنيين والتسبب بخسائر غير ضرورية أو معاناة مفرطة. وقد أكدّت كل من هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية أن إسرائيل استخدمت ذخائر الفوسفور الأبيض في مناطق يغلب عليها الطابع المدني بطريقة لم تميّز بين المدنيين والمواقع المدنية والمقاتلين والأهداف العسكرية، ما قد يرقى إلى جريمة حرب.[32] كما أنّ التقنية المتعمدة المستخدمة لقذائف الفوسفور الأبيض المتفجرة في الهواء، تعرض عددًا أكبر من المدنيين والمنشآت المدنية لأضرار محتملة مقارنة بالانفجار الأرضي الموضعي.

وبحسب رصدنا للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان،[33] ومنذ بداية الحرب حتى آخر عام 2025، تبيّن أنّ إسرائيل استخدمت مادة الفوسفور الأبيض في قصف استهدف 61 بلدة على الأقل في جنوب لبنان. كانت بلدة الخيام من أكثر المناطق التي تعرّضت للفوسفور، فقد بلغت أيام القصف 29 يومًا، تليها بلدة كفركلا بـ 26 يومًا، ثمّ ميس الجبل بـ 21 يومًا.

**الشكل 4. المناطق المستهدفة بالفوسفور في جنوب لبنان[34]**

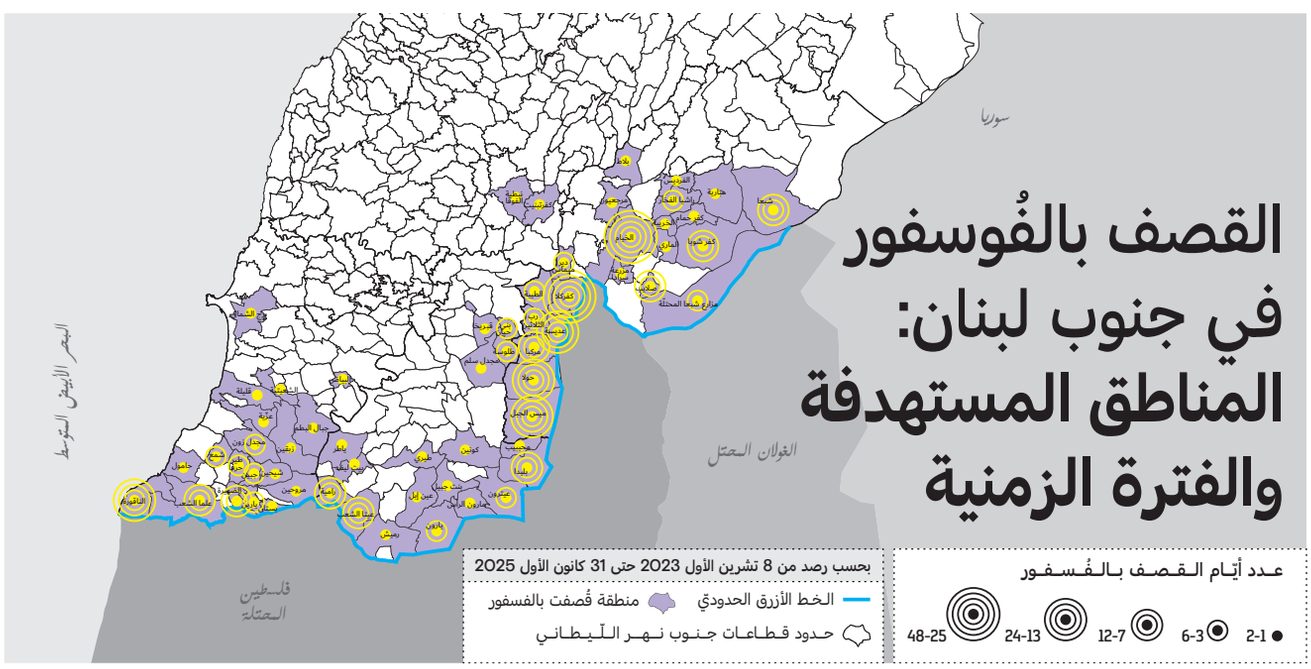


المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

ووثّق المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة 284 هجومًا بقذائف فوسفورية و89 هجومًا بقذائف فوسفورية وعاديّة، فضلًا عن 286 هجومًا بقنابل حارقة منذ 8 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023 حتى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.[35] وكان لقضاء مرجعيون النصيب الأكبر من الاعتداءات بالقنابل الفوسفورية والحارقة بـ 184 هجومًا.

يُلحِق استخدام ذخائر الفوسفور الأبيض ضررًا مباشرًا واسع النطاق، وضررًا غير مباشر وطويل الأمد. بالنسبة للأضرار المباشرة، تسبَّبَ استخدام الفسفور الأبيض بحرائق طالت الأحراج والغابات والأراضي الزراعية. فقد لاحظنا تناسقًا

32 Rebekah Yeager-Malkin, "Washington Post: Israel used US-made white phosphorus munitions in Lebanon", Juristnews, December 2023, available at https://www.jurist.org/news/202312//washingon-post-israel-used-us-made-white-phosphorus-munitions-in-lebanon/

33 استديو أشغال عامة، «الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان: أشكال القصف، نوعية الأهداف، وعدد الشهداء المدنيات/ين»، متاح على https://publicworksstudio.com/-/israeli-attacks-map (استديو أشغال عامة، الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان: أشكال القصف، نوعية الأهداف).

34 استُخدمت نسخة معدلة من هذه الخريطة في «العيش الكريم: تجاوز البيئات المُحالة» لمركز بيروت للفن، متاح على https://archive.mosaicrooms.org/wp-content/uploads/Dignified_Life_Outliving_Impossible_Ecologies_LOWRES.pdf

35 المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية.

بين مواقع الاستهداف بالفوسفور بمواقع الأحراج والأراضي الزراعية. وبلغ إجمالي المساحة المحروقة 2,192 هكتارًا،[36] بينها 873 هكتار من الغابات الكثيفة التي تضمّ أشجار صمغية ومساحات شاسعة مغطاة بأشجار البلوط والصنوبر، و530 هكتار من الغابات القليلة الكثافة، و134 هكتار من الزيتون، بالإضافة إلى أشجار الحمضيات والموز والأراضي الزراعية وأشجار الفاكهة والبيوت البلاستيكية.[37] والحرائق ما زالت مستمرّة حتى بعد وقف إطلاق النار، إذ بلغت المساحات المحروقة جراء الاعتداءات الإسرائيلية حوالي 162 هكتارًا خلال الفترة الممتدة بين 18 آب/أغسطس و21 تشرين الأول/أكتوبر 2025.[38] كما تشير أرقام وزارة الصحة اللبنانية أن 10,66% من الإصابات ناجمة عن الفوسفور منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى 20 آب/أغسطس 2024.[39] وقد أحرقت الهجمات الفوسفورية 20% من المساحات الزراعية – وبالتالي محاصيلها – والحرجية في 55 قرية بحسب مصادر مؤسّسة جهاد البناء.[40] كما تبيّن من خلال رصدنا استهداف إسرائيل للغابات والأحراج بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والمزارع في حوالي 80 منطقة عقارية. وقد استُهدفت بشكلٍ شبه حصري في جنوب لبنان.

## الشكل 5. المساحات المحروقة بالهكتار بحسب أنواع الغطاء النباتي

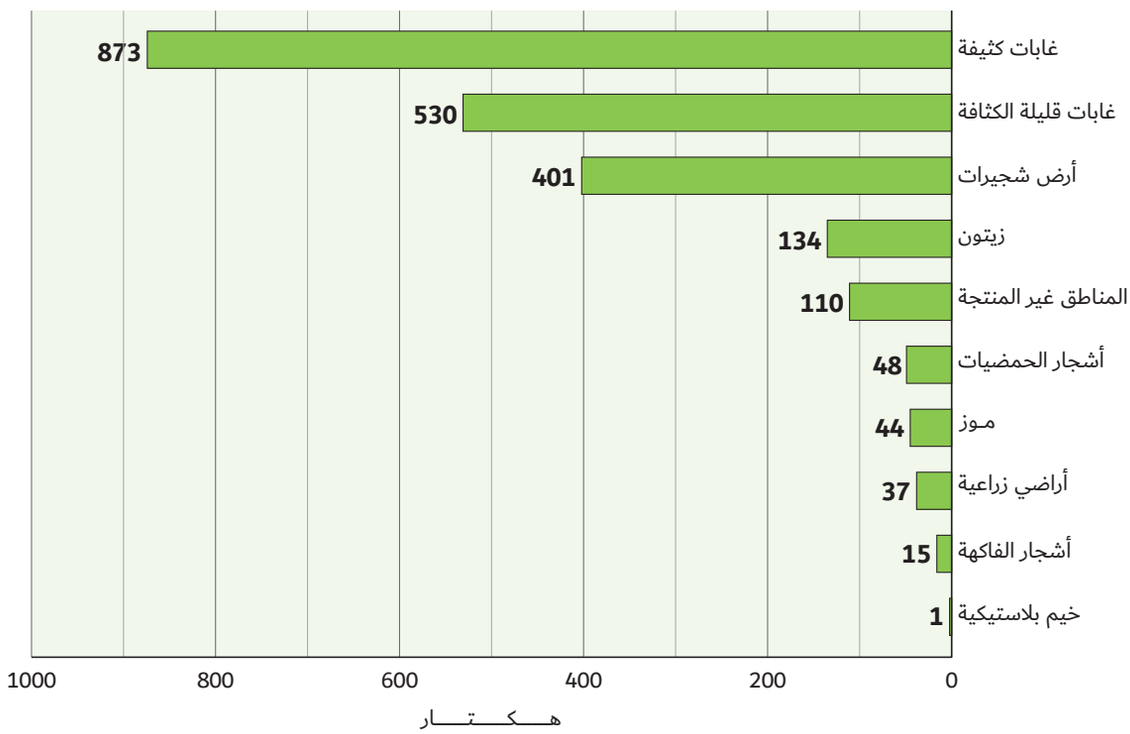


المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية

ولا بدّ هنا من تسليط الضوء على كروم الزيتون التي كانت من أبرز ما استهدفه القصف، حيث تعمدت إسرائيل قصف الكروم ذاتها، للتأكّد أنّ لا زيتون بقي لمقاومتها. تنتج منطقة جنوب لبنان نحو 38% من محصول الزيتون في البلاد،[41] لكن الاعتداءات الإسرائيلية أحرقت ما لا يقل عن 65 ألف شجرة زيتون من ضمنها أشجار معمرة، وقُدرت الخسائر في قطاع

36 - اثنا عشر هكتارًا مرتفع الشدة و248 متوسط إلى مرتفع.

37 المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية.

38 المركز الوطني للمخاطر الطبيعية والإنذار المبكر، «الحرائق التي اندلعت في بعض المناطق الجنوبية بسبب الاعتداءات الإسرائيلية»، تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح على https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02GZwxGnGofuMoUDHqSE4WoK8pWUskvTUg93f9RtApXwf15WKKKSqe9KN1NAQDR#kjcl&id=100084473773626&rdid=QQNCqgTMTzC0MRJj

39 نورهان شرف الدين، «تصحر قسري في لبنان قصف إسرائيلي بالفوسفور يقضي على الرقعة الزراعية»، أريج، آذار/مارس 2025، متاح على https://arij.net/reports/phosphorus/?tztc=1 (نورهان شرف الدين، تصحر قسري في لبنان قصف إسرائيلي بالفوسفور يقضي على الرقعة الزراعية).

40 حسين شعبان، «عدوان الفسفور الأبيض: تدمير وإيذاء وسلاح نفسيّ»، المفكرة القانونية، تموز/يوليو 2024، متاح على: https://tinyurl.com/pvjhv62r

41 Lebanon's Second National Communication Ministry of Environment/ UNDP, "Climate change vulnerability and adaptation agriculture", 2011, available at https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=33

الزيتون حتى نهاية عام 2024 بأكثر من 236 مليون دولار نتيجة تعطيل القطاف.[42] تولّد زراعة الزيتون دخلًا لا غنى عنه للمجتمعات المحلية، لكنها ترتبط أيضًا بالممارسات الثقافية والاجتماعية المحلية التي تنتقل من جيل إلى جيل. بالتالي، يُستهدف الزيتون في لبنان كما في فلسطين لأنه مصدر حياة ويمثّل ارتباطًا عميقًا بالأرض وشكلًا من أشكال التعلّق بها.

على المدى الأبعد، يوجد القليل من الدراسات عن الأثر البيئي للفوسفور الأبيض المستخدم بهذه الكثافة والتركيز. الجهات الوحيدة التي أجرت هكذا دراسات هي الجهات التي تُوفر الفوسفور الأبيض، والجيش الأميركي، وبعض ضحاياه، منهم باحثون/ات من غزة[43] يؤكدون أنّ الفوسفور الأبيض، بالكميات التي نراها، ضار إذا بقي لفترة طويلة في التربة. وبالاستناد إلى تجارب دول أخرى، ثمة عدة محاولات لإصلاح النظم الإيكولوجية وإزالة التلوث. لكن، لم توضَع بعد تدابير شاملة خاصة بالفوسفور الأبيض، وتبيّن بعض الدراسات بصدد العامل البرتقالي في فيتنام،[44] والفوسفور الأبيض في الولايات المتحدة الأميركية،[45] والفوسفور الأبيض في أوكرانيا[46] مدى تعقيد العملية وارتفاع كلفتها.[47]

من جهة، يترك استخدام «هذه الذخائر 10% من الفوسفور في التربة أو الماء»،[48] ويُعتقد أنه يبقى نشطًا وسامًا للغاية وقابلًا للاشتعال في أي وقت يتعرّض فيه للأوكسجين ولفترة أطول بكثير مما تشير إليه المعلومات المتوفرة حول الموضوع، ما يعيد للأذهان تجربة الناس المُرّة مع القنابل العنقوديّة التي قُصفت بكثافة في عدوان تموز/يوليو 2006،[49] والتي تبيّن أيضًا أنّها استخدمت في الحرب الأخيرة،[50] وظلّت تحصد ضحايا ولوّثت حقول الناس، وما يؤثر أيضًا في القدرة على الوصول إلى الحقول بسبب خطر انفجار هذه المواد[51].

من جهةٍ أخرى، يحذر الباحثون والخبراء اللبنانيون من أن أساليب إسرائيل تُلحق أضرارًا طويلة الأمد، وربما لا رجعة فيها.[52] فيمكن أن تعاني النباتات من آثار ضارة بما في ذلك الجفاف وتلف الجذور والذبول واليباس والموت الرجعي وتوقف النمو، ما قد يؤثّر في الموسم الزراعي الحالي ومواسم الإنتاج المستقبليّة، بعد خسارة القرى كامل مواسمها الزراعية خلال الحرب. كما أن الاستهداف المتكرر بالفوسفور إلى جانب القصف المكثّف بشتّى أنواع الصواريخ والقذائف يُشبِع التربة بمواد ملوّثة تتسبب بتدهورها، وتهدد الأراضي بالتصحر أو التآكل أو التعرية. ويمكن أن يتسبّب تراكم حمض الفوسفوريك بالإضافة إلى المعادن الثقيلة كالكادميوم والرصاص والزنك الشديدة السمية بتقليل التنوع الميكروبي واستنفاد التربة من خصوبتها وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية وانخفاض قابلية تسويق المنتجات من المناطق الملوثة وفقدان أراضي الرعي للماشية. فقد يصبح الفوسفور كالقاتل الصامت، يتسرب إلى الطعام والماء والهواء ويلحق الضرر تدريجيًا على مر السنين. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة البيئة في كانون الثاني/يناير 2024 وجود مستويات مرتفعة من المعادن الثقيلة وتركيز من الفوسفور يتجاوز الحدّ الطبيعي بـ900 ضعف في تربة مناطق جنوبية، وذلك استنادًا إلى فحوصات أُجريت على 5 عينات من مواقع تعرضت لقذائف، بينها الفوسفور الأبيض.[53] من جهتها، أخذت وزارة الزراعة، بعد اتفاقية وقف إطلاق النار، عينات عبر مصلحة الأبحاث الزراعيّة والمنظّمات الدوليّة، وتسلّمت اليونيفيل جزءًا منها. وقد أتت النتائج المتعلّقة بأثر الفوسفور مطمئنة، ولكنّ ضرر الفسفور كان بالحرائق المباشرة، لكن لم تُؤخذ عيّنات للكشف عن أثر المعادن الثقيلة مثل اليورانيوم.[54]

42 الوكالة الوطنية للإعلام، «هاني في إطلاق مشروع «معًا لزيتون لبنان» لإعادة إحياء المزارع المتضررة: سنطلق قريبًا حملة وطنية لتسليط الضوء على أهمية الزراعة ودورها المحوري في الاقتصاد»، نيسان/أبريل 2025، متاح على: https://tinyurl.com/ynjrk478

43 Justin Salhani, "Israel's toxic legacy: White phosphorus bombs on south Lebanon", ALJAZEERA, March 2024, available at www.aljazeera.com/features/longform/202425/3//israels-toxic-legacy-bombing-southern-lebanon-with-white-phosphorus (Justin Salhani, Israel's toxic legacy: White phosphorus bombs on south Lebanon).

44 لا يزال الاستخدام العسكري الأميركي للعامل البرتقالي خلال حرب فيتنام يحمل آثارًا ضارة على الطبيعة والبشر. خصصت حكومة الولايات المتحدة 400 مليون دولار للإصلاح البيئي. تُستخدم مدافن النفايات للتخلص من التربة والرواسب الملوثة، وتُعالَج التربة الملوثة بشدة باستخدام التسخين الموصل حراريًا.

45 أُعلن إغلق ريفر فلاتس، وهو مستنقع ملحي في ألاسكا، كموقع شديد السمية بعد سنوات من اختبار ذخائر الفوسفور الأبيض من قبل الجيش الأميركي. استمرت الجهود المبذولة لتنظيفه عن طريق ضخ البرك وتجفيف الرواسب من عام 1982 إلى عام 2006.

46 استخدمت روسيا ذخائر الفوسفور الأبيض ضد أوكرانيا، ما تسبب في تلوث واسع النطاق للتربة والمياه والحقول الزراعية والغابات. تجري أوكرانيا حاليًا تحقيقًا في الأضرار البيئية الناجمة عن الحرب للمطالبة بالتعويض. ويقوم الباحثون بجمع البيانات بدعم من المجتمعات المحلية. تظهر النتائج الأولية أن قطع الأراضي تتطلب وضع استراتيجية لإعادة زراعتها، في حين تحتاج المسطحات المائية إلى إزالة التلوث.

47 أنطوان الكلاب وليلا روسا معوض، الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفسفور الأبيض في جنوب لبنان: تحليل واستراتيجيات الحد من المخاطر.

48 صبا مروّة، «الجنوبيون محاصرون بالفوسفور الأبيض... إسرائيل تتسبب بكارثة بيئية وإنسانية تهدد المستقبل»، رصيف 22، حزيران/يونيو 2024، متاح على : https://tinyurl.com/yt2e5sta

49 تقدر الأمم المتحدة أن إسرائيل زرعت ما لا يقل عن 40 ألف لغم على طول «الخط الأزرق» قبل انسحابها عام 2000 وما يتراوح بين 2,6 و4 ملايين ذخيرة عنقودية في الأيام الأخيرة من حرب تموز/يوليو 2006، ووفقًا لإحصاءاتٍ حديثة، ظلّ حوالي 24 مليون متر مربع من الأراضي – التي يمكن استخدام 75% منها للزراعة – ملوثًا بالألغام بحلول نهاية عام 2023 بعد تطهير 84% منها.

50 المدن، «ذي غارديان توثّق استخدام إسرائيل لقنابل عنقودية في لبنان»، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، متاح على: https://tinyurl.com/3rup5csm

51 أخبار الأمم المتحدة، «جهود أممية لتطهير جنوب لبنان من مخلفات الحرب وتمهيد الطريق للتعافي»، نيسان/أبريل 2025، متاح على https://news.un.org/1140461/04/ar/story/2025

52 Justin Salhani, Israel's toxic legacy: White phosphorus bombs on south Lebanon.

53 William Christou, "Lebanese government finds soil polluted by Israel's white phosphorus, artillery shells", The New Arab, January 2024, available at https://www.newarab.com/news/lebanese-government-finds-soil-polluted-israeli-munitions?utm_source=chatgpt.com

54 غوى كنعان، «موسم الزيتون في الجنوب بين فتك الحرب وتحدّي البقاء»، مناطق، تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح على: https://tinyurl.com/d9z4ps54 (غوى كنعان، موسم الزيتون في الجنوب بين فتك الحرب وتحدّي البقاء).

بالنسبة لتأثير الفوسفور على مصادر المياه، ففي الأماكن التي كان فيها استخدام الفوسفور مرتفعًا، تسبّب ذلك بتلوث المياه العذبة. وبالفعل، أصبحت مصادر المياه في جنوب لبنان، من مياه جوفية وينابيع وبرك، وذلك بفعل القنابل الفوسفورية التي ألقتها إسرائيل على القرى والبلدات الحدودية، تشكّل خطراً على النبات والإنسان، ومصائد الأسماك القريبة والطيور والكائنات المائية والبرمائيات والثدييات الصغيرة والمحاصيل الزراعية التي تُروى بمياه اختلطت بعناصره. وبالتالي يمتد تأثير الإنسان هذا عن طريق الاستهلاك، ويُهدّد الأمن الغذائي على المستوى المحلي ويؤثّر في صحّة الإنسان، ويقوّض الاقتصاد المحلّي.[55]

فقد تبيّن وفقًا لإحصاءاتٍ تقديرية ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان في الجنوب كنتيجة مباشرة للحروب،[56] خاصةً بين الأطفال في المناطق التي تعرضت لقصف مكثف خلال حرب تموز/يوليو في 2006.[57] وقد ربطت تقارير طبية بين استخدام إسرائيل للأسلحة غير التقليدية، وزيادة معدلات التشوهات الخلقية والإجهاض، وأشارت دراسة صادرة عن الجامعة الأميركية في بيروت إلى أن التلوث الناتج عن الحرب رفع مستويات المواد المسرطنة في الهواء والتربة والمياه، ما يُضاعف خطر الإصابة بالأمراض السرطانية على مدى العقود القادمة. وكانت بلدة حولا من أكثر البلدات الحدودية التي انتشرت فيها حالات السرطان بعد حرب تموز/يوليو 2006.[58]

وقد وصل الاستهداف الإسرائيلي إلى نهر الليطاني وهو ما أثر في لونه والرائحة المنبعثة من مجراه. فقد أكدّت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، من خلال العينات التي جمعتها في 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، ارتفاع ملحوظ في مستويات الفوسفور والفوسفات، بما يقارب 20 ضعف المعدل خلال السنوات الخمس الماضية.[59] يُعزى هذا الارتفاع إلى الحرب، إذ يُرجح أن القصف والتفجيرات أدّيا إلى تسرب هذه المواد إلى النهر إما مباشرةً أو من خلال التربة الملوثة. كما أظهرت العينات أنّ تركيز الرصاص والكادميوم تخطى الحد الأقصى المسموح به، وهذه يعود وجودها لانتشار الغبار والمواد المتفجرة الناتجة عن انفجار الصواريخ وانجراف التربة الملوثة إلى النهر، إلخ. لكن، بحسب مصلحة الليطاني، بدأت المعدلات تنخفض وتعود إلى مستوياتها السابقة بعد عملية تجدد النهر ومصبه في البحر، لكن لا شك أن التربة على أطراف النهر قد تكون ملوثة بمواد خطرة قد تتسرب إلى النهر، وهذا ما ستبيّنه العينات المقبلة.[60]

في هذا السياق أيضًا، حذّرت وزارة الزراعة اللبنانية من استخدام مياه بركة جنعم في خراج شبعا قضاء حاصبيا،[61] سواء أكان لري المزروعات أم سقي المواشي، وذلك بعد أن تبدّلت هيئتها بفعل موادّ مجهولة ألقتها قوّات الاحتلال الإسرائيلي في البركة. كما وثّق مزارع من خلال مشاهداته بعد الحرب، تراجعًا في أعداد طيور اليمام التي كانت توجد بكثرة في مناطق الجنوب اللبنانيّ.[62] سبق أن تطرقت لهذا الأمر جمعية الجنوبيون الخضر التي وثقت تعرّض مسارات الطيور ومواقع استراحتها خلال 3 هجرات موسمية منذ أكتوبر 2023 ولغاية أيلول/سبتمبر 2024 لأضرار جسيمة في غير منطقة من أقضية مرجعيون وحاصبيا والنبطية وبنت جبيل وصور جراء الاستخدام المكثف والعشوائي للفوسفور الأبيض، ولهذا تداعيات خطيرة تطال سلامة الطيور وسلوكها وقد تؤثر في تكاثرها ووظائفها الحيوية.[63] وهو ما يؤكده أيضًا مراقب الطيور شادي سعد، إذ أكدّ أنّ خط الهجرة بين لبنان وفلسطين يعاني من اضطرابات منذ عامين نتيجة الحروب الإسرائيلية، أسفر عن تراجع أعداد الطيور المهاجرة بشكل كبير ونزوحها عن مواطنها الأصلية بحثًا عن ملاذات آمنة، ما يزيد من مخاطر تعرضها للجوع والموت.[64]

بذا، يتضّح أنّ إسرائيل تستخدم الفوسفور الأبيض كسلاح نفسيّ استراتيجي ممارِسةً بذلك الإرهاب البيئي الممنهج. وقد تسبّب استخدامه المتعمّد، كما سبق وأشرنا، إلى جانب شتى الأسلحة والوسائل الأخرى، بحرق الأحراج والمحميّات الطبيعية والمناطق الحسّاسة بيئيًّا والمراعي والأراضي والمحاصيل الزراعية في منطقة خصبة تتمتّع بظروف مناخية وغنى بيئي مؤاتيين للزراعة، ويعتمد أهلها على الزراعة كمصدر أساسي للعيش. كما أسفر عن قتل الحيوانات والحشرات والطيور والزواحف أو تدمير موائلها بما يضرب التنوّع في المنطقة. وعلى المدى الأبعد، قد يسبّب تسممَ الأرض بترابها ومائها، بما يُسهم في تمزيق النظام البيئي، ويشلّ الاقتصاد المحلي، ويبتر الصلة بين الناس وأرضهم وقدرتهم على الصمود والعودة وإعادة بناء حياتهم. فهو ليس عملًا منعزلًا بل يأتي في سياق عدوان أوسع لفرض التهجير والنزوح الجماعي القسري للناس.

55 نورهان شرف الدين، تصحر قسري في لبنان قصف إسرائيلي بالفوسفور يقضي على الرقعة الزراعية.

56 مايا الخوري، «السرطان نتيجة مباشرة للحرب... لا تهملوا الفحوصات الدورية والعلاج!»، نداء الوطن، كانون الأول/ديسمبر 2024، متاح على: https://tinyurl.com/3bna8br7

57 ندى عبد الرزاق، «في اليوم العالمي للسرطان ...أرقام مُرعبة في لبنان في ظلّ واقع صحّي مأزوم!»، الديار، شباط/فبراير 2025، متاح على:

https://tinyurl.com/2rcz8ajv

58 داني الأمين، «السرطان يفتك في حولا»، الأخبار، أيار/مايو 2011، متاح على https://www.al-akhbar.com/Community/88580

59 الجديد، «ارتفاع بالفوسفور.. نتائج تحاليل «خطيرة» لمياه الليطاني»، كانون الثاني/يناير 2025، متاح على: https://tinyurl.com/3aje4s46

60 بحسب مقابلة مع رئيس مصلحة الليطاني سامي علوية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

61 Megaphonenews، «الاحتلال الإسرائيلي ألقى موّاد مجهولة في بركة شبعا، 17 حزيران/يونيو 2025، متاح على https://www.instagram.com/p/DLARXaQRSGj/?img_index=1&igsh=bzlvcW1tdHV3Y3Z3

62 Manateq، «طيور الجنوب بعد الحرب نافقة ومصابة ومهجّرة»، آذار/مارس 2025، متاح على https://www.instagram.com/p/DHoroJ9M1Xx/?img_index=1&igsh=aHQ2YjVjMDNrNTZy

63 - kataeb.org أخبار، «حتى هجرة الطيور في جنوب لبنان أصبحت بخطر!»، أيلول/سبتمبر 2024، متاح على: https://tinyurl.com/2xh4ft4c

64 كريستين حبيب، «عصافير على خط النار من لبنان إلى غزة والسودان... حتى الطيور تدفع ثمن الحرب»، الشرق الأوسط، تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، متاح على: https://tinyurl.com/5eejy5ws

## منع العودة في القرى الحدودية وتحويل الأرض إلى منطقة عازلة

لم تكن القنابل الفوسفورية والقنابل الحارقة وغيرها من الذخائر الوسائل الوحيدة المستخدمة لتدمير البيئة وقطع علاقة الجنوبيين بأرضهم، فقد استخدمت إسرائيل شتى الأساليب الأخرى من ضمنها التفجير والتجريف والإحراق واستخدام أداة النسف الجماعي في الأحياء وتدميرها بالكامل في حوالي 45 بلدة جنوبية خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار، كما تجريف الأراضي الزراعية وما عليها من أشجار ونباتات.

وقد وجدت منظمة العفو الدولية «أمنستي» التي قامت بتحليل صور الأقمار الاصطناعية للبلديات الـ26 الواقعة على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، أن معظم عمليات التدمير وقعت حين كان الجيش الإسرائيلي يسيطر على تلك المناطق، وهو مؤشر قوي على أن الدمار حدث خارج سياق القتال الفعلي، وفي غياب الضرورة العسكرية الملحّة كما يقتضي القانون الدولي الإنساني، داعية إلى التحقيق بذلك باعتباره «جريمة حرب».[65] وبحسب «الشركة الدولية للمعلومات»، دُمّرت 22 قرية من ضمن 29 قرية على الشريط الحدودي من الناقورة غربًا إلى شبعا شرقًا، بالكامل تقريبًا، من بينها كفركلا.[66]

**الشكل 6. البلدات الحدودية التي تعرضت للنسف[67]**

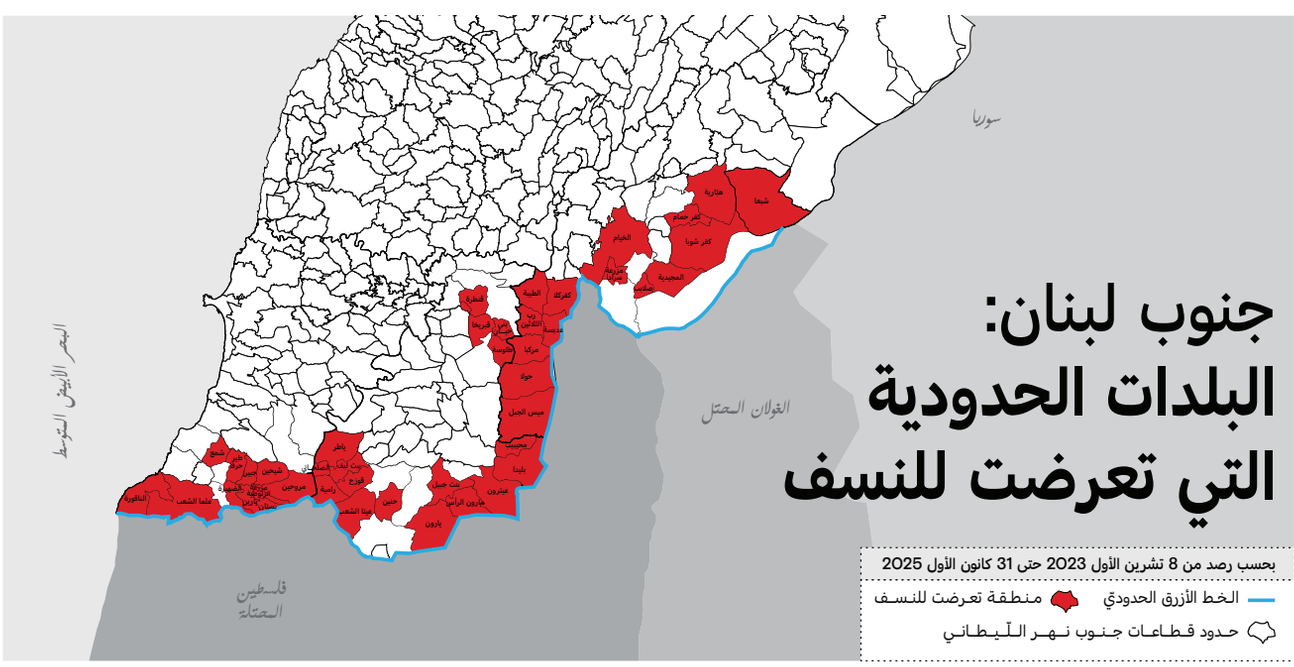


المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

يستمر العدو حتى اليوم في خرق اتفاق وقف إطلاق النار من خلال اعتداءاتٍ يومية تستهدف المدنيين وتهدف إلى منع عودة سكان القرى الحدودية المدمّرة. فبالرغم من عدم وجود منازل يعود إليها السكان، تستهدف إسرائيل البيوت الجاهزة المؤقتة التي يُجهزها المواطنون/ات كسكن مؤقّت أو المزارعين لوضع معداتهم، إضافةً إلى المنشآت الحيوية المؤقتة مثل خزانات المياه ومراكز الإسعاف والمقاهي هادفةً إلى إحباط أي محاول لإزالة الردم وزيارة المنازل ومحاولة جمع ما تبقى من مقتنيات السكان واستعادة الحياة الطبيعية. فمنذ 10 آذار/مارس 2025، كثّف الاحتلال الإسرائيلي استهدافه للبيوت الجاهزة والمنشآت المدنية في قرى الجنوب اللبناني، فقد فتش وقصف وأحرق، ودمّرَ منازل جاهزة في كلٍّ من رامية وكفركلا ويارون وشيحين والناقورة وحولا وعيتا الشعب والبستان والزلوطية ومحيبيب وميس الجبل.

65 منظمة العفو الدولية، «لا مكان نعود إليه»، آب/أغسطس 2025، متاح على https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2025/08/israel-lebanon-extensive-destruction/- (منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه).

66 لبنان 24، «إعادة إعمار قرى جنوب لبنان المدمرة.. هل الأمر صعب؟»،- آذار/مارس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/swxan3cs

67 استُخدمت نسخة معدلة من هذه الخريطة في «العيش الكريم: تجاوز البيئات المُحالة» لمركز بيروت للفن، متاح على https://archive.mosaicrooms.org/wp-content/uploads/Dignified_Life_Outliving_Impossible_Ecologies_LOWRES.pdf

الشكل 7. استهداف البيوت الجاهزة في جنوب لبنان

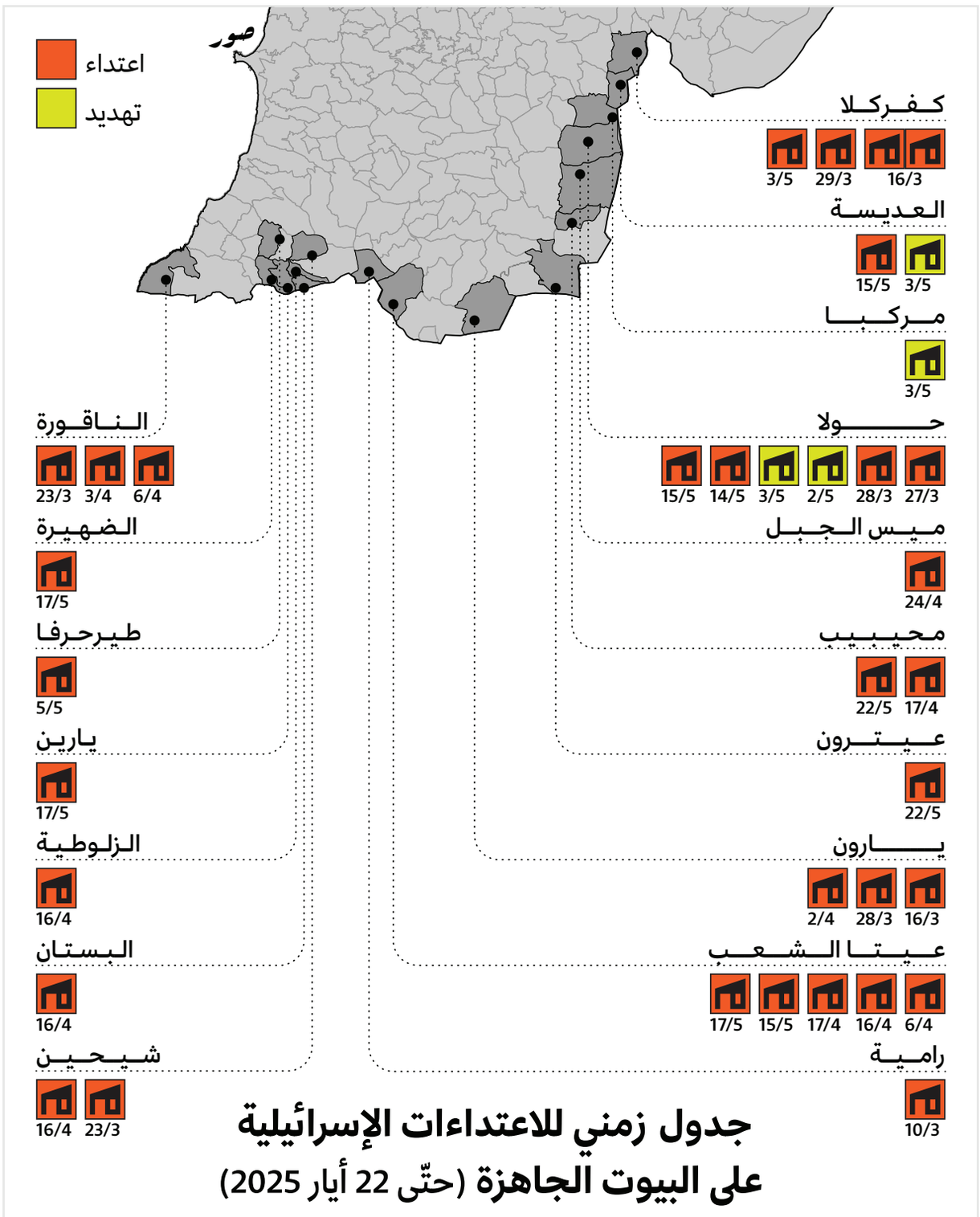


المصدر: رصد استديو أشغال عامة للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

حاليًا، يحتلّ الجيش الإسرائيلي 5 مواقع تُعرف بالنقاط الخمس ويعمل على تحصينها وتدشيمها وتثبيتها، كما استحدث موقعًا جديدًا في خلة المحافر جنوب بلدة عديسة.[68] وفي كفركلا أبقى على دشمة حراسة محصنة على الجدار. لكن فعليًا، النقاط الخمس نقاط وهمية أمام واقع الاحتلال غير المعلن لكلّ أطراف القرى المحاذية للحدود. في 14 آب/أغسطس 2025، ثبتت إسرائيل للمرة الأولى هذه المنطقة العازلة المحتلة في جنوب لبنان كـ«منطقة أمنية محظورة» وحزام أمني مُقفل من خلال مناشير تتضمن منطقة باللون الأحمر، يُمنع على اللبنانيين الاقتراب منها. تبلغ المساحة التي يشملها الإجراء الإسرائيلي الجديد نحو 50 كيلومترًا مربعًا[69] وتمتد من رأس الناقورة حتى مرتفعات جبل الشيخ بعمق يصل أحيانًا إلى 3 كم (500 متر إلى 3 كم)، ويتحرك فيها جيش العدو بحرية مطلقة كقوة مشاة أو عبر آليات صغيرة ويُمنع فيها تحريك أية آلية لإزالة الردم أو البناء، إلا بطلب إذن من الجيش اللبناني.

بالتالي، تسعى الاعتداءات الإسرائيلية إلى تحويل المنطقة الحدودية التي تصنفها «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية»[70] مناطقَ ذات ثروة زراعية بأهمية وطنية، أو أودية وغابات ومناطق تواصل طبيعي، إلى أرضٍ قاحلة ومحروقة وغير مأهولة ومكشوفة أمام إسرائيل عسكريًّا، ومنطقة عازلة غير صالحة للحياة البشرية والطبيعية ومستحيلة للزراعة، وهو ما لا يمكن أن نراه إلّا امتدادًا للمشروع الصهيوني المعادي لهذه الأرض وأهلها والساعي للسيطرة عليها. ويأتي مقترح المقاربة العقارية لإدارة ترامب لتحويل قرى جنوب لبنان إلى منطقة اقتصادية من خلال تحويل الأرض إلى مشاع والسطو عليها، ليتقاطع مع الخطّة الإسرائيلية التنفيذيّة لتهجير سكّان المنطقة الحدودية اللبنانيين. تمتد هذه المنطقة من الناقورة إلى بلدات في قضاء مرجعيون، وتشمل أراضي نحو 27 بلدة ذات غالبية شيعية وسنية ومسيحية. ويقضي المشروع بتهجير السكان مقابل تعويضات مالية مغرية، من دون ضمان أي سيادة لبنانية على المنطقة، على أن تكون المنطقة تحت إدارة أمنية أميركية مباشرة، تضم نحو 1,500 إلى 2,000 جندي أميركي، مع تنسيق أمني مع الجيشين اللبناني والإسرائيلي، والسماح لإسرائيل بإقامة نقاط مراقبة وحتى التوغل داخل المنطقة عند الحاجة. كما يشمل المشروع إقامة منشآت للطاقة الشمسية، وزراعة واسعة النطاق، وصناعات تكنولوجية، بالإضافة إلى مشاريع سياحية بيئية محدودة.[71] مع العلم أنّ جميع التجارب التاريخيّة، مع هذا النوع من «المناطق الاقتصاديّة العازلة»، تُظهر أن الوظيفة الاقتصاديّة تسقط على الدوام مع الزمن، لتبقى الوظيفة الأمنيّة العازلة فقط.[72] كما يُذكر أنّ فكرة تحويل المناطق الملوثة بعد الحروب إلى مناطق صناعية ليست بجديدة،[73] وهو ما حصل في أوروبا الغربية، مع وضع مزيد من الجهود لاستعادة النشاط الزراعي غالبًا بكلفة كبيرة في المناطق الزراعية الريفية في إيطاليا وبلجيكا وأوروبا الشرقية، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى والثانية.

## قراءة الضرر في ضوء مفهوم الإبادة البيئية

أكدت وزيرة البيئة بعد جولة عند الحدود اللبنانية الفلسطينية في 8 أيار/مايو 2025، أنّ معاينة نتائج العدوان الإسرائيلي عن قرب تعطي بعدًا آخر لمعنى إبادة المدن والجرائم البيئية التي ارتكبها العدو في جنوب لبنان والذي أحرق ملايين الأمتار بالقصف والقنابل الحارقة والفوسفورية، واستكمل فيها أعمال التجريف بعد وقف إطلاق النار من دون أن ننسى اقتلاع وسرقة المئات من أشجار الزيتون المعمر. كما عادت وأكدّت ذلك لأوّل مرة من خلال مستند رسمي تحت عنوان «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» من إعداد وزارة البيئة بتكليف من رئيس مجلس الوزراء في 16 كانون الأوّل/ديسمبر 2025، جازمةً أنّ العدو الإسرائيلي حوّل جنوب لبنان إلى محيط حيوي حربي (Biosphere of War) بغية تعطيل الحياة فيه.[74]

تُعرّف «الإبادة البيئية» (Ecocide) بأنها «أفعال غير قانونية أو متعمدة تُرتكب مع العلم بوجود احتمال كبير لحدوث أضرار جسيمة وواسعة النطاق أو طويلة الأمد للبيئة نتيجة لهذه الأفعال».[75] وقد صاغ هذا التعريف في عام 2021 فريق مستقل من الخبراء القانونيين العالميين، بدعوة من مؤسسة «أوقفوا الإبادة البيئية» (Stop Ecocide Foundation). يُقصَد

68 - لبنان ON، «بالصور - بعد تلة الحمامص.. الاحتلال يحصن موقعا له في جبل الباط جنوب عيترون!»، آب/أغسطس 2025، متاح على https://www.lebanonon.com/news/340421

69 الوكالة الوطنية للإعلام، «الشرق الأوسط: إسرائيل ترسم منطقة عازلة في جنوب لبنان وترمي خرائطها للسكان تتركز في شبعا... وتشمل الموقع السابق لـ«خيمة حزب الله»»، آب/أغسطس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/3zknj69r

70 تشكّل «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية»، الصادرة بموجب المرسوم رقم 2366 عام 2009، وثيقةً أساسيةً للتنمية المستدامة والتخطيط في لبنان. تُعدّ هذه الخطة الإطار التوجيهي العام للتنظيم المدني واستخدامات الأراضي، إذ يجب على التصاميم التوجيهية والتفصيلية للمدن والبلدات أن تلتزم بتوجيهاتها وتسترشد بها.

71 رضوان عقيل، «منطقة ترامب الاقتصادية» في الجنوب.. إدارة أميركية تُهجّر 27 بلدة؟»، النهار، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على: https://tinyurl.com/2fwafydb

72 علي نور الدين، «منطقة «اقتصاديّة عازلة» جنوب لبنان: تاريخ من التجارب الفاشلة»، المدن، آب/أغسطس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/28cbmfcy

73 بحسب مقابلة مع وائل يمين من- تراب للتربية البيئية لبنان.

74 وزارة البيئة، «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار»، كانون الأوّل/ديسمبر 2025، متاح على https://media.al-akhbar.com/store/archive/file/2026/1/7/0-cf6340d-19c6-485e-b431-4f0c8f175f97.pdf (وزارة البيئة، الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار).

75 STOPECOCIDEFOUNDATION, Independent Expert Panel for the Legal Definition of Ecocide - Commentary and core text, June 2021, available at https://static1.squarespace.com/static/5ca2608ab914493c64ef1f6d/t/67f539d588e954479270092117441243857 34//SE%2BFoundation%2BCommentary%2Band%2Bcore%2Btext%2B2025.pdf (STOPECOCIDEFOUNDATION, Independent Expert Panel for the Legal Definition of Ecocide - Commentary and core text).

بـ«متعمدة» (Wanton) اللامبالاة الجسيمة إزاء الأضرار التي تكون واضحة التفاوت مقارنةً بالمنافع العسكرية المتوقعة، وبـ«جسيمة» (Severe) أنّ الأضرار تُحدث تغييرات خطيرة للغاية، أو تعطيلًا أو ضررًا لأي عنصر من عناصر البيئة، بما في ذلك التأثيرات الجسيمة في حياة الإنسان أو الموارد الطبيعية أو الثقافية أو الاقتصادية، وبـ«واسعة النطاق» (Widespread) أنّ الأضرار تتجاوز منطقة جغرافية محدودة، أو تعبر حدود الدول، أو تؤثر في نظام بيئي كامل أو نوع من الكائنات الحية أو عدد كبير من البشر. وتشير عبارة «طويلة الأمد» (Long-term) إلى أضرار لا عودة عنها أو لا يمكن إصلاحها من خلال التعافي الطبيعي خلال فترة زمنية معقولة[76].

في هذا السياق، ظهر مفهوم «الإبادة البيئية» لأول مرة عام 1970 في سياق الحرب الكيميائية في فيتنام،[77] تعبيرًا عن القلق من التدمير البيئي واسع النطاق بوصفه جريمة شبيهة بالإبادة الجماعية. وترتبط جذور المفهوم أساسًا بالنزاعات العسكرية،[78] إذ خلّفت الحربان العالميتان والحروب الأخرى[79] وسباق التسلّح أضرارًا بيئية جسيمة، نتيجة استخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد الكيميائية وإزالة الغابات وتخريب النظم البيئية والتهجير القسري والدائم للكائنات الحية لأهدافٍ عسكرية، ما تسبّب بخسارة التنوّع البيولوجي وتلوّث الموارد الحيوية، وتعريض المجتمعات البشرية للخطر وعرقلة الحياة الاعتيادية للسكّان.

أقرّ القانون الدولي تدريجيًا، على الرغم من محدودية الاعتراف القانوني به، بأهمية حماية البيئة، إذ أكدّت محكمة العدل الدولية عام 1997 أنّ «البيئة ليست مجرد مفهوم نظري، بل تمثل الحيز الحيوي ونوعية الحياة وصحة البشر، بمن فيهم الأجيال القادمة»،[80] وأُدرج الضرر البيئي كجريمة حرب في نظام روما الأساسي عام 1998،[81] وإن بشروط صارمة[82] تجعل تطبيقه نادرًا. لكن على الرغم من الأدلة المتراكمة، لا يزال التدمير البيئي المتعمد أثناء الحروب يُنظر إليه باعتباره نتيجة ثانوية مؤسفة، وقد ثبت أن قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي القائمة غير فعالة وغير كافية للحدّ من هذا النوع من التدمير.[83] وبالتوازي مع هذا المسار القانوني المحدود على الصعيد الدولي، عُمِّمَ مفهوم الإبادة البيئية على نطاق أوسع في خطاب المجتمع المدني والحركات البيئية والحقوقية وبعض الدول[84] التي تدفع نحو الاعتراف بها كجريمة دولية مستقلة، في ظل قصور الأطر القانونية الحالية عن محاسبة التدمير البيئي المتعمّد، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة.

عودةً إلى لبنان، إن ما كشفناه من أضرار موثقة بالأرقام، وما عايناه من آثار ملموسة على الأرض والناس والموارد الطبيعية، لا يترك مجالًا للشك بأن الاعتداءات الإسرائيلية المتعمدة على البيئة في الجنوب اللبناني شكّلت فعل إبادة بيئية ممنهج. فالخسائر الجسيمة والواسعة النطاق لم تقتصر على البنية البيئية والزراعية، بل طالت صلة الناس بأرضهم وذاكرتهم وسبل عيشهم، وحوّلت الطبيعة إلى مسرحٍ للتدمير والتهجير على المدى الطويل.

## كفركلا نموذجًا[85]

بعد استعراض حجم الدمار البيئي والزراعي الذي نتج عن الإبادة البيئية التي تعرّضت لها القرى الجنوبية، وتحديد الأدوات والآليات التي ساهمت في تحقيق هذا الدمار، نسلط الضوء فيما يلي على بلدة كفركلا كنموذج للقرى الحدودية الجنوبية. انطلاقًا من معاينة حياة سكان كفركلا وعلاقتهم بأرضهم وممارساتهم الزراعية قبل الحرب، تكشف حالة كفركلا عن الآليات المنهجية للإبادة البيئية على المستوى المحلي، وتبرز بوضوح كيفية تقاطع سياسات القصف والإحراق والتجريف مع الإجراءات التي تمنع إعادة السكان إلى قراهم. ومن هذا المنظور، تعكس كفركلا العلاقة المباشرة بين العمليات العسكرية الممنهجة والأثر البيئي الاجتماعي والاقتصادي طويل المدى على الأرض وسكانها.

## عن كفركلا قبل الحرب

كفركلا أو «قرية العرائس»[86] بلدة جنوبية حدودية «مسيجة بالزيتون» تقع ضمن قضاء مرجعيون، محافظة النبطية. تبلغ مساحتها حوالي 5,000 دونم (5 كم²). وهي تقع على منحدر يواجه فلسطين، وتُعتبر الأكثر ملامسة للحدود[87] من دون أدنى

76 STOPECOCIDEFOUNDATION,- Independent Expert Panel for the Legal Definition of Commentary and core text.

77 Nathalie de Pompignan, "Ecocide", Science Po, November 2007, available at https://www.sciencespo.fr/mass-violence-war-massacre-resistance/en/document/ecocide.html (Nathalie de Pompignan, Ecocide).

78 Nathalie de Pompignan, Ecocide.

79 على مثال حرب فيتنام، وحرب الخليج، وغزو العراق.

80 International Court of Justice, Case concerning the Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary/Slovakia), September 1997, available at https://api.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/92-092/19970925-JUD-0100--EN.pdf

81 يصنف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 جريمة حرب كل الأعمال التي تلحق ضررًا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدًا بالبيئة الطبيعية وينتهك مبدأ التناسب. وتحظر أحكام خاصة أخرى تدمير الأراضي الزراعية ومرافق مياه الشرب قصد إلحاق أضرار بالسكان المدنيين.

82 أن يكون مستوى الضرر مرتفعًا جدًا وأن يكون «متعمدًا، وواسع النطاق، وطويل الأمد، وجسيمًا» في الوقت نفسه، وأن تفوق الأضرار البيئية بشكلٍ واضح الفوائد العسكرية المتوقعة، ما يجعل إثبات الجريمة صعبًا. فحتى الآن، لم تُوجّه أي اتهامات استنادًا إلى هذا المواد.

83 Steven Freeland, "Crimes against the environment and international criminal law", International Bar Association, May 2025, available at https://www.ibanet.org/article/6d983066-bcdb-481a-8c79-bd47362bdb49

84 اقترحت دول جزر المحيط الهادئ الاعتراف بالإبادة البيئية كجريمة دولية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

85 تستند بعض معلومات هذا الجزء على ورشة العمل «تداعيات الإبادة المكانية والبيئية في كفركلا».

86 حسين سعد، «كفركلا: قرية العروس وبوابة فاطمة.. والمعبر «الرسمي» إلى فلسطين»، المدن، حزيران/يونيو 2025، متاح على: https://tinyurl.com/yc6tpj2f

87 على مسافة تقل عن كيلومتر واحد عن بلدة المطلة الإسرائيلية.

تضاريس معوّقة.[88] يفصل أراضيها ومنازلها عن مستوطنة المطلة شرقًا الجدار الفاصل الذي أنشأته إسرائيل بعد تحرير الجنوب عام 2000 بعد أن انسحب عبر بوابته (بوابة فاطمة في كفركلا) آخر جندي إسرائيلي في 25 أيار/مايو، واستكملت إعادة توسيعه بعد حرب تموز/يوليو عام 2006.[89]

## الشكل 8. موقع بلدة كفركلا

لا يمكن فهم كفركلا إلّا بالنظر إلى تضاريسها والمنحدرات التي تتميّز بها، والتي كانت أساسًا لتكوّن البلدة ونموها على الشكل الذي عرفناه، فهي تقع في حضن جبل العويذي، تبدأ شمالًا من تلة العزية التي تحد بلدة دير ميماس، وتمر غربًا في خط مستقيم بتلة الشخروب وتحد بلدة الطيبة، وتصل شرقًا إلى تلة الظهور متلاقية مع أصبع جبل الجليل الفلسطيني، وتلتف صوب تلة سردة ومستعمرة المطلة، وتنتهي جنوبًا بتلال القبوعة والوزاني وتصل إلى بلدة عديسة. بهذا، نشأت كفركلا أساسًا (الضيعة القديمة) في منطقة مرتفعة تتركز فيها عيون المياه، وتوسعت البلدة تدريجيًا باتجاه المنطقة

88 كامل جابر، «كفركلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948»، مناطق، آب/أغسطس 2024، متاح على: https://tinyurl.com/mrttfc43 (كامل جابر، كفركلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948).

89 أحمد منتش، «كفركلا الحدودية جنوب لبنان أمّ البلدات المدمرة... والعودة إلى الحياة الطبيعية «قصة طويلة» (صور وفيديو)»، النهار، شباط/فبراير 2025، متاح على : https://tinyurl.com/34m3y3xz (أحمد منتش، كفركلا الحدودية جنوب لبنان أمّ البلدات المدمرة... والعودة إلى الحياة الطبيعية «قصة طويلة» (صور وفيديو)).

المسطحة نسبيًا المجاورة للحدود.

يبلغ عدد سكان كفركلا صيفًا شتاءً حوالي 5,500 نسمة.[90] يعمل جزء منهم في القطاع الزراعي، ويعمل الجزء الآخر في النجارة الخرسانية والمقاولات في ورش البناء، والمهن الحرة والمهن الحرفية، وفي القطاع الحكومي (قوى الأمن أو الجيش).

تتميز البلدة بتربتها الحمراء، وكون المساحات الخضراء فيها تتخطّى الـ70% من مساحة البلدة، وأراضيها بغالبيتها (4,500 دونم) صالحة للزراعة. فبحسب «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية»، كفركلا منطقة ريفية تشكل قطب محلي من ضمن 12 قطبًا في محافظة النبطية. كما تضمّ بجزئها الغربي منطقة واسعة ذات ثروة زراعية بأهمية وطنية.

## الشكل 9. تصنيف بلدة كفركلا واستعمالات الأراضي فيها

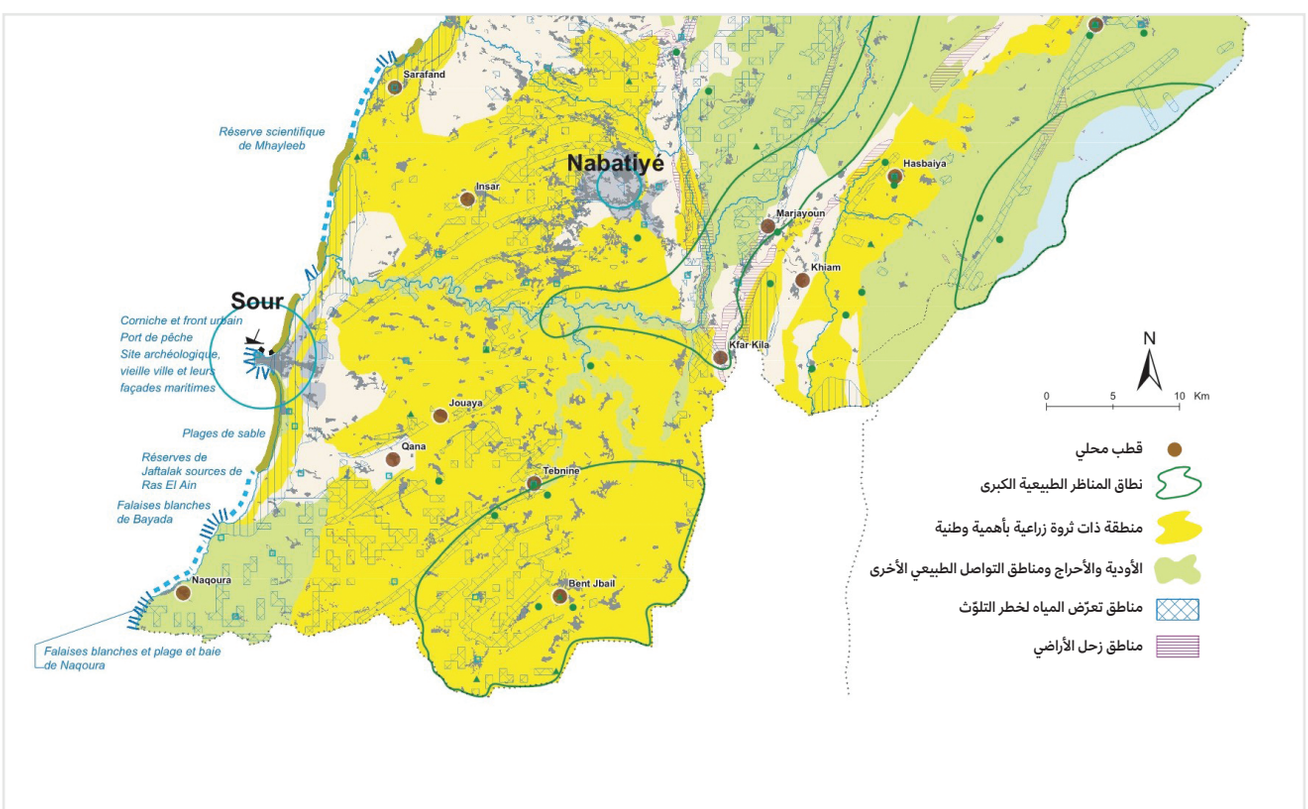


المصدر: الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

أما القطاع الزراعي، فيُعد الزيتون والحبوب (القمح) والحمضيات والفواكه والخضراوات أكثر المنتجات المزروعة شيوعًا في هذه المنطقة. تنتشر زراعة الزيتون في عموم أراضي كفركلا وضمن حدودها العقارية، وتُزرع المحاصيل الأخرى ضمن سهل الخيام (أو سهل مرجعيون)، حيث تنقسم الملكيات بين ملكيات خاصة وعامة[91] وأوقاف وملكية الوكالة اليهودية.[92] أما الزراعة ضمن كفركلا، فعادةً ما يبني السكان منازلهم المؤلفة من طابقين إلى ثلاث طوابق ضمن أرضٍ كبيرة في الامتداد خارج الضيعة القديمة، تُستعمل المساحة المتبقية منها لزراعة الزيتون والخضار. وفي جوار كلّ منزل تُزرع شجرة رمان وليمون وشجرة جوز «إسرائيلي» – جوز أميركي البيكان (Pecan) – كما يسميه الأهالي. ويعود سبب هذا النمط من البناء والزراعة لكون المنطقة ريفية وغير منظمة، مع العلم أنّ كفركلا بلدة ممسوحة منذ حوالي العام

90 بحسب مقابلة مع رئيس بلدية كفركلا.

91 بحسب مزارع يدفع مبلغ $20 سنويًا لكلّ دونم (1000 م²) لاستعمال أراضي الدولة للزراعة.

92 رصدنا 90 عقارًا ملك الشركة اليهودية الاستعمارية الفلسطينية ضمن منطقة الخيام العقارية وهو ما يبيّن الطمع التاريخي الإسرائيلي بهذا السهل الزراعي، كما تظهر وثائق من الأرشيف الفرنسي عام 1934، استحواذ جمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية على مساحة تُقدّر بـ 380 هكتارًا في كفركلا وإبل والمطلة (القسم اللبناني) وآبل القمح والخيام.

2006.[93]

وزيت كفركلا من أجود أنواع زيت الزيتون، شأنه شأن زيت جارتها دير ميماس، المصنف أفضل زيت في العالم لعام 2023.[94] ويعود ذلك للمقومات البيئية المتوفرة من نوع التربة والمناخ والمياه، إلخ. وقد انتشرت زراعة الزيتون في البلدة لاستبدال زراعة شجرة التين حين بدأ أبناؤها بالهجرة إلى أفريقيا، فشجرة الزيتون شجرة معمرة لا تحتاج إلى الاهتمام المستمرّ عكس شجرة التين. كما تنتج كفركلا مجموعة من المنتجات الزراعية والصناعية من الصابون والبرغل ودقيق القمح والفريك والزعتر. ويقوم سكان كفركلا بتربية المواشي من أبقار وأغنام وماعز والنحل. وتنتج كمية من الحليب يوميًا، يستهلكها سكان البلدة، ويُباع الباقي إلى البلدات المجاورة، وخاصة النبطية. وقد كانت البلدة تتمتع بشبه اكتفاء ذاتي على الصعيد الزراعي والاقتصادي.

كذلك، تتميّز كفركلا بالعديد من الأنشطة الحرَفية والتجارية والصناعية.[95] وأقامت علاقات تجارية مع القرى المجاورة، وتعتمد عليها في تسويق معظم إنتاجها الزراعي والصناعي. كما تُسوّق المنتجات في سوق البلدة الذي يُقام كل سبت، ويجذب المشترين من القرى المجاورة.

أمّا المياه، فقد كانت أساسًا لنشوء البلدة، فهي تحتوي على خزان للمياه الجوفية ويُمر نهرٌ جوفي تحتها يرفد نهر الليطاني، وتضمّ البلدة القديمة 6 عيون مياه، وتعتمد على بئر ارتوازي ومشروع الطيبة لتوفير المياه. لكن، وبحسب الخطة الشاملة، كفركلا منطقة تتعرّض لهشاشة في الموارد المائية، ومياهها معرضة أصلًا للخطر قبل بدء الحرب، ويجب حمايتها من التلوث الزراعي الأصل المنتشر في المنطقة. كما تعاني كفركلا من عدة مشاكل بيئية أخرى، منها غياب شبكة عامة للصرف الصحي، وسوء شبكة المياه وانتشار الآبار الارتوازية العشوائية وسوء إدارة النفايات الصلبة بسبب عدم وجود مكب تُجمَع فيه النفايات الصلبة وتُحرَق.

## الشكل 10. المعالم الأساسية في بلدة كفركلا

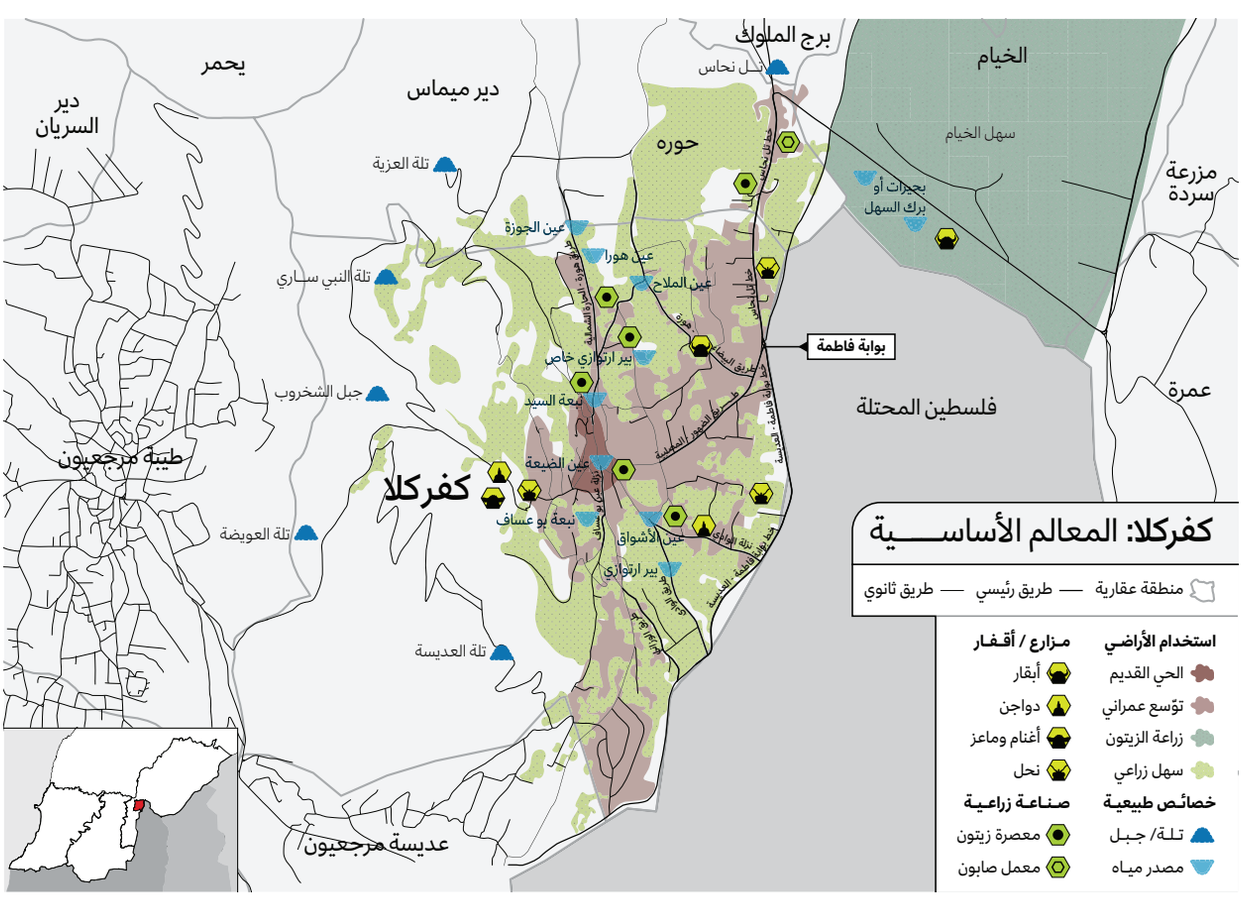


93 إن نظام البناء في المناطق الريفية غير المنظمة وغير الموضوعة تحت الدرس على الشكل التالي: استثمار سطحي 20%، استثمار عام 0.4 ارتفاع 7م، القطع الصالحة للبناء 750م² وإفراز 1200م².

94 فرح نصور، «لبنانية تحصد الميدالية الذهبية «لأفضل زيت زيتون لعام 2023» في نيويورك... «دير ميماس الأصل»»، النهار، نيسان/أبريل 2023، متاح على: https://tinyurl.com/zbbtm3ca

95 يوجد في البلدة معامل الرخام والبلاط والحجر الإسمنتي ومؤسسة جمعة التجارية.

# التداعيات البيئية والزراعية للحرب على كفركلا ومزارعيها

خلال حرب تموز/يوليو 2006، وعلى مدى 33 يومًا، لم يستطع العدو احتلال كفركلا، بل صمد فيها 150 من سكانها ما بين رجال ونساء ظلوا مع المقاومين يخبزون لهم «المرقوق» ويزودونهم من مؤونة بيوتهم، ويجمعون لهم الفواكه والخضار من حدائقهم. ولم تتعرّض كفركلا لأي ضرر، لأنها كانت خارج دائرة الاستهداف.[96]

أمّا في الحرب الأخيرة، فقد كانت أوّل غارة للطيران الحربيّ الإسرائيليّ بعد انطلاق الحرب موّجهة نحو كفركلا، ومسبوقة بقصفٍ مدفعيّ ورمايات من الرشّاشات الثقيلة. وكانت كفركلا هدفًا مركّزًا لغارات الطيران الاسرائيلي والقصف المدفعي المتواصل. وقد مارس العدو عدوانًا منهجيًا تجاه البلدة طال مختلف أحيائها، وتلالها وبساتينها وحقولها، من دون أن تسلم زاوية منها. بحسب رصدنا للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان،[97] تعرّضت كفركلا لـ338 يوم من القصف، بينها 131 يومًا من الغارات الجوية، و130 يومًا من القذائف المدفعية، و16 يومًا من القنابل المضيئة، و26 يومًا من الفسفوري، و44 يومًا من التفجير من خلال متفجرات زُرعت يدويًا، و24 يومًا من التمشيط بالأسلحة، و5 أيام من التجريف، و13 يومًا من التوغل البري، و4 أيام من الإحراق حتى 2 كانون الثاني/يناير 2025. وقد كانت كفركلا البلدة الثالثة من حيث عدد الاستهدافات في قضاء مرجعيون بعد الخيام وحولا والخامسة على صعيد لبنان.[98] وقد استُهدفت الغابات والأحراج والجبانة ومزارع الدواجن والمناطق الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تعرّضت كفركلا إلى أقوى هجوم مساء 13 من آب/أغسطس 2024، حين أغارت الطائرات الإسرائيليّة على البلدة مستخدمة 3 قنابل ارتجاجيّة ثقيلة خارقة للتحصينات، سُمع دويّ انفجارها في مختلف مناطق الجنوب.[99]

وقد أجبر ذلك حوالي 500 عائلة مقيمة إقامة دائمة في البلدة على النزوح على مراحل[100] والتشتت ضمن مناطق النزوح المختلفة، تحت وابل القصف والاعتداءات شبه اليوميّة، ومع تكثيف الغارات التي تستهدف كفركلا وتطال كلّ حركة فيها حتّى باتت الإقامة فيها مستحيلة. وهو ما لم تشهده البلدة في تاريخها (نزوح كلّي وجماعي). حتى آخر حزيران/يونيو 2025، لم يعد سوى شخص واحد إلى البلدة بسبب وقوع منزله إلى جانب قاعدة للقوات الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل)، كما عاد إمام البلدة للسكن فيها. وفي أوّل أيلول/سبتمبر، كانت 6 عائلات قد عادت إلى كفركلا بشكلٍ دائم،[101] في حين يتفقّد آخرون أملاكهم وأطلال منازلهم من وقت لآخر ليعودوا بعدها إلى أماكن نزوحهم.

حتى 16 كانون الأول/ديسمبر 2024، بلغت نسبة المباني المدمرة بالكامل في كفركلا 72% بمساحة 251,594 م$^2$، ونسبة المباني المتضررة جزئيًا 13%.[102] وقد كانت كفركلا من بين القرى الخمس الأكثر تضررًا في قضاء مرجعيون. أمّا بحسب أرقام أولية لرئيس البلدية في حزيران/يونيو 2025، فقد بلغت نسبة الدمار في البلدة 85%، ومن أصل 1,450 مبنى، بقي حوالي 280 إلى 290 مبنى قائمًا، بينها 50 - 60 مبنى متضرر بشكلٍ يستدعي الهدم، فما لم يُدمّر بالكامل أصيب بأضرار كبيرة. بيّنت أرقام أخرى في آب/أغسطس 2025، استندت إلى مقابلات مع رؤساء بلديّات في ظلّ غياب الإحصاءات الرسميّة، أنّ عدد الوحدات المدمرة كليًا في كفركلا يبلغ 2,100 (87.5%)، أمّا الوحدات المدمرة جزئيًا فيبلغ عددها 300 وحدة.[103] وفي آخر إحصاءات المجلس الوطني للبحوث العلمية تبيّن أنّ نسبة الدمار وصلت إلى 88% في كفركلا خلال الحرب وبعد وقف إطلاق النار لغاية 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.[104] وقد كان واضحًا أن نسبة التدمير تزايدت بعد بدء سريان اتفاق وقف النار فجر 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (26.5%) من المباني دُمرّت بعد وقف إطلاق النار). فبحسب منظمة العفو الدولية «أمنستي»، واصلت القوات الإسرائيلية تدمير أجزاء من كفركلا حتى فترة متأخرة من كانون الثاني/ يناير 2025.[105]

96 غالب سرحان، «عن كفركلا.. وأخواته»!، الخيام، تشرين الأول/أكتوبر 2024، متاح على https://khiyam.com/news/article.php?articleID=50025

97 استديو أشغال عامة، الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان: أشكال القصف، نوعية الأهداف.

98 المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية.

99 كامل جابر، كفركلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948.

100 كامل جابر، كفركلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948.

101 فراس خليفة، «أهالي القرى الأمامية: هاتوا دولة وانزعوا حتى السكاكين!»، الخيام، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على https://khiyam.com/news/article.php?articleID=52180

102 National Center for Natural Hazards & Early Warning - NCNE, Damage assessment,- January 2025,- available at https://www.facebook.com/photo/?fbid=580817291410725&set=a.122457163913409

103 Manateq، «بالأرقام: الوحدات السكنيّة المدمرّة في 19 قرية حدودية»، آب/أغسطس 2025، متاح على https://www.instagram.com/p/DN3EpUn2Gus/?img_index=1&igsh=MWFlNHJqYW5lOHllNA%3D%3D

104 Legal.agenda، «الأضرار في القرى الحدودية الجنوبية خلال الحرب وبعد وقف إطلاق النار حتى 2025/11/3»، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، متاح على https://www.instagram.com/p/DRALhkAiGYH/?hl=en&img_index=1

105 منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه.

**الشكل 11. المباني المدمرّة في كفركلا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و27 كانون الثاني/يناير 2025**

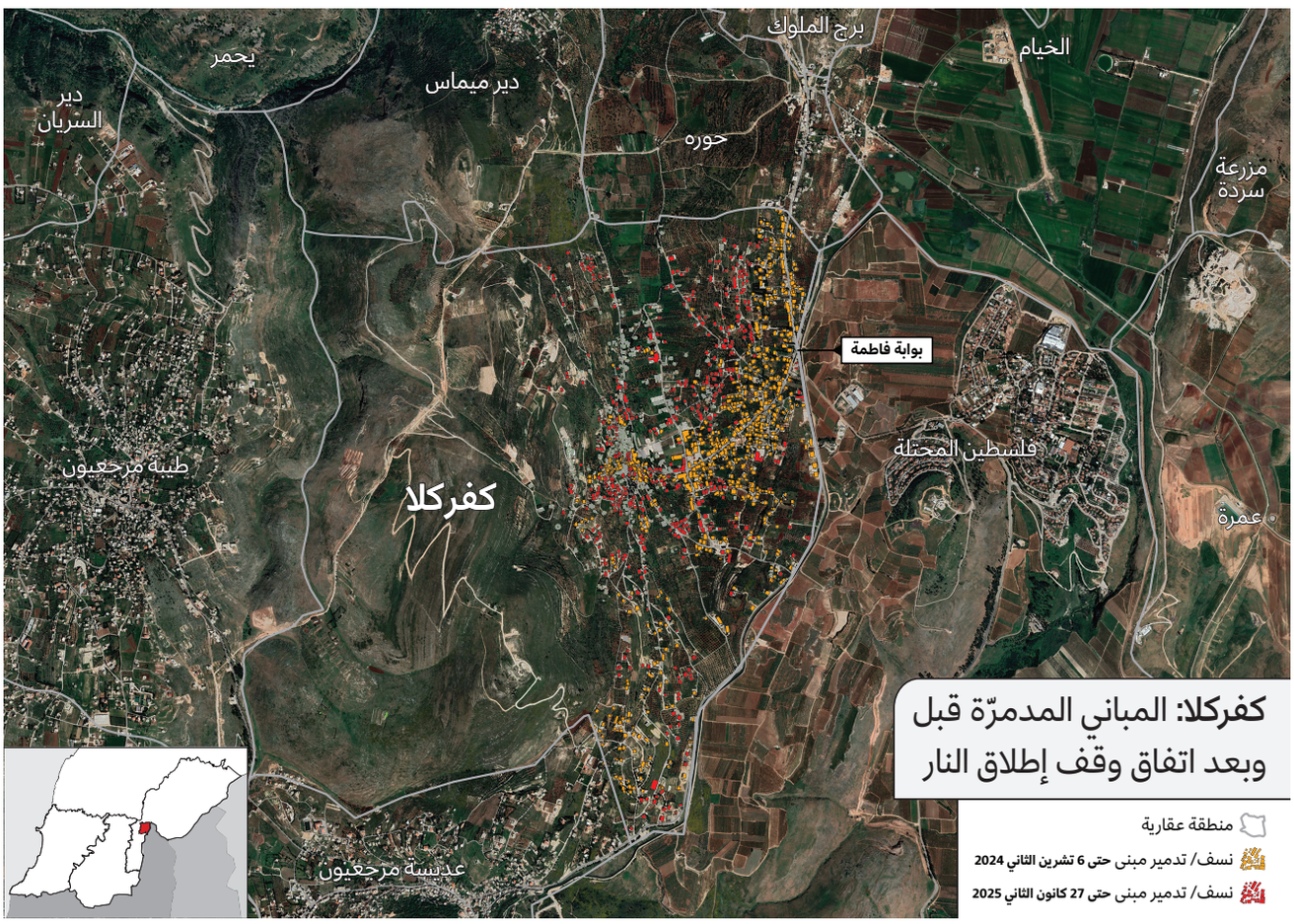


بالتالي، طال الدمار كل ما في كفركلا من بيوت ومحال تجارية ومرافق عامة وخاصة بفعل عمليات النسف والقصف والهدم والتفجير والجرف والإحراق الواسعة إلى جانب أعمال سرقة ممنهجة[106] في العديد من المنازل والمحلات قبل تدميرها وحرقها. ولم يقتصر الدمار على البيوت والمحال التجارية، بل طال كل ما في البلدة من خدمات عامة، بحيث عملت الجرافات الضخمة على تخريب الطرق الرئيسية والداخلية والبنى التحتية من شبكات مياه وكهرباء وجرفها.

فيما يتصل بالقطاع الزراعي، فمع تصاعد العدوان لم يعد بإمكان المزارعين الوصول إلى أراضيهم إذ باتت، ومنذ البداية، في دائرة الاستهداف المباشر، فلا مجال لقطاف أيّ من ثمار المواسم، والأشجار بدأت باليباس، وكانت الأراضي في مرمى المدفعيّة ومرمى المدافع الرشّاشة الثقيلة المستمرّة التي تتقصّد المزارعين كلّما توجّهوا نحو البساتين لريّها أو الاهتمام بها.[107] مع توسع رقعة الحرب، تعرض القطاع الزراعي لأضرارٍ بفعل الحرق والتجريف وغياب الأهالي، وقد جُرِفت المزروعات وحقول الزيتون المعمّرة، أُحرق بعضها الآخر أو جرى اقتلاعها من جذورها.[108] بحسب منظمة العفو الدولية «أمنستي»، تعرض أكثر من 133 فدانًا (54 هكتارًا) من البساتين لأضرار جسيمة أو للتدمير في كفركلا وذلك بين 26 أيلول/سبتمبر 2024 و27 كانون الثاني/ يناير 2025.[109]

تكبّد مربو النحل خسائر فادحة، إذ فُقدت جميع خلايا النحل الخاصة بهم، كما فقد مربو الطيور طيورهم وأُجبروا على بيعها بسبب النزوح وعدم قدرتهم على نقلها. وسُرقت الأدوات الزراعية، وأُحرقت معاصر الزيتون والجاروشة والمخازن وفُقد علف الحيوانات والمعدات والآليات الزراعية. بالتالي، خسر

106 أحمد منتش، كفركلا الحدودية جنوب لبنان أمّ البلدات المدمرة... والعودة إلى الحياة الطبيعية «قصة طويلة» (صور وفيديو).

107 كامل جابر، كفركلا تدفع فاتورة الحدود منذ 1948.

108 جُرف الزيتون في المنطقة المحتلة العازلة، وحُرق في باقي كفركلا، فشجرة الزيتون مقاومة للجفاف والأمراض والحرائق ونظامها الجذري قادر على تجديد الشجرة حتى لو دُمر هيكلها الأرضي، وبالتالي يعمد الإسرائيلي إلى جرف الزيتون للتأكد من عدم تجدد الشجرة.

109 منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه.

المزارعون وأبناء البلدة المواسم المختلفة منذ عام 2023. ولا تزال هذه الخسارة مستمرة، في ظلّ عدم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم، إن كان ضمن البلدة أو في منطقة المرج، وستستمر هذه الخسارة مستقبلًا، فالمزارعون لا يستطيعون الوصول لأراضيهم حتى اليوم، والأشجار إذا زرعت من جديد، ولا سيما أشجار الزيتون، فإنها تحتاج إلى ما لا يقلّ عن 10 سنوات لتنتج من جديد. كما لا يوجد ما يعوّض عن الأشجار المعمرة بعد اقتلاعها. وبات أغلب المزارعين حاليًا بلا أعمال ومصالح في ظلّ صعوبة ضمان الأراضي في مناطق أخرى، فضلًا عن تضرّر مصالحهم التي بنوها عبر السنين وفقدان معداتهم وعدم توّفر رأس مال للبدء من جديد. في هذا السياق، سُمح للمزارعين في القرى الحدودية، من ضمنها كفركلا، خلال موسم الزيتون 2025 بالقطاف لكن بتصاريح مسبقة وقيود أمنيّة، لكن الموسم كان ضئيلًا لا سيما مع فقدان عدد من الأشجار.[110]

وبسبب أعمال التجريف أيضًا، باتت المساحات المفتوحة بلا حدود واضحة، والأراضي بمثابة كتلة واحدة بلا معالم تفصلها عن بعضها،[111] لدرجة أنّ الناس لا تستطيع إيجاد موقع منزلها وأرضها عند زيارة المكان. وباتت بحاجة إلى إعادة ترسيم الحدود. كما دمَّر التجريف البنى التحتية وشبكات المياه والكهرباء وساهم بتدمير الجور الصحية لمياه الصرف الصحي ما تسبّب في تسرب هذه المياه وتلويث المياه الجوفية.

وقد جاءت كفركلا في المرتبة الثانية من حيث الاستهداف بالفسفور، وفي المرتبة الرابعة من حيث الحرائق التي سبّبتها الاعتداءات الإسرائيلية. ويقدِّر رئيس بلدية كفركلا أنه خلال الهجوم بالفسفور الأبيض في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان نحو 50-70% من السكان ما يزالون يعيشون هناك.[112] وقد وُثِّقَ القصف بالفوسفور في كفركلا لأكثر من 26 يومًا، وتركز (92%) بين 8 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023 حتى 24 أيلول/سبتمبر 2024 (تاريخ بدء التصعيد)، فعقب دخول الجيش الإسرائيلي إلى لبنان تراجع استخدام الفوسفور. وأظهرت تحاليل في 8 مواقع تعرضت لعدة ضربات من القنابل الفوسفورية في البلدة، منها أراضٍ زراعية، أراضٍ تضمّ منازل، وحقول، وجود بقايا فوسفور بصورته غير المتفاعلة في الطبيعة، ما يضع خطرًا دائمًا على السكان قد يصل إلى أكثر من 10 سنوات.[113] لقد حرق الفسفور، بصورةٍ مباشرة، المحاصيل الزراعية وأوقع أضرارًا في المنازل، لكن حتى الآن، ليس واضحًا للأهالي والمزارعين إذا تعرّضت أراضيهم للقصف بالفسفور الأبيض، وليس واضحًا لهم تأثيره ومدى تضرر التربة، وكيفية معالجتها، في ظلّ غياب الدولة عن أخذ العينات من التربة من جهة، وعدم قدرة المزارعين على معاينة أراضيهم من جهةٍ أخرى بحكم الأوضاع الأمنية. أمّا أصحاب المواشي، فقد تعرّضت بعض المزارع مباشرةً للفسفور الأبيض في منطقة المرج، ونتج عن ذلك موت الأبقار أو تضررها المباشر، وبالنسبة لأبقار التي لم تمت فقد ظهرت عليها بعض التداعيات المتوسطة المدى، إذ كانت نسبة التشوه والموت في أجنة المواشي مرتفعة. ولم يتلّقَ المزارعون أي نوع من الإرشاد حول كيفية التعامل مع أراضيهم، ومحاصيلهم أو المواشي لا سيما مَن تعرّض منها للفسفور الأبيض.

ولا تزال أجزاء واسعة من أراضي كفركلا الملاصقة للجدار الفاصل والمشرفة مباشرةً على مستوطنة المطلة، والممتدة من مثلث تل النحاس حتى العديسة، تحت سيطرة الاحتلال على عمقٍ يتراوح عرضه من 300-500 م،[114] يُمنع على أي شخص الاقتراب منها، بما في ذلك القوة الدولية والجيش اللبناني، وطال الهدم الكامل فيها المباني والبساتين، وجُرِفَ الطريق الرئيسي المحاذي للشريط وحُوِّلَ إلى أرضٍ مجروفة وخنادق. ولا يزال الإسرائيليون يدخلون إلى المنطقة خلف الجدار ويخرجون منها، ويتمركزون في 3 نقاط غير ثابتة داخل الأراضي اللبنانية وهي نقاط مختلفة عن النقاط الخمس المتداولة على الإعلام. كما عُزِلَت البلدة عن العديسة وباقي قرى المنطقة الحدودية الواقعة في قضاء بنت جبيل وأغلقت الردميات الطرقات الزراعية والممرات السكنية، وقضمت مساحات شاسعة من الأراضي. بالنسبة لأهالي كفركلا، لم تنتهِ الحرب بعد، ولا تزال كامل بلدتهم منطقة عازلة يُمنعون من البقاء فيها وقتًا طويلًا، إذ تستهدف الأهالي والمزارعين قنابل صوتية وتلاحقهم الطائرات المسيرة عند زيارة البلدة أو أراضيهم وأنقاض منازلهم، ولو زيارة قصيرة.

بعد وقف إطلاق النار وحتى الآن، كان الاحتلال يراقب كيف تحاول البلدة استعادة شيء من عافيتها، بحيث استهدفت إسرائيل التجمعات في الساحة وعند بوابة فاطمة. وتعرّضت المنطقة باستمرار، لاعتداءات بالقنابل الصوتية والمتفجّرة واستهدفت الغرف الجاهزة التي استقدمها بعض الأهالي لاستخدامها كمنازل أو محالّ، وكل مَن يقترب من الجدار

110 سُكينة السمرة، «قطاف زيتون الجنوب بتصاريح مسبقة وقيود أمنيّة»، مناطق، تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح على: https://tinyurl.com/2xm6uj72

111 نغم ربيع، «إعادة الإعمار والمشاكل العقارية: الحاجة لترسيم الحدود من الصفر!»، النهار، آذار/مارس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/p8h3wxch

112 هيومن رايتس ووتش، لبنان: استخدام الفسفور الأبيض من قبل إسرائيل يهدد المدنيين، حزيران/يونيو 2024، متاح على https://www.hrw.org/ar/news/2024/06/05/lebanon-israels-white-phosphorous-use-risks-civilian-harm

113 بحسب تقرير غير نهائي وغير منشور في كانون الثاني/يناير 2025 لأحد الجمعيات البيئية في المنطقة الذي أجرى فحوصات مخبرية لثمان عينات أُخذت من مواقع مختلفة في البلدة. تُظهر الأدلة المخبرية أن بقايا الفوسفور الأبيض تبقى في البيئة بشكلها العنصري شديد السمية (P4)، ما يُظهر ثباتًا بيئيًا طويل الأمد. هذا الثبات، إلى جانب سمية الفوسفور الأبيض الشديدة على البشر والحياة البرية والنظم البيئية، يتماشى مع خصائص الأسلحة الكيميائية أكثر من خصائص الأجهزة الحارقة أو الدخانية. وتُؤكد الأدلة قدرة الفوسفور الأبيض على التسبب في تلوث مُطول، مما يُشكل مخاطر كبيرة على جودة التربة والمياه والهواء، بالإضافة إلى صحة الأشخاص المُعرّضين لبقاياه.

114 منظمة العفو الدولية، لا مكان نعود إليه.

الفاصل يتعرّض للقنابل. أما البيوت الجاهزة، فقد استهدف الاحتلال عددًا منها، من بينها بيت أقامه مجلس الجنوب لخدمة الأهالي والبلدة وبيت لمهندس قرب محطة البنزين، وبيت ثالث بناه صاحبه من بقايا حديد بيته. ولم يكن الأمر استهدافًا عشوائيًا، بل رسالة تمنع أي محاولة لترميم الحياة، فالقصف لا يطالها فور إقامتها، بل ينتظر انتهاء أصحابها من تجهيزها بالأثاث والمفروشات، لتُقصَف حينها، ما دفع الأهالي لإخراج الجرافات والآليات المستقدمة إلى خارج البلدة. في هذا الإطار، تواصلت جمعيةٌ تعمل في سياق الكوارث والحروب مع رئيس البلدية واتفقت معه على تركيب حوالي 70 بيت جاهز، ثمّ عادت واعتذرت عن المشروع.

## الشكل 12. أشكال الدمار والاستهدافات في بلدة كفركلا

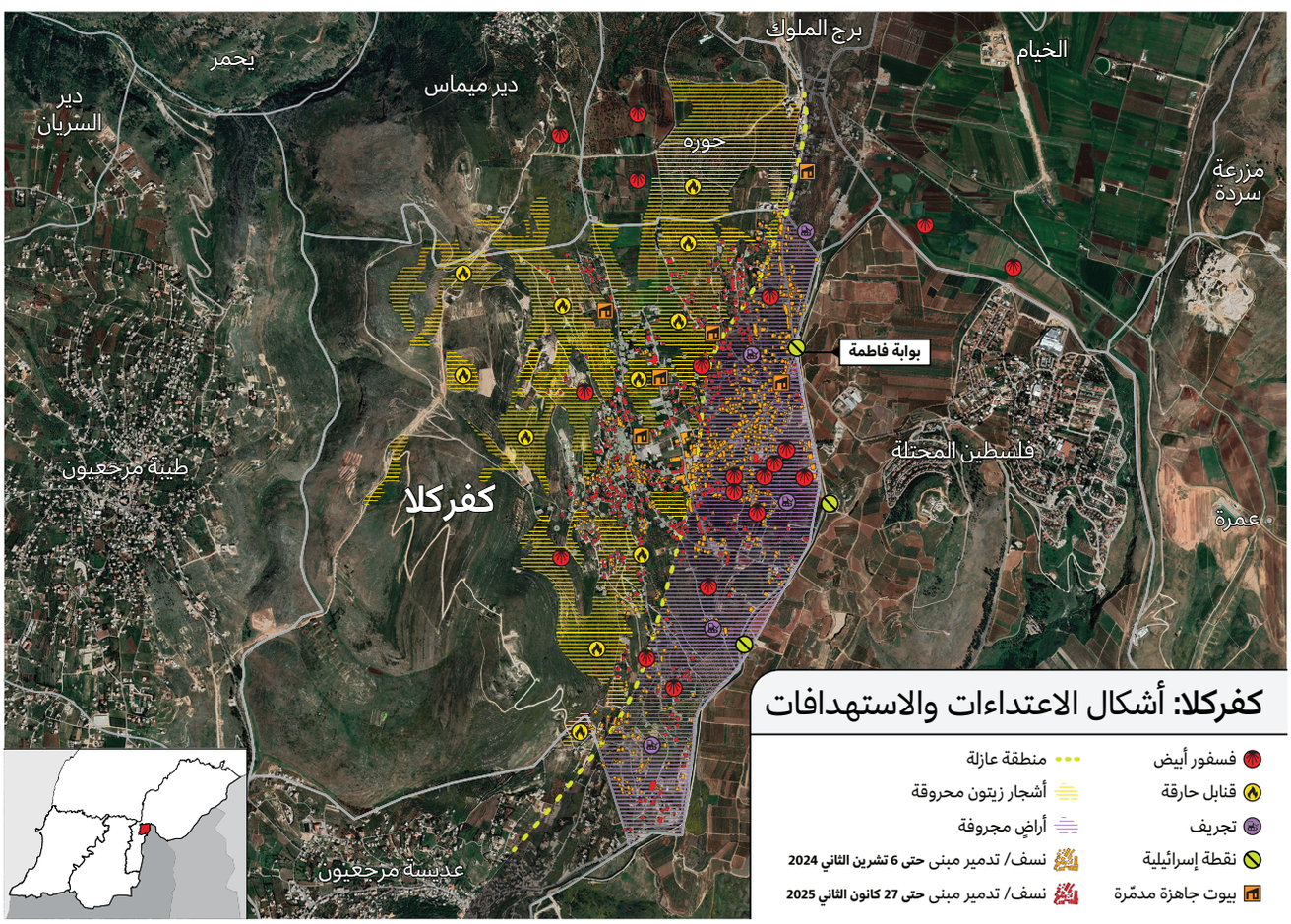


يُشكّل العامل الأمني حاليًا العائق الأساسي أمام عودة السكان إلى جانب عدم توّفر المياه والكهرباء والبنى التحتية الضرورية للحياة. على الصعيد الرسمي، لم تكن قد بدأت فعليًا أعمال إزالة الردم، لأن أعمال المسح من قبل مجلس الجنوب لم تكن قد بدأت بعد، لكن المجلس فتح الطرقات الرئيسية. وقد عبأ المزارعون استمارات وزارة الزراعة حول الأضرار الزراعية، من دون أي نتائج فعلية حتى الآن. أمّا مؤسسة جهاد البناء، فقد قامت بأعمال المسح، كما أمنت في وقتٍ سابق كمية من الأعلاف لمربي المواشي، لكنها لم تكن كافية. وقد أعطت مؤسسة قرض الحسن بدل أثاث وبدل إيواء عن سنة واحدة.

تُقدّم حالة كفركلا مثالًا معمّقًا للدمار البيئي والزراعي الذي لحق بالقرى الجنوبية، لتغدو البلدة نموذجًا يوضّح آليات تطبيق سياسات الإبادة البيئية، وبصورة أوسع، الإبادة المكانية على المستوى المحلي. كما تمثّل كفركلا حالة بارزة للقرى الحدودية التي استُخدمت فيها أدوات عسكرية متعددة أحدثت مستويات من التدمير أشدّ عمقًا واتساعًا مقارنة بغيرها من القرى الجنوبية. تجاوزت آثار الإبادة البيئية والمكانية في كفركلا حدود الدمار المادي المباشر لتصيب الاقتصاد المحلي، وتدمّر الممارسات الزراعية وتُبعد المزارعين عن أراضيهم، وتُقوّض الروابط الاجتماعية نتيجة تشتيت سكان البلدة في مناطق النزوح المختلفة مع ما يحمله ذلك من آثار طويلة الأمد قد تمتد لعقود. كما تتقاطع هذه العمليات بوضوح مع سياسات منظّمة هدفت إلى منع عودة السكان وإعاقة إعادة البناء، وذلك من خلال إقامة

مناطق عازلة، وتشديد مراقبة الحركة، وتهديد الأهالي بالعنف المباشر عند محاولتهم العودة، وهو ما حوّل التهجير المؤقت إلى تهديد فعلي بالتهجير الدائم، لا سيما للفئات الشبابية التي بدأت بالفعل بتأسيس حياة جديدة في مناطق النزوح. وتؤكد تجارب الحروب السابقة أنّ النزوح المقرون بتضرر الأراضي الزراعية غالبًا ما ينتهي بهجر الأراضي وتحويلها إلى مساحات غير مستعملة بفعل صعوبة استصلاحها، أو يجعلها عرضةً للاستحواذ من قبل مستثمرين (محليين وخارجيين).

يُظهر الوضع الحالي أن غياب أي دعم رسمي أو توثيق، إلى جانب نقص الإرشاد والتعويض العادل، يزيد من هشاشة السكان النازحين والمزارعين المتروكين لمصيرهم في ظل استمرار التهديد الأمني والاحتلال الفعلي للأراضي. وهو ما يضع تحديات جسيمة أمام جهود التعافي البيئي والزراعي وإعادة الإعمار، علمًا أن استعادة الممارسات الزراعية تُشكّل ركيزة أساسية لضمان عودة السكان وقدرتهم على الصمود والبقاء في أرضهم، بما يؤكد مركزية الزراعة والبيئة في أي مسار للتعافي وإعادة الإعمار.

# أشكال الاستجابة البيئية

تمثّل حالة كفركلا نموذجًا لما تعرضت له البلدات الحدودية والجنوب من مستويات غير مسبوقة من التدمير البيئي والزراعي والمكاني، وما يرافق ذلك من غياب شبه كامل لأطر الدعم والإرشاد والتعويض. من هنا، تبرز الحاجة إلى فهم وعرض مفصّل للاستجابة الحالية على الصعيد الرسمي وعلى صعيد المنظمات الدولية والجمعيات المحلية والمبادرات المجتمعية، وتبيان إشكالياتها. لكن قبل ذلك، سوف نقدم في هذا القسم تجربة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006، لا سيّما من ناحية التعامل الرسمي مع تداعيات الحرب على البيئة، لاستخلاص الدروس منها.

## الدروس المستفادة من الاستجابة البيئية والقانونية بعد حرب تموز 2006

يهدف تحليل الاستجابة البيئية والمسار القانوني الدولي الذي خاضه لبنان بعد حرب تموز/يوليو 2006 إلى إبراز أنماط التدخل الفاعلة التي يمكن البناء عليها، مقابل إخفاقات أسهمت في إعاقة التعافي البيئي والزراعي وتستدعي تفادي تكرارها اليوم. وعليه، نعيد تناول تجربة 2006 بوصفها مرجعًا يسمح بفهم أعمق للفجوة القائمة بين حجم الأضرار، وطبيعة السياسات والاستجابات المعتمدة، بما يسهم في بلورة توصيات حالية نحو المسارات الممكنة للتعافي، والمخاطر المترتبة على استمرار المقاربات ذاتها في التعامل مع الدمار البيئي والزراعي الحالي.

### إنجاز تقييمات بيئية مبكرة وشاملة

أظهرت تجربة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006 أهمية التقييم البيئي المبكر كمدخل أساسي لفهم حجم الأضرار وتحديد أولويات التدخل. أتاح توقف الأعمال العدائية آنذاك، وهو ما يختلف عن الوضع الحالي اليوم، إجراء المسوحات الميدانية والانطلاق بعمليات التقييم من دون عوائق أمنية مباشرة. غير أنه لا يمكن فصل سرعة تكليف وزارة البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بإجراء تقييم بيئي لما بعد الحرب في لبنان[115] عن محدودية القدرات التقنية للدولة اللبنانية آنذاك في التعامل مع أزمة بيئية بهذا الحجم والتعقيد، ولا سيما فيما يتصل بالتلوث البحري الواسع النطاق جراء تسرّب النفط، وما خلّفته الاعتداءات من مخلفات حربية وتلوّث للتربة والمياه.[116] لم يُتح ذلك إنتاج معرفة علمية موثوقة فقط، بل أسّس أيضًا لمسار التعاون الذي انعكس لاحقًا في خطة وزارة البيئة لمعالجة التلوث النفطي وإدارة تداعياته، مستندة إلى نتائج هذا التقييم.[117] وقد دعا التقرير إلى اعتماد نهج تعافٍ محوره الإنسان والبيئة، قائم على الرصد المستمر، والإدارة الفعّالة للأنقاض والنفايات الخطرة، وتأهيل المناطق الساحلية والزراعية، وتعزيز الحوكمة البيئية والتنسيق المؤسسي لضمان استجابة شاملة ومستدامة.

إلى جانب ذلك، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقرير تناول الأضرار التي لحقت بالزراعة وسبل العيش.[118] وقد خلص إلى ضرورة تفعيل آليات وطنية لإدارة التعويضات البيئية والزراعية، بما يضمن حقوق المتضررين/ات، ويعزز المساءلة.[119] وأظهر أن التعافي يتطلب تدخلات عاجلة تشمل الزراعة والثروة الحيوانية والغابات والمصايد، مع أهمية التنسيق بين الجهات الرسمية والجهات الدولية والمنظمات المحلية.[120] كما صدر تقرير أكثر شمولية للأثر الاقتصادي والبيئي للحرب عن البنك الدولي بتكليف من وزارة البيئة، وشكّل بدوره مرجعية تقنية استُخدمت في

115 United Nations Environment Programme, Lebanon: Post-Conflict Environmental Assessment,- 2007, available at https://wedocs.unep.org/items/9142876d-cfab-41b3-8058-044b2cc5d396 (United Nations Environment Programme, Lebanon: Post-Conflict Environmental Assessment).

116 United Nations Environment Programme, Lebanon: Post-Conflict Environmental Assessment.

117 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006 يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

118 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry, 2006, available at http://data.infopro.com.lb/file/FAO%20impact%20assessment%20report.pdf (FAO, Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry).

119 FAO, Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry.

120 FAO, Damage and early recovery needs assessment of agriculture, fisheries and forestry.

مسارات التمويل والتقاضي والتعويض.[121]

غير أن تعدد هذه التقارير، على أهميته، لم يُترجَم إلى إطار وطني جامع قادر على توحيد البيانات وربط الأثر البيئي والزراعي والاقتصادي ضمن رؤية شاملة رسمية للتعافي. وتُبرز المقارنة مع الواقع الراهن أنّ التحدي الأساسي اليوم لا يتمثّل بالضرورة في غياب التقييمات، بل في غياب دور حكومي فاعل يُنسّق بين الجهات المنتجة للمعرفة، ويحوّل البيانات المختلفة إلى تقييم وطني موحّد يُشكّل أساسًا للتخطيط، والمساءلة، والمطالبة بالحقوق. وتؤكد تجربة 2006 أن نجاح التقييم البيئي لا يرتبط بتوفر الخبرة الدولية وحدها، بل بقدرة الدولة على أداء دور المنسّق والضامن لتكامل المعرفة وتحويلها إلى سياسات عامة قابلة للتنفيذ.

## تعبئة الدعم الدولي التقني والمؤسسي والمالي

شكّلت التقييمات البيئية والقطاعية المذكورة أعلاه، مدخلًا أساسيًا لتعبئة دعم دولي واسع النطاق، شمل أبعادًا تقنية ومؤسسية ومالية، ولم تبقَ حبيسة الإطار التقني. فقد أسهم توفّر تقارير موثوقة صادرة عن جهات دولية في تعزيز ثقة المانحين وتوجيه تدخلاتهم، سواء لجهة معالجة التلوث البيئي أو دعم القطاع الزراعي أو إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة. وساعدت الحكومة في الإشراف على الأموال التي استقطبها لبنان في مؤتمر الدول المانحة الذي عُقِد في ستوكهولم في الصندوق اللبناني للنهوض (LRF).[122] غير أن هذه التعبئة كشفت في الوقت نفسه عن اعتمادٍ كبير على المبادرات الخارجية، في ظل محدودية الأطر الوطنية القادرة على استيعاب هذا الدعم وتوجيهه ضمن خطة تعافٍ شاملة. فقد توزّعت التدخلات بين مشاريع متفرقة وبرامج قصيرة الأمد، غالبًا ما ارتبطت بأولويات الجهات المانحة أكثر مما ارتبطت برؤية وطنية متكاملة للتعافي البيئي والزراعي. كما أسفر ضعف التنسيق المؤسسي عن تكرار بعض الجهود، مقابل إهمال جوانب أخرى، ما حدّ من الأثر التراكمي للتدخلات على المدى المتوسط والبعيد.

تُبرز هذه التجربة أن تعبئة الدعم الدولي، رغم ضرورتها في سياق ما بعد الحروب، لا يمكن أن تشكّل بديلًا عن دور الدولة، بل تتطلّب إطارًا وطنيًا فاعلًا يحدّد الأولويات، ويضبط مسارات التمويل، ويضمن انسجام التدخلات مع احتياجات المجتمعات المتضررة. فالدعم الدولي يكون أكثر فاعلية حين يُدمج ضمن سياسة عامة واضحة المعالم، لا حين يُختزَل في استجابات ظرفية تعالج الأثر المباشر من دون معالجة أسباب الهشاشة القائمة التي فاقمت تداعيات الحرب.

## معالجة التسرب النفطي والتقاضي البيئي

شكّل التسرب النفطي الناتج عن قصف خزانات الوقود في معمل الجية خلال حرب تموز/يوليو 2006 أحد أخطر الكوارث البيئية البحرية في لبنان والمنطقة، إذ امتد التلوث على نحو 150 كيلومترًا من الساحل اللبناني، ملوّثًا أكثر من 70 موقعًا بحريًا وساحليًا، مع تجاوز أثره الحدود الوطنية ووصوله إلى الساحل السوري.[123] وقد منح هذا الامتداد الجغرافي الكارثة بُعدًا إقليميًا، وعزّز الحاجة إلى استجابة دولية منسّقة.

في مواجهة هذه الكارثة، بادرت وزارة البيئة اللبنانية إلى طلب دعم دولي واسع، شمل أكثر من 31 دولة وعددًا كبيرًا من المنظمات الدولية والمحلية، أبرزها مركز الاستجابة لطوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط (REMPEC). ونظرًا لمحدودية الموارد، اعتُمِدَت خطة استجابة على مرحلتين، شملت المرحلة الأولى تنظيف نحو 70 موقعًا ملوثًا، فيما ركّزت المرحلة الثانية على إجراء مسوحات شاملة، وإعداد خرائط للمواقع المتضررة، وتحديد أولويات التدخل بالتنسيق مع الجهات المانحة.[124] كما شملت التدخلات إدارة النفايات الناتجة عن عمليات التنظيف، وتخزينها في مواقع آمنة، ومعالجتها. وأظهرت المسوحات اللاحقة أن نسبة التلوث المتبقية انخفضت إلى نحو 4%، ما يعكس الأثر الإيجابي للتدخلات البيئية المنفذة.[125]

على المستوى المؤسسي، أسهمت هذه الاستجابة في تطوير آليات تنسيق جديدة، لا سيما من خلال التعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO)، إحدى الشركاء الأساسيين في تعبئة الدعم التقني واللوجستي.[126] وقد تُوّج هذا المسار بعقد مؤتمر دولي في اليونان في 6 أيلول/سبتمبر 2006، جمع دولًا مانحة ودولًا متأثرة، إلى جانب منظمات أممية، وأسفر عن تبني خطة لتخفيف الأضرار أعدّتها وزارة البيئة، شكّلت خارطة طريق للاستجابة، وأتاحت للبنان الحصول على معدات متخصصة ومنح مالية، إلى جانب إنشاء كيان تنسيقي مستقل لمتابعة تنفيذ الخطة أُطلق عليه اسم مركز تنسيق عمليات الاستجابة لحوادث التلوّث النفطي (OSOCC).[127]

بالتوازي مع الاستجابة التقنية، اتخذت الدولة اللبنانية قرارًا سياسيًا بإطلاق مسار تقاضٍ دولي للمطالبة بالحقوق البيئية.

121 World Bank, "Lebanon: Economic assessment of environmental degradation due to the July 2006 hostilities (Report No. 39787-LB", 2007, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/951351468054863844/pdf/397870LB.pdf?utm_source=chatgpt.com

122 الموقع الرسمي لفؤاد السنيورة، الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة، كانون الثاني/يناير 2026، متاح على الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة | الموقع الرسمي - فؤاد السنيورة | PM Fuad Siniora (فؤاد السنيورة، الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة).

123 وزارة البيئة اللبنانية، «كارثة التسرب النفطي»، كانون الأول/ديسمبر 2025، متاح على- MOE - كارثة التسرب النفطي (وزارة البيئة اللبنانية، كارثة التسرب النفطي).

124 وزارة البيئة اللبنانية، كارثة التسرب النفطي.

125 وزارة البيئة اللبنانية، كارثة التسرب النفطي.

126 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

127 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

اعتمد لبنان في هذه الدعوى على تقرير البنك الدولي للتقييم الشامل للأثر البيئي الذي شمل التسرب النفطي واستخدام القنابل الفوسفورية والعنقودية. واتبع لبنان مسارًا قانونيًا متعدد الأطراف شمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، وجامعة الدول العربية، ومجموعات الدول النامية (G20، G40، G70)، وصولًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع دور محوري للحكومة اللبنانية وخصوصًا وزارة البيئة التي نسقت إعداد الملف التقني بالتعاون مع جهات دولية ووزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية التي تابعت ولاحقت تقديم هذه الدعوى.[128] وقد تُوّج هذا المسار باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا عام 2014 دعا إسرائيل إلى دفع 856,4 مليون دولار كتعويضات عن أضرار التسرب النفطي، وأُعيد تأكيد هذا المطلب في قرار لاحق عام 2015، رغم عدم التزام إسرائيل بالدفع حتى اليوم.[129]

تَبرُز هذه التجربة كنموذج يجمع بين الاستجابة البيئية التقنية وبناء ملف قانوني دولي وتثبيت حق لبنان بالتعويضات البيئية على الصعيد الدولي، رغم محدودية نتائجه التنفيذية. وتشير هذه السابقة إلى أهمية التوثيق المنهجي، وتكامل القرار السياسي مع الجهود التقنية والدبلوماسية، بوصفها عناصر أساسية لأي مسار مستقبلي للمطالبة بالحقوق البيئية وتعزيز العدالة البيئية والاجتماعية.

## غياب إطار وطني للتعويضات البيئية والزراعية

من المهم الإشارة إلى أنه على الورق كان الموضوع الزراعي والبيئي حاضرًا، لكنّه هُمش بما يتعلق بالتمويل والتنفيذ، لتتركز جهود إعادة الإعمار في حينها على البنى التحتية وإعادة بناء المنازل من جهة، وتركز الاهتمام على معالجة التسرب النفطي في الشق البيئي من جهةٍ أخرى، في حين أُهمل موضوع التعويضات والتعافي الزراعي والبيئي الناتج عن الأضرار الأخرى، بحسب يعقوب الصراف، وزير البيئة آنذاك. كما كان هناك نقص في وضع آلية تعويض واضحة للمتضررين في الشق البيئي والزراعي ولم تُجرَ أي دراسة رسمية حول الآثار الطويلة الأمد لاستخدام الفوسفور على الرغم من توثيق استخدامه.[130]

كان لحرب 2006 آثارًا مدمرة على القطاع الزراعي والبيئة عامة. وعلى الرغم من إجراء مسوحات من جهات متعددة، من ضمنها جهات محلية مثل الاتحاد العام للنقابات الزراعية، امتنعت الدولة عن دفع التعويضات للمزارعين.[131] وقد أكدّ رئيس جمعية المزارعين أنه خلال حرب تموز/يوليو 2006، جرى الحديث عن تعويضات للمزارعين، لكن القطاع الزراعي استُثني حينها من الدعم المالي.[132]

بالتالي، اضطر المزارعون والصيادون المتضررون أن يواجهوا تبعات هذه الحرب من دون تعويض فعلي. لقد اعتُرِفَ رسميًا بحجم الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية والمواسم ومصادر الرزق البحرية، لكن لم تُترجم هذه الخسائر إلى إطار قانوني يضمن إنصاف المتضررين. واقتصر الدعم على مساعدات محدودة، ما عمّق شعور الإقصاء لدى هذه الفئات، وكشف عن فجوة مستمرة في سياسات التعافي التي لم تضع الإنسان وسبل معيشته في صلب الاستجابة.

كانت معظم المساعدات تأتي عبر وكالات دولية ومنظمات غير حكومية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي وفّرت مساعدات عينية لدعم العودة إلى الزراعة في الجنوب مع دفعات رمزية لم تشمل جميع الصيادين والمزارعين المتضررين.[133] ولم تصدر الدولة اللبنانية برنامجًا رسميًا لتعويض المتضررين عن الأضرار البيئية الكبيرة مثل التلوث النفطي أو تدمير الأراضي، وقد بقيت جهود المطالبات الدولية بالتعويض تتركز في الشق الدبلوماسي كالاستحصال على قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل بلا آلية تنفيذ تعويضات محلية لصالح المتضررين.

## أولوية ترميم البنى التحتية مع فشل بيئي متكرر في إدارة الردم

شهدت عملية التعافي بعد حرب تموز/يوليو 2006 تركيزًا واضحًا على إعادة تأهيل البنى التحتية. وقد انعكس هذا التركيز على البنية التحتية في قدرة السكان على العودة إلى بلداتهم واستئناف حياتهم اليومية، بما يؤكد أهمية إعطاء الأولوية لمشاريع تتيح حق العودة بعد الحروب. وقد نُفّذَت هذه المشاريع ضمن برنامج حكومي شامل أطلقته الحكومة آنذاك، ونسّقت وحدة متخصصة في رئاسة الحكومة بين الجهات المحلية والدولية لضمان فاعلية تنفيذها، مستفيدةً من التمويل الذي استقطبه لبنان.[134]

خلفت الحرب نحو 3 ملايين متر مكعب من الركام، وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إزالة الأنقاض من 101 بلدة جنوبية و4 مواقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، بالتعاون مع البلديات والمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية

128 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

129 United Nations General Assembly,- Resolution adopted by the General Assembly on 19 December 2014: 69212/ Oil slick on Lebanese shores, 2015, available at https://docs.un.org/en/A/RES/69212/

130 بحسب مقابلة أجرتها الباحثة مع وزير البيئة السابق عام 2006، يعقوب الصراف، 4 حزيران/يونيو 2025.

131 السفير، «مطالبة بدفع تعويضات للمزارعين»، تشرين الأول/أكتوبر 2008، متاح على- https://archive.assafir.com/ssr/10042198.html

132 أنديرا الشوفي، «زراعة لبنان... ضحية الحرب وإهمال الدولة»، العربي الجديد، كانون الثاني/يناير 2024، متاح على زراعة لبنان... ضحية الحرب وإهمال الدولة

133 Food and Agriculture Organization of the United Nations, "FAO achievements in Lebanon 19762011-", July 2011, available at FAO Achievements in Lebanon (FAO, FAO achievements in Lebanon 1976-2011).

134 فؤاد السنيورة، الخسائر التي تكبدها لبنان نتيجة عدوان تموز وكيفية إدارة الأزمة.

وعمليات المساعدة الإنسانية (ECHO).[135] لكن لم تترافق هذه الاستجابة السريعة بأي خطة وطنية لإدارة نفايات الهدم والركام، لذا جرى التخلص من ملايين الأمتار المكعبة بطرائق غير مدروسة على اليابسة وفي البحر، فتسبب ذلك في تدهور بيئي ومخاطر صحية، بما فيها تفاقم الطلب على مواد البناء الجديدة بدل إعادة استخدام الركام.[136]

تكشف هذه التجربة عن توزيع أولويات غير متوازن، ففي حين حظيت البنية التحتية بالتمويل والدعم المكثف، غُيبت المشاريع البيئية والزراعية عن الاهتمام، لتظل الفجوة قائمة في التعافي المستدام. فالمزارعون والصيادون، الذين تأثرت سبل عيشهم بشكل مباشر بالدمار، لم يحصلوا على دعم متكامل، بينما أُنجزت عمليات إعادة التأهيل الزراعي والري بشكل محدود عبر منظمات دولية مثل الفاو.[137] من هنا، يجدر اليوم إعطاء الأولوية للمشاريع التي تضمن عودة السكان، لكن يجب موازنتها مع دعم شامل للبيئة والزراعة لضمان تعافي مستدام ومتوازن.

## تعثر نزع الألغام وتأثيره في التعافي البيئي والزراعي

خلال حرب تموز/يوليو 2006 أطلقت القوات الإسرائيلية نحو 4 ملايين ذخيرة عنقودية، ولم ينفجر منها قرابة مليون قنبلة، فصار العديد من الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام لسنوات طويلة. وقد تولى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام (LMAC) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعيات محلية ودولية، وبتمويل من عدة دول مانحة، مهام المسح الهندسي وإزالة المتفجرات.

على الرغم من هذه الجهود، لم تُنظّف سوى 67% من الأراضي الملوثة حتى عام 2024، في حين كان مقررًا الانتهاء من إزالة جميع الألغام والقنابل أواخر 2016.[138] وقد أسهمت عوامل عدة في هذا التأخر، أهمها نقص التمويل، وعدم تسليم إسرائيل للخرائط الدقيقة، والظروف الطبيعية التي دفنت بعض المتفجرات. كما تراجع عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال من 45 جمعية في عام 2006 إلى 6 جمعيات عام 2024، ما انعكس سلبًا على سرعة وفعالية عمليات التعافي الزراعي والبيئي.[139]

ارتبط تأخر نزع الألغام والقنابل بتأخر الوصول إلى الأراضي وإتاحتها، فتأخرت بالتالي عمليات إعادة التأهيل والتحريج وأعاقت التعافي البيئي والزراعي. وفي هذا السياق، قدّمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) خططًا لتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة شملت تزويد المزارعين بشتول عالية الجودة والأسمدة وإصلاح شبكات الري.[140] ورغم التحديات، أسهمت هذه الجهود في إعادة فتح آلاف الهكتارات تدريجيًا أمام السكان، بالتوازي مع إطلاق مبادرات محلية ودولية لإعادة تشجير المناطق المحروقة، من بينها مشروع منظمة الأغذية والزراعة عام 2008 لإدارة الحرائق وتقييم الغابات المتضررة وإعادة تأهيلها.[141]

تكشف هذه التجربة عن أن غياب التنسيق الوطني والتمويل الكافي أسفر عن تباطؤ كبير في استعادة الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية، على الرغم من توفر الخطط والدعم الدولي. كما أن أي خطة للتعافي البيئي والزراعي يجب أن تدمج إزالة المتفجرات بشكل مبكر وفعال، وإعادة تأهيل الأراضي مع دعم مباشر للمزارعين لضمان تعافي متوازن ومستدام.

في الختام تُبرز تجربة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006 دروسًا محورية تشمل أهمية التقييم البيئي المبكر، والتعبئة المنظّمة للدعم الدولي، وإدماج إزالة المتفجرات كأولوية ضمن خطط التعافي، مع الربط بين إعادة البنى التحتية ودعم سبل العيش البيئية والزراعية. وفي المقابل، تكشف التجربة عن إخفاقات مستمرة، أبرزها غياب إطار وطني شامل للتعويضات، وضعف الحوكمة البيئية، وتشتّت الاستجابات نتيجة غياب رؤية متكاملة للتعافي. يعكس تكرار هذه الفجوات اليوم أزمة هيكلية في مقاربة الأضرار البيئية وسبل العيش في سياق الحرب، ويؤكد ضرورة ترسيخ آليات للمساءلة والتعويض، وإدماج المجتمع المحلي، وربط إعادة الإعمار بحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. كما تبقى تجربة لبنان في التقاضي البيئي مرجعًا أساسيًا، إذ تظهر إمكانية توحيد القرار السياسي مع الجهد التقني والدبلوماسي لإثبات المسؤولية البيئية على المستوى الدولي، رغم محدودية النتائج التنفيذية. ومن هنا، تبرز الحاجة اليوم إلى استثمار هذه السابقة، ليس بوصفها تجربة منتهية، بل كمسار قابل للتطوير، بما يضمن تثبيت الحقوق البيئية، وتعزيز فرص المطالبة بتعويضات عادلة في المستقبل، ووضع أسس أكثر صلابة لتعافٍ مستدام وعادل.

135 United Nations Development Programme, "Rapid rehabilitation of key municipal infrastructure for local service delivery, 2013, available at https://files.acquia.undp.org/public/migration/lb/Rapid_Rehab_English.pdf

136 استديو أشغال عامة، «بين إزالة الركام وأسمنت إعادة الإعمار: هل تُستكمل الإبادة البيئية الإسرائيلية في لبنان»، أيار/مايو 2025، متاح على https://publicworksstudio.com/between-rubble-removal-and-reconstruction/

137 FAO, FAO achievements in Lebanon 1976-2011.

138 بولين أبو شقرا، «بعد 18 عاما على حرب تموز... اين اصبح التمويل لازالة الالغام والقنابل الاسرائيلية؟»، لبنان 24، أيار/مايو 2024، متاح على- بعد 18 عاما على حرب تموز... اين اصبح التمويل لازالة الالغام والقنابل الاسرائيلية؟ (بولين أبو شقرا، بعد 18 عاما على حرب تموز... أين أصبح التمويل لإزالة الالغام والقنابل الإسرائيلية؟).

139 بولين أبو شقرا، بعد 18 عاما على حرب تموز... أين أصبح التمويل لإزالة الالغام والقنابل الإسرائيلية؟

140 FAO, FAO achievements in Lebanon 1976-2011.

141 FAO, FAO achievements in Lebanon 1976-2011.

# استجابة رسمية حالية مجتزأة أمام الكارثة البيئية والزراعية في الجنوب

رغم ضخامة الكارثة البيئية والزراعية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على القرى الجنوبية، تكشف الإجراءات الرسمية اللبنانية حتى اليوم عن استجابة بيئية شبه معدومة ومجتزأة وغير متناسبة مع حجم الدمار. فحتى أواخر أيلول/سبتمبر 2025، لم تكن قد انطلقت ورشة التعافي وإعادة الإعمار على نحو جدي، ولا يزال العديد من سكان البلدات والقرى في جنوب لبنان ومزارعيها غير قادرين على العودة إلى ما تبقى من منازلهم، ولا يزالون بانتظار تحقيق العدالة والحصول على التعويضات. وقد اقتصرت التدابير الرسمية على تشكيل لجان، وإطلاق استمارات، وإصدار بيانات وتقارير، وعقد مؤتمرات. ولم تترجم هذه الخطوات إلى سياسات أو خطط طوارئ فعّالة على الأرض.

على الصعيد التشريعي، صدر قانون الإعفاءات وإعادة إعمار المباني في 17 تموز/يوليو 2025. بغض النظر عن إشكاليته من حيث المضمون، فقد اختزل القانون الإعمار في الجانب المادي ولم يُقدّم مقاربة شاملة لإعادة الإعمار من منظور تعافٍ اجتماعي، اقتصادي وبيئي، ولم يُميّز بين أنواع الدمار، سواء كان ناتجًا عن القصف المباشر، أو تدمير البنية التحتية، أو الإبادة البيئية باستخدام الفسفور الأبيض، أو الإبادة المكانية التي تعرّضت لها القرى الحدودية، ما يحدّ من قدرته على الاستجابة الفعالة.[142]

على صعيد الحكومة، فقد أكدّت مرارًا وتكرارًا ضمن بياناتها الوزارية[143] وفي خطابها التزامها بإعادة البناء والتعافي البيئي،[144] لكنها حتى الآن بقيت على مستوى الخطاب والتعهدات. ثمّ شكلّت في آذار/مارس 2025 لجنة وزارية لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزراء المالية، والطاقة والمياه، والشؤون الاجتماعية، والاتصالات، والأشغال العامة والنقل والبيئة، والأمين العام للهيئة العليا للإغاثة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار، ورئيس مجلس الجنوب. أوضحت هذه اللجنة في آب/أغسطس 2025 استراتيجيتها للتعافي والإعمار التي تركز على 3 مسارات متوازية، وهي النزوح والسكن، وإعادة إعمار البنى التحتية، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.[145] ويبدو أنّ هذه المسارات الثلاث لا تتعاطى حتى الآن مع قضية القرى الحدودية التي تعرضت للمحو الممنهج. وبالرغم من عضوية وزارة البيئة في هذه اللجنة، تخلو الاستراتيجية من أي ذكر للشأن البيئي ومعالجة آثار الإبادة البيئية. كما لا يمتاز عمل هذه اللجنة بالشفافية، إذ لم تشارك بعد خطتها على العلن ولا تضمّ ممثلين عن المتضررين لضمان مشاركتهم في عملية صنع القرارات التي تطالهم وسبل حياتهم بشكلٍ مباشر.

تمول هذه الاستراتيجية المنحُ والقروض والموازنة العامة. وقد رُصِد حوالي نصف مليار دولار للمرحلة الأولى من إعادة الإعمار وجزء منها لإعادة إحياء مناطق زراعية في الجنوب.[146] في المقابل، وبالرغم من زعم الحكومة أنّها قد تعتمد على الموازنة العامة في تمويل عملية إعادة الإعمار والتعافي، تبيّن الوقائع عكس ذلك. بهذه الطريقة يأتي مشروع موازنة 2026 خاليًا من أيّ ذكر لمعالجة نتائج الحرب، ولم يرصد سوى 0،5% من الموازنة لإعادة الإعمار،[147] ورفع الردم، والتعويض عن المتضررين من الحرب.[148] يعيد ويؤكد هذا أنّ السلطة السياسية في لبنان تتخلّى عن مسؤوليتها في إعادة الإعمار مع الاعتماد شبه الكامل على القروض والمنح لإطلاق أي مبادرة، وتضع الملف تحت رحمة الجهات المانحة الخارجية وأجنداتها والشروط السياسية التي ترافقها، وهو ما ينطبق أيضًا على الشأن البيئي ويؤخر المباشرة الفعلية في تحقيق التعافي.

وخير مثال على ذلك نجده في قرض البنك الدولي البالغ 200 مليون دولار لتمويل مشروع التحوّل الأخضر في قطاع الأغذية الزراعية من أجل التعافي الاقتصادي (GATE) الهادف إلى تحديث القطاع الزراعي، وتطوير البنية التحتية الريفية، ودعم المزارعين والمؤسسات الصغيرة. فقد جاء ضمن أسبابه الموجبة أنّه يستهدف جميع المناطق في لبنان مع إمكانية توجيه خاص للمناطق الزراعية التي تضرّرت بفعل العدوان الأخير. فهو يوقع لبنان مجددًا في مصيدة القروض، وشروطها الصارمة التي تقوّض سيادته، وتخدم عادةً متطلبات السوق العالمية كأولوية على حساب الأمن الغذائي المحلي والسيادة الغذائية والموارد الطبيعية، ما يكرّس تسليع الزراعة والغذاء ويعزز هيمنة الشركات العالمية الكبرى،[149] وسط مؤشرات على أن هذه الأموال لن تصل مباشرة إلى صغار المزارعين، بل ستذهب بمعظمها إلى مؤسسات وسيطة أو مشاريع بنية

142 استديو أشغال عامة، «قانون الإعفاءات وإعادة إعمار المباني: لا بديل عن خطة وطنية شاملة»، تموز/يوليو 2025، متاح على https://publicworksstudio.com/the-exemptions-and-reconstruction-law-not-an-alternative-to-a-comprehensive-national-plan/

143 شددت الحكومة ضمن بيانها الوزاري في 15 شباط/فبراير 2025 أنّها ستعمل على التعافي البيئي بجوانبه كافة وعلى التأهيل البيئي وبخاصة في المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي الذي احرق الآف الهكتارات من الأراضي الزراعية والغابات والأحراج واستخدم أسلحة تسببت بضرر طويل الأمد في الطبيعة والنُظم الإيكولوجية. وضمن جهود إعادة الأعمار، ستُراعي الأبعاد البيئية، وذلك بدءًا من معالجة الردميات وصولًا إلى اعتماد خطط إعمار أكثر استدامة.

144 لبنان 24، «النص الكامل للبيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام»، شباط/فبراير 2025، متاح على: https://tinyurl.com/r6jxrehw

145 الوكالة الوطنية للإعلام، «اللجنة الوزارية لإعادة الإعمار اجتمعت برئاسة سلام: تنفيذ الاستراتيجية سيعتمد على المنح والقروض والموازنة العامة»، آب/أغسطس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/5bb368ad

146 Mtv، نصف مليار دولار لإعادة الاعمار... وما كشفته السيّد لـmtv، آب/أغسطس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/4d6amf9w

147 فؤاد بزي، «مشروع موازنة عام 2026: كأنّ الحرب لم تقع»، الحوار نيوز، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على: https://tinyurl.com/yvpxt4b8

148 31 مليون دولار خُصّص منها 25 مليون لمجلس الجنوب و6 ملايين الهيئة العليا للإغاثة.

149 أماني البعيني، «تساؤلات مشروعة حول قرض البنك الدولي: 200 مليون دولار تموّل مشروع التحوّل الأخضر»، المرصد البرلماني، حزيران/يونيو 2025، متاح على : https://tinyurl.com/5n6pbn4h

تحتية عامة، ما يُبقي المزارعين الأكثر تضررًا خارج دائرة الدعم المباشر. كل ذلك عوضًا عن البحث عن البدائل الداعمة وفي ضوء استراتيجيات وطنية زراعية واضحة. في السياق نفسه يأتي مشروع المساعدة الطارئة للبنان (LEAP) من خلال قرض البنك الدولي البالغ 250 مليون دولار لرفع الأنقاض، وإعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة بالتدريج جغرافيًا بدءًا بالمناطق الأكثر سكانًا. تُضاف إلى هذا القرض إشكالية اقتصاره على المناطق المأهولة، أي أن القرى الحدودية ذات الكثافة السكانية المنخفضة في الغالب، لن تكون ضمن الأولويات القصوى لصرف التمويل. ونتيجة لذلك، تتأخر عمليات إزالة الأنقاض وإعادة بناء البنى التحتية فيها، لتتأخر بالتبعية العودة وبالتالي إبطاء وتيرة التعافي وزيادة هشاشة أهالي هذه القرى النازحين/ات.

على صعيد وزارة البيئة، أصدرت الوزارة تقريرين. يشكّل الأوّل دليلًا[150] تنفيذيًا للتخطيط المستدام لاستخدام الأراضي بعد الحرب،[151] ويتناول الثاني «الإدارة المستدامة للأنقاض بعد حرب 2023-2024 في لبنان».[152] على الرغم من أهمية هذه التقارير، فهي تبقى حتى الآن في الإطار النظري ولم تلامس بعد القضايا الملحة على الأرض. ويترجم ذلك، لا سيما على صعيد إزالة الردم، بحيث تشوب عمليّة إزالة الركام إشكاليات جوهرية تبدأ لوجستيًا وقانونيًا وتقنيًا بغياب التنسيق بين المؤسسات وضعف الإطار التشريعي وضعف القدرات التقنية لدى الشركات المتعهدة، ولا تنتهي عند المخاطر الصحية والبيئية،[153] فضلاً عن التحديات المرتبطة بالتمويل والبنية التحتية. فرغم الكم الهائل من الركام، يعيد لبنان حتى الآن تدوير أقل من 5% من الأنقاض.[154] فشركات جمع النفايات والأنقاض تحصل على أرباح وفق الكمية المنقولة إلى المكبات، ما يجعلها غير مهتمة بإعادة التدوير. كما يهيمن على هذا القطاع مقاولون مرتبطون بالطبقة السياسية، وهذا يجعل الشفافية والمساءلة شبه معدومة. ولا يطبّق المقاولون إرشادات وزارة البيئة، لا سيما فيما يتعلّق بالتعامل مع المواد الخطرة، ويميلون للتخلّص من الردميات بحسب الملاءمة في ظلّ غياب عمليات التدقيق في مدى امتثالهم، كما لا يوجد تنسيق مركزي بين الجهات الفاعلة المتفرقة. وفي العديد من الحالات تُلقَى الردميات في المواقع الساحلية والوديان.[155] بالتالي، لا تزال الأعمال تُدار بمنطق الطوارئ لا بمنهجية مستدامة.

كما أعدت الوزارة بتكليف من رئيس مجلس الوزراء، «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» في 16 كانون الأوّل/ديسمبر 2025، على إثر اجتماع تقني في وزارة البيئة مع مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة واتحاد بلديات الضاحية ومجلس الإنماء والإعمار وشركة خطيب علمي. يتضمن هذا الإطار منهجية وأولويات التدخل وآلية تحديد ودفع المساعدة عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي بعد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتلك التي نتجت عن انفجار مرفأ بيروت.[156] وقد جاء هذا الإطار متخاذلاً فيما يتعلّق بالقرى الحدودية، إذ يعتبر إعمار المنطقة الحدودية وترميم بنيتها التحتية أمرًا صعبًا، ويفتح المجال أمام استبدال إمكانية البناء في البلدات الحدودية بالتعويض المالي، ما يشكّل ضربًا لمبدأ العودة. ورغم اعترافه بالأثر الناجم عن الاعتداءات الإسرائيلية في مختلف القطاعات، لم يتضمن أي نوع من الاستجابة لهذه الآثار على المستوى البيئي والزراعي. لم يُقَرّ هذا الإطار بعد، لكن يجري بحثه ضمن مجلس الوزراء وإدخال التعديلات عليه تمهيدًا لإقراره.[157]

على مستوى وزارة الزراعة، اكتفت الوزارة السابقة بتشكيل لجان للكشف عن الأضرار،[158] وتشمل الأضرار المباشرة (اقتلاع الأشجار وحرقها وقطعها)، إضافة إلى الخسائر غير المباشرة كعدم قدرة المزارعين على قطف الزيتون لمدة عامين متتاليين واستحالة وصول البعض إلى بساتينهم، ودعوة المزارعين لتعبئة الاستبيان الأوّلي حول الأضرار التي لحقت بهم. وقد وضعت الوزارة الحالية ضمن أولويات استراتيجية للقطاع الزراعي للعامين 2025-2026، الإغاثة الطارئة من خلال مساعدة أكثر من 50 ألف مزارع متضرر من النزاعات.[159] كما كررت الوعود بالتعويض فأنشأت فرق ميدانيّة في القرى المتضرّرة لتقييم الخسائر على صعيد كلّ قطاع: والمواشي، والأشجار المثمرة، والحبوب، والمعدّات الزراعية. وأُرسل ملف مفصّل ودقيق إلى البنك الدوليّ، مع تحديد رقم نهائيّ للتعويضات المطلوبة وأُخذت عيّنات عبر مصلحة الأبحاث الزراعيّة والمنظّمات الدوليّة.[160] وباشرت الوزارة بتنفيذ إجراءات لدعم القطاع الزراعي عبر برامج

150 يقترح الدليل اعتماد المخططات التوجيهية العامّة، كأداة محورية لتوحيد الجهود المبعثرة، ومنع النزاعات على الأراضي والتدهور البيئي والبناء غير المنظّم، أثناء إعادة الإعمار.

151 المدن، «وزارة البيئة: دليل لاستخدام الأراضي بعد الحرب»، أيلول/سبتمبر 2025، متاح على: https://tinyurl.com/44nzdmwv

152 Ministry of Environment, Sustainable Rubble Management following the 2023-2024 War in Lebanon, September 2025, available at https://tinyurl.com/nx3p8wp3

153 مهدي كريّم، «إعادة التعمير: الدولة غائبة وشُبهة حول تلزيم رفع الركام»، مناطق، تموز/يوليو 2025، متاح على: https://tinyurl.com/3yn2eyu4 ( مهدي كريّم، إعادة التعمير: الدولة غائبة وشُبهة حول تلزيم رفع الركام).

154 شفيق طاهر، «أزمة الأنقاض في لبنان: من الهدم إلى الأمل»، المدن، آب/أغسطس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/stfsdxap

155 مهدي كريّم، إعادة التعمير: الدولة غائبة وشُبهة حول تلزيم رفع الركام.

156 وزارة البيئة، الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار.

157 رئاسة مجلس الوزراء، «جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا أقرت معظم بنود جدول الأعمال»، كانون الثاني/يناير 2026، متاح على http://pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=26693

158 تعديل القرار رقم (6-1-2025) في شباط/فبراير 2025، الذي يقوم على تشكيل لجنة محافظة الجنوب للكشف على الأضرار الزراعية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي، مهامها الإشراف على عمل لجان الأقضية والفرق الميدانية؛ متابعة عمليات الكشف وتوثيق الأضرار؛ واقتراح إجراءات الطوارئ لمعالجة الأضرار الملحة ومتابعة خطة عمل مسح الأضرار.

159 المدن، «لا دعم أميركيًا للقطاع الزراعي اللبناني: للوزارة استراتيجيّتها للعمل»، آذار/مارس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/mpdujstn

160 غوى كنعان، موسم الزيتون في الجنوب بين فتك الحرب وتحدّي البقاء.

الإرشاد الزراعي.[161] كما تعمل على تقديم غراس زيتون مجانية للمزارعين في الجنوب.

على أرض الواقع، لم تلامس تدخلات وزارتي الزراعة والبيئة القضايا الملحة المرتبطة بالردم، والسموم الكيميائية، والفوسفور الأبيض، والتربة الملوثة، كما لم تشمل الإرشاد الفعلي للمزارعين ومربي الماشية حول كيفية التعامل مع الأراضي، والمحاصيل الزراعية والحيوانية الملوّثة أو المتضررة. واكتفت الوزارتان بتصريحات متناقضة وطمأنة مبكرة حول سلامة المحاصيل، من دون إجراء دراسات علمية معمّقة أو نشر بيانات شفافة حول حالة التربة والمياه. كما لم يتمّ تقديم أي نوع من الدعم أو التعويض العيني أو المالي للمزارعين. كما ليس واضح ارتباط عمل هاتين الوزارتين باستراتيجية إعادة الإعمار المعتمدة من الحكومة.

وأخيرًا، تمثّل الشق القانوني-الدبلوماسي في الشكوى أمام مجلس الأمن في تموز/يوليو 2024 التي استندت إلى أرقام دقيقة حول الحرائق والدمار الناتج عن استخدام الفوسفور الأبيض.[162] ورغم أهمية هذه الخطوة في توثيق الانتهاكات على المستوى الدولي، ظلت محدودة ولم تُستكمل بحملة قانونية أو دبلوماسية أوسع تترجم الاتهام إلى ضغط سياسي أو مساءلة دولية للمطالبة بتعويضات. ولم تمنح الحكومة اللبنانية بعد المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية لإجراء تحقيقات اللازمة على أراضيها.

من جهته، اقترح المجلس الوطني للبحوث العلمية «دعم تعافي وترميم النظم البيئية المتأثرة بالحرب في لبنان» في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) في أبو ظبي بين 9-16 تشرين الأول/أكتوبر 2025، واعترف المؤتمر رسميًا بتدمير النظم البيئية في لبنان نتيجة العدوان المسلّح بين عامي 2023-2024 أولويةً بيئية دولية، بعد رفضين متتاليين واستئنافٍ رسمي واحد. يفتح هذا المقترح بابًا لجمع تبرعات مشتركة بقيمة 12 مليون دولار أميركي لدعم إعادة ترميم الغابات والتربة والسواحل والتنوّع البيولوجي في المناطق المتضرّرة.[163]

ختامًا، تكشف الحالة الراهنة للتعامل الرسمي مع الإبادة البيئية والزراعية في القرى الجنوبية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي، عن فجوة عميقة بين حجم الدمار وقدرة الاستجابة الرسمية. فالإجراءات المتخذة، سواء على المستوى التشريعي، الحكومي، أو الوزارات المعنية، تبقى جزئية، نظرية أو مرتبطة بالتمويل الخارجي تعيد إنتاج التبعية للجهات المانحة، وتفتقر إلى رؤية شاملة تراعي الأبعاد البيئية والزراعية والاقتصادية والاجتماعية للتعافي. كما أن غياب التدخل الفعلي على الأرض، بما فيها إزالة الركام ومعالجة التربة الملوثة والإرشاد الزراعي المباشر، إلى جانب غياب التعويضات الفعلية للمزارعين والمتضررين، يزيد من هشاشة السكان ويؤخر عودة المزارعين إلى أراضيهم، ويحوّل التعافي الزراعي إلى عملية مؤجلة وطويلة وغير مضمونة النتائج.

161 المدن، «إطلاق برنامج الإرشاد الزراعي: تدريب المزارعين يعزّز القطاع»، آذار/مارس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/bpa4v5h3

162 وسيم سيف الدين، «لبنان يتقدم بشكوى جديدة إلى مجلس الأمن الدولي ضد إسرائيل»، الأناضول، تموز/يوليو 2024، متاح على: https://tinyurl.com/3b6rz4sj

163 Cnrs.lebanon, "Lebanon's Motion Adopted at the IUCN World Conservation Congress – Abu Dhabi 2025", October 2025, available at https://www.instagram.com/p/DP34iq2jE3L/?hl=en

## الشكل 13: أبرز الآليات المرتبطة بعمل الجهات الرسمية

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة | الإشكاليات في الآليات القائمة | الآلية المفقودة |
|---|---|---|---|---|
| مجلس النواب | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي | - إصدار قانون إعفاء المتضررين وإعادة البناء<br>- الموافقة على قوانين القروض والهبات<br>- الموافقة على الموازنة العامة | - لم يقدّم القانون مقاربة شاملة لإعادة الإعمار من منظور تعافٍ اجتماعي، اقتصادي وبيئي، ولم يميّز بين أنواع الدمار أو تدمير البنية التحتية أو الإبادة البيئية والمكانية للقرى الحدودية، ما يحدّ من فعاليته | - تأخير الموافقة على قانون اتفاقية القرض مع البنك الدولي<br>- الإشراف والمساءلة على عمل الحكومة في ملف إعادة الإعمار<br>- تضمين القضايا البيئية والاجتماعية في التشريعات<br>- إقرار القوانين الخاصة بالتعويضات |
| الحكومة | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي | - تشكيل لجنة لإعادة الإعمار<br>- الموافقة على القروض والهبات<br>- تلزيم أعمال رفع الأنقاض<br>- إقرار مشروع الموازنة العامة وإحالته إلى مجلس النواب<br>- السعي لتنظيم مؤتمرات دولية لإعادة الإعمار | - عدم إعطاء الأولوية لملف إعادة الإعمار<br>- لم تلحظ الموازنة الأموال الكافية لإعادة الإعمار | - تكريس إعادة الإعمار والتعافي البيئي كأولوية في عمل الحكومة<br>- إقرار موازنة تؤمن تمويل سيادي لأولويات إعادة الإعمار<br>- إقرار وتنفيذ استراتيجية لإزالة الردم |
| اللجنة الحكومية لإعادة الإعمار<br>(وزارات المالية، والطاقة والمياه، والشؤون الاجتماعية، والاتصالات، والأشغال العامة والنقل والبيئة، والهيئة العليا للإغاثة، ومجلس الإنماء والإعمار، ومجلس الجنوب) | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي<br>ضمان العودة<br>إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br>دعم المزارعين والسكان<br>التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية<br>إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | - وضع استراتيجية للتعافي والإعمار<br>- دراسة آلية التعويض على المباني | - لا تتناول الخطة قضية القرى الحدودية التي تعرّضت للمحو الممنهج، وتغفل البعد البيئي<br>- يفتقر عمل اللجنة إلى الشفافية، إذ لم تُعلن خطتها بعد ولا تضم ممثلين عن المتضررين لضمان مشاركتهم في صنع القرارات<br>- تعتمد الخطة بشكل شبه كامل على القروض والمنح، ما يضع الملف تحت تأثير الجهات المانحة ويؤخر عملية التعافي | - تأمين مصادر متنوعة لتمويل إعادة الإعمار، بما فيها الضرائب والرسوم<br>- تحقيق الشفافية في عمل اللجنة عبر أطر واضحة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بعملها<br>- مشاركة المجتمع المدني والمتضررين/ات في تحديد الأولويات وصياغة وتنفيذ الخطط.<br>- وضع معالجة آثار الإبادة البيئية والقرى الحدودية على سلم أولويات اللجنة |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة | الإشكاليات في الآليات القائمة | الآلية المفقودة |
|---|---|---|---|---|
| وزارة البيئة | إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br><br>إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | - إصدار تعاميم تحدد آلية نقل الردم ومواقع التخلص منه<br><br>- إعداد تقرير حول الإدارة المستدامة للأنقاض بعد حرب 2023–2024 في لبنان<br><br>- إصدار دليل تنفيذي للتخطيط المستدام لاستخدام الأراضي بعد الحرب<br><br>- إعداد «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» بتكليف من رئيس الحكومة | - تبقى التقارير في الإطار النظري ولم تتناول القضايا الملحة على الأرض<br><br>- غياب تنسيق مركزي بين الجهات الفاعلة في ملف الركام، ما يثير تساؤلات بيئية حول عملية إزالته<br><br>- غياب تنسيق مركزي بين كل الجهات العاملة بالشأن البيئي | - إدراج معالجة آثار الإبادة البيئية ضمن خطة الحكومة<br><br>- اقتراح وتنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية بناءً على نتائج المسوحات، بما يشمل الرصد المستمر وتوثيق آثار الحرب على المدى الطويل<br><br>- تكوين الملف البيئي اللازم اتخاذه لمقاضاة إسرائيل والمطالبة بتعويضات عن الأضرار البيئية<br><br>- تنسيق الإشراف على عملية رفع الركام وإدارة الأنقاض والردم وفقًا للشروط البيئية |
| وزارة الزراعة | إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br><br>دعم المزارعين والسكان<br><br>التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - تشكيل لجان للكشف عن الأضرار<br><br>- دعوة المزارعين لتعبئة الاستبيان الأوّلي حول الأضرار<br><br>- تنفيذ برامج للإرشاد الزراعي لدعم القطاع<br><br>- إدراج الإغاثة الطارئة ضمن أولويات استراتيجية 2025–2026 لمساعدة أكثر من 50 ألف مزارع متضرر<br><br>- توزيع غراس الزيتون على المزارعين المسجّلين في السجل الزراعي<br><br>- تنظيم أنشطة إنتاج الأعلاف وتحسين الممارسات الزراعية | - لم يتمّ تأمين تعويضات للمزارعين عن خسائرهم<br><br>- لم تتخذ إجراءات كافية لدعم المزارعين<br><br>- لم تُنشر نتائج الكشف عن الأضرار<br><br>- لم يُسجّل جميع المزارعين في السجل الزراعي أو الاستبيان الأوّلي حول الأضرار | - دعم المزارعين عينيًا وماديًا<br><br>- إرشاد المزارعين حول التعامل مع الأراضي والمحاصيل والمواشي الملوّثة<br><br>- المشاركة في اقتراح وتنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية والزراعية وفق نتائج المسوحات ومقومات المناطق المتضررة<br><br>- تحفيز تأسيس ودعم التعاونيات الزراعية |
| وزارة الثقافة | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية<br><br>إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | - | - | - توثيق الأضرار في المباني والمواقع التراثية والأثرية والمواقع البيئية والقرى الحدودية المتضررة للحفاظ على الذاكرة الجماعية |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة | الإشكاليات في الآليات القائمة | الآلية المفقودة |
|---|---|---|---|---|
| وزارة العدل | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - | - | - وضع استراتيجية للتقاضي ضد إسرائيل في المحافل الدولية<br>- وضع معايير عامة لتوثيق جرائم الحرب وتشكيل ملف ضد إسرائيل<br>- توجيه عمل النيابات العامة وفتح تحقيقات حول الحالات خاصة بجرائم الحرب |
| وزارة الخارجية | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - | - | - الضغط للحصول على التعويضات المخصصة للبنان بعد حرب تموز 2006<br>- مقاضاة إسرائيل في المحافل الدولية ومتابعة القضية |
| وزارة المالية | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي | - وضع مشروع الموازنة العامة مع رصد الأموال المخصّصة لإعادة الإعمار<br>- تخصيص الاعتمادات المالية لدعم عمليات إعادة الإعمار | - لم ترصد موازنة 2026 سوى 0.5% لإعادة الإعمار، ورفع الردم، وتعويض المتضررين من الحرب | - تأمين مصادر متنوعة لتمويل إعادة الإعمار وتخصيص ميزانيات كافية للبدء بإعادة الإعمار، بما يشمل التعافي البيئي |
| وزارة الأشغال العامة والنقل | ضمان العودة<br>إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | - وضع خطة مشروع الدعم الطارئ للبنان مع مجلس الإنماء والإعمار التي تتضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وخطة مشاركة أصحاب المصلحة<br>- متابعة إنجاز دفاتر الشروط لأشغال تلزيم رفع الأنقاض | - | - المساهمة في إعداد مشاريع لإعادة تأهيل البنى التحتية<br>- وضع التصاميم التوجيهية للمناطق المتضررة من الحرب ودعم التخطيط الشامل لها من خلال المجلس الأعلى للتنظيم المدني |
| وزارة الشؤون الاجتماعية | ضمان العودة<br>دعم المزارعين والسكان<br>إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | - تنفيذ خطة اللجنة الحكومية المتعلقة ببرنامج «النقد مقابل الإيجار» وبرنامج «التحويلات النقدية» | - | - وضع خطة للإيواء المؤقت لمنع التشتت الاجتماعي وتأمين الدعم لحين العودة بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة | الإشكاليات في الآليات القائمة | الآلية المفقودة |
|---|---|---|---|---|
| وزارة الطاقة والمياه | ضمان العودة | - تأهيل البنى التحتية من خلال مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي | - | - معالجة المياه الملوثة وإعادة تأهيل الموارد المائية<br>- تأمين الطاقة البديلة وضمان استدامتها |
| المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة | إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br>التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - اقتراح مشروع «دعم تعافي وترميم النظم البيئية المتأثرة بالحرب في لبنان» في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة<br>- مسح الخسائر وإصدار التقارير المتعلقة بها<br>- التعاون مع البنك الدولي ومنظمة الفاو لإعداد تقارير حول الأضرار والخسائر وكلفة إعادة الإعمار<br>- العمل مع وزارة الزراعة على توحيد آلية أخذ عينات التربة<br>- العمل على مشروع بيوكونكت «BIOCONNECT» الهادف إلى تعزيز الحوكمة والإدارة الفعّالة للمواقع ذات الأهمية البيئية وتوسيع حماية التنوع البيولوجي في جنوب لبنان | - | - تقديم الحلول التقنية لمعالجة التلوث والمشاركة في اقتراح وتنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية والزراعية وفق نتائج المسوحات ومقومات المناطق المتضررة<br>- دعم التوثيق والمساءلة بشأن الأضرار البيئية والزراعية |
| مجلس الجنوب | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - مسح الأضرار على صعيد الجنوب<br>- إعادة بناء وترميم المرافق والمؤسسات العامة<br>- رفع الأنقاض في الجنوب وتقديم اقتراحات بشأن معالجتها | - غياب عمليات التدقيق لمتابعة امتثال متعهدي إزالة الردم بالشروط البيئية وإعادة التدوير والتخلص المناسب من الردم | - تعزيز الإشراف على عمليات إزالة الردم والتأكد من تطبيق الشروط البيئية |
| مجلس الإنماء والإعمار | ضمان العودة | - إنجاز المشاريع الإعمارية المستقبلية وفق قرض البنك الدولي<br>- وضع خطة مشروع الدعم الطارئ للبنان مع وزارة الأشغال العامة والنقل التي تتضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وخطة مشاركة أصحاب المصلحة | - | - |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة | الإشكاليات في الآليات القائمة | الآلية المفقودة |
|---|---|---|---|---|
| المديرية العامة للتنظيم المدني | إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | - | - | - وضع التصاميم التوجيهية للمناطق المتضررة من الحرب ودعم التخطيط الشامل لها وفقًا للخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية |
| النيابة العامة التمييزية | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - | - | - فتح تحقيقات حول حالات خاصة بجرائم الحرب وفقًا لإرشادات وزارة العدل |
| الجيش اللبناني<br>المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام (LMAC) | ضمان العودة | - تفجير مخلفات الحرب<br>- تقديم إرشادات للمزارعين حول الوصول إلى حقولهم ومرافقتهم إذا اعتُبرت آمنة<br>- مواكبة المزارعين في حصاد ما تبقى من أشجار الزيتون | - | - مواكبة عودة الأهالي إلى القرى الجنوبية واستعادة أراضيهم بما فيها الأراضي الزراعية |
| مؤسسة كهرباء لبنان | ضمان العودة | - إصلاح الأعطال في شبكات الكهرباء والبنى التحتية المتضررة نتيجة الحرب | - | - إعطاء الأولوية للقرى الحدودية في أعمال الصيانة حين تسمح الظروف الأمنية |
| مؤسسة مياه لبنان الجنوبي | ضمان العودة | - إصلاح الأعطال في شبكات المياه والبنى التحتية المتضررة نتيجة الحرب | - | - إعطاء الأولوية للقرى الحدودية في أعمال الصيانة حين تسمح الظروف الأمنية |
| المصلحة الوطنية لنهر الليطاني | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - إصلاح الأضرار التي بمقدورها إصلاحها<br>- أخذ عينات من مياه نهر الليطاني | - | - المشاركة الفعّالة في عملية التعافي البيئي والزراعي بالتنسيق مع الوزارة المختصة |
| المحافظين/ات | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي<br>ضمان العودة<br>دعم المزارعين والسكان | - التنسيق على مستوى محافظة النبطية | - استجابة غير كافية، خاصةً من الناحية البيئية، في ظل الإمكانات المحدودة | - التنسيق مع البلديات والجهات الرسمية ومتابعة جهود التعافي المحلي<br>- المشاركة الفعّالة والتنسيق المحلي لعملية التعافي البيئي والزراعي بالتعاون مع الوزارة المختصة |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة | الإشكاليات في الآليات القائمة | الآلية المفقودة |
|---|---|---|---|---|
| اتحادات البلديات | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي<br>ضمان العودة<br>دعم المزارعين والسكان | - التنسيق على مستوى اتحاد بلديات صور ودعم النازحين من خلال مبادرات مشتركة مع الجمعيات وتشكيل لجنة الكوارث<br>- المساهمة في إزالة الردم وفتح الطرقات بين المناطق<br>- التعاون مع مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي في صيانة وإصلاح شبكات المياه والكهرباء<br>- تنظيم ندوات زراعية وزيارات ميدانية لطبيب بيطري لبعض البلدات | - استجابة غير كافية، خاصةً من الناحية البيئية، في ظل الإمكانات المحدودة | - المشاركة الفعّالة والتنسيق المحلي لعملية التعافي البيئي والزراعي بالتعاون مع الوزارة المختصة |
| البلديات | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي<br>ضمان العودة<br>دعم المزارعين والسكان | - المساهمة في إزالة الردم وفتح الطرقات<br>- التعاون مع مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي في صيانة وإصلاح شبكات المياه والكهرباء | - استجابة غير كافية، خاصةً من الناحية البيئية، في ظل الإمكانات المحدودة | - المشاركة الفعّالة والتنسيق المحلي لعملية التعافي البيئي والزراعي بالتعاون مع الوزارة المختصة<br>- تأمين أراضٍ للزراعة في مناطق النزوح بالتعاون مع الجهات المعنية |

# الجهود المجتمعية المتناثرة في ظلّ تقصير الدولة

بعد اتفاق وقف إطلاق النار، برزت مجموعة من المبادرات المحلية، الفردية والمدنية، تنوعت بين تأمين بدائل سكنية مؤقتة للمزارعين أو نقاط للتنسيق واللقاء، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والمبادرات التقنية لمسح عينات التربة، وإنتاج مواد بديلة لإعادة البناء، والتوثيق الحقوقي كأداة للمساءلة وبناء الذاكرة، وتشكيل أطر مجتمعية لتمثيل المتضررين، إلخ. وقد حاولت هذه المبادرات الاستجابة لبعض الاحتياجات العاجلة للسكان ولبعض الأولويات البيئية والزراعية، في ظلّ تباطؤ التدخلّ الرسمي في هذا الإطار أو غيابه.

فقد أظهرت مبادرة «الوجه الحسن – الجهاد الزراعي» لجمعية «وتعاونوا» بُعدًا اجتماعيًا في مواجهة التدمير الواسع للبنى التحتية والمنازل في القرى الحدودية من خلال الاستجابة الطارئة لحاجاتها.[164] ففكرة البيوت الجاهزة متعددة الاستخدامات (منطقة وسطية، باحة خدمات تتضمن صيدلية، دكانة، حمامات، مكتب لرئيس البلدية والمختار أو مجلس الجنوب لمزاولة أعمال المسح، نقطة استراحة ولقاء، أو إقامة مؤقتة للمزارعين والسكان حيث يمكن للمزارعين توضيب معداتهم) تمثّل حلًا مؤقتًا يراعي احتياجات القرى الحدودية ويسهّل عودة السكان ويواكبها.

وفي مواجهة الأضرار البيئية الخطيرة، ظهرت مبادرات تربط بين المعرفة المحلية والعلمية، مثل مشروع المزارع هادي عواضة بالتعاون مع منظمة جبال وتراب للتربية البيئية لبنان. وخبراء وداعمين من لبنان وخارجه لإنشاء مختبر جوّال لفحص التربة ومعالجتها عبر إنتاج سماد بيولوجي محلّيً، أو مبادرة لإنتاج مواد بناء بديلة عن المواد المتوّفرة الملوّثة للبيئة كالإسمنت من نبتة القنّب، إمّا في سياقٍ مؤقت أو دائم. كما ظهرت مبادرات لمسح عينات من التربة كمبادرات جمعية تراب للتربية البيئية لبنان، مبادرة مشروع التحريج في لبنان، ووحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، فرسان مالطا، ومؤسسة عامل الدولية وغيرها من الجهات مع محاولة وزارة الزراعة عبر مشروع التحريج في لبنان والمجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة توحيد طريقة أخذ العينات، أو توزيع محاصيل محلية لمبادرة مشروع التحريج في لبنان أو مبادرات توزيع شتول الزيتون البلدي المطعّم (صوراني) والأشجار والنباتات المثمرة والبرية على المزارعين في القرى الجنوبية ، وزرع أشتال زيتون في عدة حقول في جنوب لبنان كحملات «معًا لزيتون لبنان»[165] و«للأرض... للجنوب»[166] للحركة الزراعية في لبنان والمجموعة العربية لحماية الطبيعة بالشراكة مع الشبكة العربية للسيادة على الغذاء، وعدد من الجمعيات الأهلية.[167]

تحتل مبادرات التوثيق، مثل عمل استديو أشغال عامة والمفكرة القانونية ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والجنوبيون الخضر وغيرها من المنظمات، موقعًا محوريًا في سياق المساءلة. فجمع البيانات حول الهجمات وأنماط القصف، وجرائم الحرب، ومواقع الاستهدافات بالفوسفور الأبيض لا يخدم البحث الأكاديمي وحده، على أهميته، بل يشكّل توثيقًا مضادًا للرواية الرسمية الإسرائيلية، وأداة ضغط يمكن الاستناد إليها في المحافل الدولية. غير أن غياب آلية رسمية لدمج هذا التوثيق في المسار القانوني والمؤسساتي للدولة اللبنانية يحوّله إلى جهد معرفي معزول عن مسار العدالة المؤسسية التي يفترض أن تتولاها الدولة من دون تفعيله كأداة للمساءلة والمناصرة الدولية لتوظيف هذه المعطيات في المحافل الدولية.

على صعيد دعم النازحين برزت مبادرة بذور صور التي تنفذها الحركة الزراعية ومؤسسة عامل الدولية بالشراكة مع اتحاد بلديات صور وتؤمن هذه المبادرة أراضٍ تزرعها النساء النازحات جراء العدوان الأخير وتنتج من خلالها البذور والمحاصيل والمونة.[168]

أما من خلال تجمّع أبناء البلدات الحدودية، فبرزت ملامح تنظيم قاعدي يطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتعويضات لأبناء القرى الحدودية والمزارعين، تحت شعار «عودة – أمان – إعمار».[169] يبقى هذا التجمع، تجمّع قيد التأسيس وليس له حتى الآن تأثير على الصعيد الرسمي في ظلّ التغييب المستمرّ للمتضررين عن النقاش حول إعادة الإعمار والتعافي.

على صعيد منظمات الأمم المتحدة، أصدرت عدة جهات تقارير حول الخسائر والأضرار، وقد سبق أن أشرنا إلى بعضها

164 أبو الفضل شومان، «مشروع الوجه الحسن»»، شباط/فبراير 2025، متاح على https://www.facebook.com/100069884035502/posts/93955227171#7565/?mibextid=wwXIfr&rdid=NIESjkJM99vYJ3su

165 العربية لحماية الطبيعة، ««معًا لزيتون لبنان»: مشروع لبناني عربي لإعادة إحياء مزارع الزيتون المتضررة في لبنان»، نيسان/أبريل 2025، متاح على https://agrimovement.org/2025/04/25/%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8b-%d9%84%d8%b2%d9%8a%d8%aa%d9%88%d9%86-%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86/

166 الحركة الزراعية في لبنان، «للأرض... للجنوب: توزيع أكثر من 14,742 غرسة.. والحملة مستمرة»، نيسان/أبريل 2025، متاح على https://agrimovement.org/2025/04/23/campaign-for-south-lebanon/

167 شارك في حملة «معًا لزيتون لبنان» عدد من المؤسسات والجمعيات، من أبرزها: وزارة الزراعة اللبنانية، والحركة الزراعية في لبنان، ومجموعة العمل الاقتصادي والاجتماعي (سياق)، ومنظمة "لوياك" – الكويت، ووحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، ومؤسسة «دالة»، و«خلية معالجة الأزمات» في الجامعة اللبنانية.

168 الحركة الزراعية في لبنان، «بذور صور»، نيسان/أبريل 2025، متاح على https://agrimovement.org/2025/04/23/seeds-of-sour/

169 حنان حمدان، «تجمّع مدني لأبناء جنوب لبنان للضغط باتجاه العودة للحدود مع إسرائيل»، الشرق الأوسط، آب/أغسطس 2025، متاح على: https://tinyurl.com/4wr7yd79

في الجزء الأول من هذه الورقة. اعتمدت هذه التقارير على تقنيات الاستشعار عن بُعد نظرًا لخطورة وصعوبة القيام بالمسح الميداني. وتكمن أهميتها في أنها شملت عدّة قطاعات وقدّمت تقديرات لكلفة التعافي من الناحية الاقتصادية، وفقًا لمصدر في وزارة البيئة. حاليًا، تتقدّم معظم هذه المنظمات بمشاريع تتعلق بالجنوب أو تتضمّن أنشطة مرتبطة به، وتشمل مشاريع متعلقة بالري، والمزارعين، وتدهور الأراضي. ولا يوجد تمويل بعد، لكن من المتوقّع أن يصل لاحقًا، إذ تُعَدّ مقترحات المشاريع في الوقت الراهن، ويستغرق اعتمادها ووصول التمويل عادةً من عام إلى عامين. كما يعمل البنك الدولي حاليًا على مسح عينات (sampling) مرتبطة باستخدام الفوسفور الأبيض.

يحدث التنسيق بين هذه المنظمات بشكلٍ تلقائي لكنه غير منظّم، وتمرّ جميع المشاريع المقترحة عبر وزارة البيئة، نظرًا لاشتراط المانحين الحصول على موافقتها قبل التمويل، ما يسهم في الحدّ من الازدواجية في عمل هذه المنظمات. بيد أنّ هذا التنسيق لا يحدث بالقدر نفسه على صعيد منظمات المجتمع المدني، ولا على مستوى المركز الوطني للبحوث العلمية أو مجلس الإنماء والإعمار، ما يعكس فجوة واضحة في آليات التنسيق.

رغم تعدد الجهات المنخرطة في هذه المبادرات - من جمعيات مدنية وجامعات ومزارعين وأفراد - وما تبذله من جهود قيّمة في دعم السكان المتضررين على الصعيدين البيئي والزراعي، بوصفها نموذجًا للمبادرة المجتمعية والمحلية، فإنها تبقى استجابات مجزّأة ومحدودة الأثر، متناثرة ومحكومة بنطاقات جغرافية ضيّقة في ظلّ غياب رؤية وإطار وطني للعدالة البيئية والتعافي وإعادة الإعمار. وتكشف هذه المشهدية أيضًا عن ثغرات في ضعف التنسيق بين المبادرات القاعدية والمؤسسات الرسمية ومنظمات الأمم المتحدة، ما يسفر عن ازدواجية في العمل وتشتيت الجهود وإضعاف فعاليتها. فغياب قنوات واضحة للتنسيق بين البلديات والوزارات والمبادرات المجتمعية يمنع توحيد المعايير وتبادل الخبرات وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة، ويحول دون ضمان العدالة في توزيع الموارد ووصول الدعم إلى المتضررين، ما يجعل العديد من التدخلات عرضة للتكرار أو التعارض. كما أن غياب أي إطار تنسيقي أو مؤسسي فعّال يُبقي هذه المبادرات هامشية أو شكلية، ويحول دون بلورة استراتيجية موحّدة ومستدامة للتعافي. وفي ظل غياب خطة رسمية أو سياسة بيئية وطنية واضحة لمعالجة التلوث وإعادة تأهيل الأراضي المتضرّرة، وغياب دور فاعل لوزارة الزراعة والبيئة أو البلديات كجهات منسّقة، يُخشى أن تبقى هذه الجهود رمزية وتجريبية الطابع من دون أثر طويل الأمد. ففي النهاية، الشأن الزراعي ليس شأنًا فرديًا أو محليًا أو مسؤولية المجتمع المدني وحده، بل هو بحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة تكون هذه المبادرات جزءًا منها، وتتكامل في إطارها نحو تحقيق التعافي البيئي والزراعي المستدام.

**الشكل 14: أبرز الآليات المرتبطة بعمل بعض منظمات الأمم المتحدة ودورها عام 2006**

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الدور عام 2006 | الآلية القائمة |
|---|---|---|---|
| برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - | - إصدار تقرير حول تقييم تدمير المباني وكميات الأنقاض |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - إعداد تقييم بيئي سريع لتوجيه تنفيذ المشروعات البيئية والزراعية<br>- إدارة صندوق لتمويل مشاريع التعافي<br>- المساهمة في إعداد جزء من تقييم ما بعد النزاع الذي أعده ال UNEP<br>- إزالة التلوث البحري والساحلي الناتج عن قصف محطة الجية الحرارية ومعالجة التسرب النفطي بالتعاون مع UNEP ووزارة البيئة<br>- دعم مشاريع ضمن الصندوق اللبناني للنهوض (LRF) لدعم الزراعة والممارسات البيئية بالتعاون مع الحكومة<br>- إزالة الركام في 101 بلدة جنوبية و4 مواقع في ضاحية بيروت الجنوبية بالتعاون مع البلديات<br>- المساهمة في مشروع إعادة التأهيل السريع للبنى التحتية وإزالة الأنقاض بالتعاون مع المفوضية الأوروبية (ECHO)<br>- المساهمة في برنامج التعافي المبكر في جنوب لبنان طالت 143 بلدة جنوبية، من ناحية إزالة الأنقاض وإصلاح الطرق والمباني العامة وإنارة الشوارع وتنظيف الصرف الصحي وشراء معدات بلدية... إلخ، بالتعاون مع المفوضية الاوروبية (ECHO)<br>- تقييم وإصلاح البنى التحتية لمياه الشرب والري التي تضررت بالقصف (أنابيب وخزانات ومحطات ضخ... إلخ) بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه<br>- إطلاق مشروع «إدارة البيئة بعد النزاعات» عام 2008 لتحسين القدرات المؤسسية في تقييم التلوث وإدارة النفايات والخطر البيئي بالتعاون مع وزارة البيئة، وتأسست بموجبه وحدة متخصصة في وزارة البيئة لرصد التلوث بعد الكوارث والحروب | - إصدار تقرير حول أثر الأعمال العدائية وظروف ما بعد التصعيد في البلديات المتضررة، مع التركيز على النزوح والأضرار في البنى التحتية والظروف الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات التعافي الأولية<br>- إصدار تقرير حول الأضرار التي طالت قطاع الطاقة الشمسية جراء الحرب |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الدور عام 2006 | الآلية القائمة |
|---|---|---|---|
| قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL) | ضمان العودة<br>دعم المزارعين والسكان | -زرع 2,300 شجرة في فترة الثلاث أشهر الأولى وزرع 10,452 شجرة على المدى الأبعد بالتعاون مع بلدية شحور | - مواكبة المزارعين في حصاد ما تبقّى من أشجار الزيتون<br>- مراقبة وقف الأعمال العدائية<br>- مرافقة ودعم القوات اللبنانية في عملية الانتشار في جنوب لبنان<br>- الإشراف على وصول المعونات للسكان المحليين وضمان العودة الطوعية الآمنة للنازحين<br>- العمل مع الجيش اللبناني على إزالة الألغام<br>- تسيير دوريات على طول الخط الأزرق، ووضع نقاط مراقبة ليلية غير ثابتة، واستكمال عمليات المراقبة وتوثيق الخروق |
| خدمة الأمم المتحدة للعمل ضد الألغام (UNMAS) | ضمان العودة | - إزالة الألغام بالتعاون مع اليونيفيل والجيش اللبناني ومركز نزع الألغام اللبناني<br>- تنفيذ مسوحات إزالة ذخائر وبرامج توعية وتنظيف أمني للمناطق الزراعية المتضررة ووضع علامات للمناطق الخطرة | - إجراء عمليات التفتيش لضمان الجودة لفرق نزع الألغام التابعة لليونيفيل وفق المعايير المعتمدة<br>- دعم اليونيفيل والجيش اللبناني في إزالة الألغام |
| برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - إجراء تقييم بيئي لما بعد النزاع في لبنان بتكليف من قبل وزارة البيئة<br>- رصد القضايا البيئية المرتبطة بحرب تموز 2006 وإصدار توصيات في هذا الصدد<br>- تقديم الدعم في مسار التقاضي البيئي<br>- معالجة التسرب النفطي وإزالة التلوث البحري والساحلي الناتج عن قصف محطة الجية الحرارية بالتعاون مع UNDP ووزارة البيئة<br>- مراقبة تلوث التربة والمياه بالعناصر الثقيلة أو المواد السامة الناتجة عن الذخائر والقصف بالتعاون مع وزارة البيئة والهيئة اللبنانية للطاقة الذرية<br>- إجراء برنامج «مراقبة وإدارة المياه الملوثة ومراقبة الموارد البيئية» بين 2011 و2013 لأخذ عينات من آبار وشبكات مياه لتقييم آثار الحرب على نوعية المياه الجوفية والسطحية بالتعاون مع وزارة البيئة والاتحاد الأوروبي | - |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الدور عام 2006 | الآلية القائمة |
|---|---|---|---|
| صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - تنفيذ برنامج «المياه من أجل الحياة» لتحسين معالجة مياه الصرف الصحي في القرى الجنوبية، بدعم من UNDP وبالتعاون مع البلديات | - |
| المنظمة الدولية للهجرة (IOM) | ضمان العودة | - | - مسح أعداد النازحين/ات وإصدار التقارير المتعلقة بهم |
| منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br>دعم المزارعين والسكان | - إجراء تقييمات للخسائر في الزراعة والأحراج والأسماك.<br>- تقديم مساعدات أولية للمزارعين بالتعاون مع وزارة الزراعة<br>-تقييم وإعادة تأهيل أراضٍ وغابات | - مسح الأضرار الزراعية واحتياجات التعافي، وإصدار تقرير حولها<br>- تقديم مساعدات نقدية للمزارعين |
| برنامج الأغذية العالمي (WFP) | دعم المزارعين والسكان | - | - تقديم مساعدات نقدية للمزارعين |
| فريق الأمم المتحدة لإدارة الأنقاض<br>UN DEBRIS TASKFORCE UN-Habitat, UNEP, UNDP, ILO, OCHA, UNMAS, UNESCO, IOM, FAO, and UNOPS | ضمان العودة<br>إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - | - تنسيق نهج مستدام قائم على حقوق الإنسان لإدارة الأنقاض |
| البنك الدولي (World Bank) | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي | - إجراء تقييم حول تأثيرات الحرب على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية بعد حرب تموز 2006 | - تمويل مشاريع التحوّل الأخضر وإعادة بناء البنى التحتية من خلال القروض<br>- إصدار تقرير شامل حول الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي<br>- مسح عينات (sampling) مرتبطة باستخدام الفوسفور الأبيض |
| الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - التعاون مع صندوق البيئة في تنفيذ 30 مبادرة بيئية | - |

**الشكل 15: أبرز الآليات المرتبطة بعمل بعض الجمعيات والمؤسسات والمبادرات المحلية**

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة |
|---|---|---|
| منظمة المساعدات الشعبية النرويجية (NPA) | ضمان العودة | - إزالة مخلفات الحرب وتحديد نطاق التلوث الجديد<br>- البحث عن الذخائر غير المنفجرة في أنقاض المباني |
| مؤسسة عامل الدولية (AMEL) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br>دعم المزارعين والسكان | - مسح عينات التربة<br>- مبادرة «بذور صور»: تأمين أراضٍ للنساء النازحات لزراعتها وإنتاج البذور والمحاصيل والمونة. |
| تراب (SOILS) | المسح وإعادة التأهيل البيئي والزراعي | - مسح عينات التربة |
| جمعية التحريج في لبنان (LRI) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br>دعم المزارعين والسكان | - مسح عينات التربة<br>- توزيع المحاصيل المحلية والمعدات الزراعية<br>- إعادة تحريج بعض الغابات في الجنوب<br>- التعاون مع وزارة الزراعة على توحيد آلية أخذ عينات التربة<br>- تنظيم ورشة عمل لتعريف فرق وزارة الزراعة في الجنوب والنبطية بأهم ملوّثات التربة وأساليب استعادتها، وتحديد مواقع أخذ العينات وجمعها |
| فرسان مالطا (SMOM) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - مسح عينات التربة |
| الحركة الزراعية في لبنان (Agri-movement) المجموعة العربية لحماية الطبيعة بالشراكة مع الشبكة العربية للسيادة على الغذاء | دعم المزارعين والسكان | - توزيع شتول الزيتون البلدي والأشجار والنباتات المثمرة والبرية على المزارعين<br>- زرع أشتال الزيتون في عدة حقول في جنوب لبنان<br>- مبادرة «بذور صور»: تأمين أراضٍ للنساء النازحات لزراعتها وإنتاج البذور والمحاصيل والمونة |
| جبال (Jibal) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - دعم مشروع إنشاء مختبر جوّال لفحص التربة ومعالجتها عبر إنتاج سماد بيولوجي محلي |
| الجنوبيون الخضر (Green Southerners) | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية<br>إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - أخذ عينات من بقايا قنابل فوسفورية<br>- توثيق استخدام الفوسفور الأبيض على الخرائط والصور والفيديوات<br>- توثيق صور وفيديوات حول الاعتداءات |
| بذورنا جذورنا (Buzuruna Juzuruna) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - دعم مشروع إنشاء مختبر جوّال لفحص التربة ومعالجتها عبر إنتاج سماد بيولوجي محلي |
| جمعية وتعاونوا | ضمان العودة<br>دعم المزارعين والسكان | - إطلاق مبادرة «الوجه الحسن – الجهاد الزراعي» عبر استقدام بيوت جاهزة متعددة الاستخدامات لتسهيل عودة السكان في القرى الحدودية |

| الجهة | الركائز ذات الصلة | الآلية القائمة |
|---|---|---|
| جمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - إعادة تأهيل مناطق نظام الحِمى في جنوب لبنان |
| استديو أشغال عامة (PW) | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - توثيق الهجمات وأنماط القصف وأنواع الاستهدافات<br>- رصد وتحليل المعلومات المتعلقة بجهود التعافي وإعادة الإعمار وإنشاء قاعدة بيانات متاحة لجميع الأطراف المعنية |
| المفكرة القانونية (LA) | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - توثيق الإبادة المكانية في القرى الحدودية وجرائم الحرب |
| منظمة العفو الدولية (Amnesty International) | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - إصدار تقارير حول جرائم الحرب |
| هيومن رايتس ووتش (HRW) | التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | - توثيق استخدام الفوسفور الأبيض<br>- إصدار تقارير حول جرائم الحرب |
| مؤسسة شيلد (SHIELD Foundation) | دعم المزارعين والسكان | - تنظيم نشاط توعوي حول مخاطر الألغام والقنابل العنقودية، والتعرف عليها والتعامل الآمن معها، بالإضافة إلى تدريب على النباتات العطرية وإدارة المشاريع الصغيرة |
| جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية | إعادة التأهيل البيئي والزراعي<br>دعم المزارعين والسكان | - مسح الأضرار الزراعية<br>- تقديم علف للمزارعين |
| وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت (ESDU) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - مسح عينات التربة |
| مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB NCC) | إعادة التأهيل البيئي والزراعي | - تنظيم ورش عمل لتعريف فرق وزارة الزراعة في الجنوب والنبطية بأهم ملوّثات التربة وأساليب استعادتها، وتحديد مواقع أخذ العينات وجمعها<br>- إصدار تقرير حول الأثر الاجتماعي والبيئي لذخائر الفوسفور الأبيض في جنوب لبنان<br>- تطوير استراتيجية لرصد، تطهير، فرز، وإعادة تدوير الأنقاض إلى مواد بناء قابلة لإعادة الاستخدام بالشراكة مع البلديات والمقاولين المحليين |
| نقابة المهندسين | إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | - عقد ندوات ومؤتمرات حول إعادة الإعمار والتعافي |
| خطيب وعلمي | ضمان العودة | - الإشراف على عملية إزالة الردم (مكتب استشاري) |
| متعهدي إزالة الردم | ضمان العودة | - إزالة الردم من الأملاك العامة والخاصة |
| المتعهدين المحليين لإزالة الردم | ضمان العودة | - إزالة الردم من الأملاك الخاصة |
| تجمّع أبناء البلدات الحدودية | تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي | - نقل مطالب المتضررين والضغط على صناع القرار والمؤسسات المعنية |

# الركائز والتوصيات: نحو استجابة متكاملة لمعالجة أضرار الإبادة البيئية في جنوب لبنان

بالرغم من أنّ تركيز هذه الورقة ينصبّ على الإبادة البيئية والزراعية، لا يمكن تناول الأولويات البيئية والزراعية بمعزل عن مسألة إعادة الإعمار بشكلٍ عام وعودة النازحين والنازحات، ولا سيّما سكان القرى الحدودية. فاستعادة البيئة الزراعية لا تقتصر على إزالة الملوّثات أو إعادة تأهيل الأراضي، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعودة السكان إلى أراضيهم وسكنهم واستئناف أنماط حياتهم وممارساتهم الإنتاجية. كما أنّ أيّ عملية إعادة إعمار أو تعافٍ بيئي وزراعي تبقى منقوصة ما لم تُدمج فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن حق السكان في العودة الآمنة، واستعادة موارد رزقهم، والمشاركة في رسم مستقبل قراهم. وعليه، يشكّل تبنّي مقاربة شاملة للتعافي تشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية و التكامل بين المسار البيئي والزراعي ومسار العودة وإعادة الإعمار والتعافي الشامل قاعدة أساسية، لا تكون بموجبه إعادة الإعمار مجرّد إعادة للبنى التحتية، بل إعادة للحياة وللعلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي دمّرتها الحرب.

من جهةٍ أخرى، تكشف قراءة المشهد الراهن للتعافي البيئي والزراعي في الجنوب عن فجوة واسعة بين حجم الدمار الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي وبين محدودية فعالية الاستجابة الرسمية. فعلى الرغم من التقارير واللجان والبيانات والمبادرات المتفرّقة الصادرة عن الجهات الحكومية والوزارات، لا تزال الاستجابة محصورة في إجراءات شكلية غير مترجمة إلى خطط تنفيذية، وغير قادرة على وقف التدهور البيئي، أو دعم المزارعين والسكان، أو تأمين مقوّمات العودة للقرى الحدودية، وقد تبيّن هذا مجددًا في «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار»، كما ذكرنا سابقًا. وفي المقابل، ورغم أهمية المبادرات المجتمعية المتناثرة، تبقى هذه الجهود محدودة الأثر، وغائبة عن إطار وطني شامل، وتفتقر إلى التنسيق الكفيل بتحويلها إلى قوة فاعلة في عملية التعافي.

من هنا، لا بد من التركيز على مسؤولية الدولة محورية في قيادة عملية التعافي بمستوياته المختلفة، ما يستدعي مواجهة خطاب العجز والاعتراف بدورها في حماية السكان وإعادة إعمار المناطق المتضررة، إذ تؤكد المرحلة الراهنة أن تحمّل الدولة لمسؤوليتها لا يرتبط دائمًا بتوافر الموارد المالية، بل بقدرتها على المبادرة والتوجيه والتنسيق واتخاذ المواقف الرسمية والعسكرية الواضحة تجاه إعادة الإعمار بشكلٍ عام، وتعزيز الحضور الرسمي على الأرض في المناطق الجنوبية، وفي المنطقة الحدودية بشكلٍ خاص لمواجهة خطط تحويلها إلى منطقة عازلة أو منطقة اقتصادية.

انطلاقًا مما سبق، تُبنى الركائز والتوصيات على مقاربة تكاملية تجمع بين استعادة البيئة والزراعة، وضمان عودة السكان الآمنة، وإعادة إعمار القرى والعلاقات الاجتماعية والإنتاجية من جهة، وتحليل مسؤوليات الجهات الرسمية والدولية والمجتمعية، والثغرات والإشكاليات القائمة من جهةٍ أخرى.

تأتي التوصيات التالية التي نعتبرها أساسية لمواجهة الإبادة البيئية والزراعية وتعزيز مسارات التعافي والعودة. وهي توصيات قابلة للتعديل والتطوير إيماناً منا بأنّ أيّ إنتاج لتوصيات لا بد أنّ يكون عملية تفاعلية مع جهات عدة. من هنا، نطرح مسار شامل يعالج من وجهة نظرنا الأولويات والركائز التالية: (1) العودة، (2) إعادة التأهيل البيئي والزراعي، (3) دعم المزارعين، (4) التوثيق والمساءلة، (5) تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي، (6) إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية، بما يضمن حق السكان في تعافٍ عادل وإعادة بناء بيئتهم وموارد رزقهم وحياتهم. وقد استُخدمت هذه الأولويات في الجداول السابقة لتصنيف الآليات المرتبطة بعمل الجهات الرسمية، ومنظمات الأمم المتحدة والجمعيات والمؤسسات والمبادرات المحلية ضمن هذه الأولويات. وسوف يتبع إطلاق التقرير مساراً تفاعلياً ينتج عنه تطويراً محتملاً للتوصيات ومقاربة مشتركة للدفاع عن هذه الركائز والضغط باتجاهها.

## ضمان العودة

تبقى الحرب الإسرائيلية المستمرة التحدّي الأساسي أمام عودة السكان، إذ تتطلّب تأمين الحماية الفعلية للقرى الحدودية، ووقف الاعتداءات، وإزالة نقاط المراقبة الإسرائيلية، وغيرها من التهديدات. وهو تحدٍّ يستلزم تحرّك الحكومة دفاعًا عن سيادة لبنان وأرضه. وتقرّ وثيقة «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار» أنّ القرى الحدودية والمتضررة بشكل كبير لا تزال تتعرض لاعتداءات تمنع عودة السكان أو المباشرة ببعض التدخلات الإعمارية بشكلٍ فوري، لكن الإطار نفسه المقدم من قبل وزارة البيئة- لا يقدم اقتراحات في هذا الشأن. لكنّنا نرى أنّ إحدى وسائل الحكومة للتحرك دفاعًا عن الأرض إرساء إجراءات وآليات تتحدى هذا الواقع، مثل مؤازرة العودة الآمنة للسكان وإجراء مسوحات شاملة للمخلفات الحربية وبقايا المتفجرات وإزالتها ورفع الركام كأولوية قصوى، وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية من الطرقات وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات الضرورية لإعادة الحياة إلى المناطق. كما يستدعي ذلك إعادة النشاط الاقتصادي وإرجاع الناس إلى سكنها ونشاطها، وبالتحديد المزارعين، من خلال تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية. وفي المرحلة الانتقالية، يُعد إنشاء مساحات لقاء مؤقتة للمزارعين والسكان خطوة أساسية لتنسيق الخدمات الزراعية والاجتماعية ريثما تتحقق العودة الكاملة وإعادة الإعمار. إنّ هكذا تحرّك حكومي ووزاري متعدد المستويات لن يسمح للاحتلال أن يستفرد ويستهدف المبادرات المحلية، الرسمية منها وغير الرسمية.

### إزالة الألغام والمخلّفات الحربية

تشكل الألغام والمخلّفات الحربية غير المنفجرة خطرًا مباشرًا على حياة السكان وتمنع عودتهم الآمنة إلى قراهم وأراضيهم. وتُعدّ إزالتها أولوية قصوى تتطلّب تنسيقًا بين الدولة والجهات المختصة والمنظمات الدولية، وفق معايير السلامة المعتمدة.

### إزالة الركام

يُعيق الركام حركة السكان ويحول دون إعادة استخدام المساكن والأراضي، كما يشكّل خطرًا صحيًا وبيئيًا. وتستلزم إزالته خططًا منظّمة تفتح المجال أمام بدء عملية إعادة الإعمار.

### تأهيل البنى التحتية

يشكّل تأهيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق شرطًا أساسيًا لعودة السكان واستقرارهم، إذ أظهرت البيانات أنّ نسبة العائدين كانت أعلى في المناطق التي لم تُدمَّر فيها الشبكات بالكامل. ويبرز هذا أهمية استعادة البنى التحتية كأساس لإعادة الحياة الطبيعية وضمان استدامة العودة.

### تأمين باحات خدمات مؤقتة

تُعدّ باحات الخدمات المؤقتة ضرورية لتأمين الاحتياجات الأساسية للسكان العائدين في المراحل الأولى، مثل الخدمات الصحية ومركز للبلدية وصيدلية ودكان... إلخ. وتسهم هذه الباحات في دعم الاستقرار التدريجي وتشجّع على العودة إلى حين استكمال إعادة تأهيل البنى الدائمة.

### تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية

يُعدّ الوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية شرطًا لاستعادة سبل العيش وضمان الأمن الغذائي للسكان، لا سيما في القرى التي يعتمد أهلها على الزراعة. ويتطلّب ذلك فتح الطرق الزراعية وإزالة العوائق والمخاطر وتأهيل أنظمة الري لضمان العودة إلى الإنتاج واستدامته.

## إعادة التأهيل البيئي والزراعي

تتطلّب الاستجابة الفعّالة للأضرار البيئية والزراعية تنسيقًا مركزيًا لأعمال المسح وفق منهجية ومعايير موحدة، لضمان دقة البيانات وتوحيدها عبر القطاعات والمناطق، وإتاحة قاعدة بيانات وطنية لمتابعة الأضرار وتحليلها واتخاذ القرارات البيئية المناسبة. كما تبرز في هذا الإطار أهمية إدراج معالجة الإبادة البيئية ضمن أولويات اللجنة الحكومية لإعادة الإعمار، وما يلي ذلك من وضع استراتيجيات وخطط فعّالة لمعالجة الأضرار البيئية وفق نتائج المسوحات من جهة، واعتماد استراتيجية مستدامة للتعامل مع أنقاض الحرب من جهة أخرى، إلى جانب متابعة تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات لضمان تطبيقها بشكل فعّال ومستدام ووفق المبادئ التوجيهية المعتمدة.

### تنسيق وتحديث أعمال المسح عبر جهة مركزية، وفق منهجية ومعايير موحدة

يُعدّ وجود جهة مركزية مسؤولة عن تنسيق أعمال المسح أمرًا حيويًا لضمان توحيد البيانات ودقتها عبر القطاعات والمناطق المختلفة. إذ يسمح هذا التنسيق بإنشاء قاعدة بيانات وطنية وتجنب التكرار والازدواجية، ويضمن أن تُجمع المعلومات وفق معايير منهجية واضحة، ما يسهّل تحليل الأضرار ووضع خطط التدخل المناسبة. كما يُعدّ التحديث الدوري للمسوحات وإجراء تحاليل دورية تشمل جمع عينات من التربة والمياه، على أعماق مختلفة وعلى مدى سنوات متتالية وقياس مستويات الملوّثات وتحديد مواقع المواد السامة، أمرًا أساسيًا في رصد التغيرات البيئية والزراعية بمرور الوقت ومع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، ما يمكّن الجهات المعنية من تقييم فعالية التدخلات وتعديلها وفق التطورات الميدانية.

### وضع معالجة آثار الإبادة البيئية على سلم أولويات اللجنة الحكومية

يقع على عاتق وزارة البيئة، بصفتها عضوًا في اللجنة الحكومية لإعادة الإعمار، أن تضع معالجة الإبادة البيئية ضمن أولويات عمل اللجنة، بما يضمن توجيه الموارد والقرارات نحو المعالجة الفعلية للأضرار البيئية. كما يعكس ذلك التزامًا سياسيًا ورسميًا بحماية البيئة وصحة السكان وسبل عيشهم.

### تنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية استنادًا إلى نتائج المسوحات

وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعافي البيئي والزراعي وتنفيذها استنادًا إلى نتائج المسوحات، بما يأخذ في الاعتبار التداعيات القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى للحرب، وذلك بقيادة وزارة البيئة وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة المعنية، وبالتعاون مع السلطات المحلية وجمعيات المجتمع المدني في التنفيذ. ترتكز هذه الاستراتيجية على مبادئ العدالة والاستدامة والسيادة الغذائية، مع إعطاء أولوية خاصة للقرى والبلدات المتضرّرة التي يعتمد اقتصادها على الزراعة، على أن تتضمّن إجراءات مثل إعادة التحريج عند الحاجة، ومعالجة التربة عبر إنتاج سماد بيولوجي محلي وإنشاء مرافق اختبار محلية لرصد مستويات التلوّث، وإعادة تأهيل مناطق نظام الحِمى... إلخ.

### تبني وتنفيذ استراتيجية لرصد و الأنقاض وفرزها وإعادة تدويرها

يُعد تبنّي وتنفيذ استراتيجية وطنية لرصد الأنقاض وفرزها وإعادة تدويرها مدخلًا أساسيًا لربط إعادة الإعمار بالإدارة المستدامة للموارد والحد من المخاطر البيئية والصحية. وتبرز في هذا السياق الحاجة إلى وضع هذه الاستراتيجية لتحديد أدوار الجهات المختلفة بوضوح، وتعزيز التنسيق الإداري، وتأمين آليات رقابة بيئية فعّالة، إلى جانب إدماج البلديات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في عمليات المتابعة والتنفيذ. كما يُفترض أن تشكّل هذه الاستراتيجية إطارًا عمليًا يضمن الانتقال من الخطط الورقية إلى التطبيق الميداني الفعّال، ويحول دون تكرار تجارب سابقة اتسمت بهدر الموارد وسوء إدارة مواقع الردم، بما يجعل إدارة الأنقاض ركيزة حقيقية للتعافي البيئي والعمراني، بدل أن تتحوّل إلى مصدر إضافي للتدهور.

## دعم المزارعين والسكان

تتطلب المرحلة المقبلة، في سياق التعافي البيئي والزراعي، اعتماد مقاربة شاملة لدعم المزارعين بوصفهم من الفئات الأكثر تضررًا، نظرًا لاعتماد شريحة واسعة من سكان المناطق الحدودية والجنوبية على الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك كمصدر أساسي للعيش. ويستدعي ذلك الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى تدخلات متكاملة تمكّن المزارعين من استعادة نشاطهم الإنتاجي، والحفاظ على سبل عيشهم، وضمان استمرارية مهنة الزراعة. تشمل هذه المقاربة تقديم التعويضات والدعم المباشر، وتأمين نفاذ مؤقت إلى الأراضي الزراعية في مناطق النزوح خلال المرحلة الانتقالية، إلى جانب إرشاد المزارعين للتعامل مع آثار التلوث البيئي. كما يُعد دعم تأسيس أو تفعيل التعاونيات الزراعية ذات الهياكل الواضحة والشفافة عنصرًا أساسيًا على المدى المتوسط والبعيد، لما لها من دور في حماية حقوق المزارعين، وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والبيئية.

### دعم المزارعين عينيًا وماديًا

نظرًا لاعتماد معظم سكان المناطق الحدودية والجنوبية على الزراعة أو ممارستها كمصدر رئيس للعيش، لا بدّ من تأمين الدعم المباشر لهم، لا سيما لمَن فقدوا أراضيهم وأعمالهم ومصادر رزقهم، سواء كان دعمًا عينيًا أو ماديًا. ويشمل ذلك تقديم التعويضات الزراعية، وتوزيع المحاصيل المحلية والمعدات الزراعية، وتأمين الشتول والبذور والعلف، والآليات والمعدات الزراعية، بالإضافة إلى الرعاية البيطرية وغيرها من المستلزمات الضرورية بعد العودة. ويهدف هذا الدعم إلى استعادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المزارعين من التعافي واستمرار نشاطهم الاقتصادي.

### تأمين أراضٍ للزراعة في مناطق النزوح

بانتظار تأمين عودة السكان، بمن فيهم المزارعون، إلى قراهم وبلداتهم وأراضيهم الزراعية، وخلال فترة إعادة الإعمار الانتقالية، لا بد من تأمين نفاذ مؤقت للمزارعين إلى أراضٍ زراعية في مناطق النزوح، بما يسهم في الحفاظ على سبل العيش، واستمرارية النشاط الاقتصادي، وصون مهنة الزراعة، والحد من التحول القسري إلى أعمال غير مستقرة أو الاعتماد الكامل على المساعدات. وفي هذا السياق، يمكن للبلديات أن تؤدي دورًا محوريًا من خلال جرد الأراضي الصالحة والمتاحة للزراعة، سواء العامة أو الخاصة، ضمن نطاقها، وبالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية وأصحاب الأراضي، بما يضمن وصولًا ميسّرًا وعادلًا للمزارعين إليها، ويدعم صمودهم الاقتصادي والاجتماعي إلى حين استكمال مسار العودة وإعادة الإعمار.

### إرشاد المزارعين حول التعامل مع الأراضي والمحاصيل والمواشي الملوّثة

يُعد إرشاد المزارعين حول كيفية التعامل مع الأراضي المتضررة خطوة أساسية لتقليل المخاطر الصحية، وحماية الصحة العامة وسبل العيش، واستعادة النشاط الزراعي في المناطق المتضررة، بما يدعم تعافيًا زراعيًا أكثر أمانًا واستدامة. ويتطلب ذلك رفع مستوى الوعي وبناء القدرات المحلية من خلال توعية المزارعين بمخاطر التلوث، ولا سيما الناتج عن الفوسفور الأبيض والمعادن الثقيلة، وتدريبهم على ممارسات التعامل الآمن معها والحد من انتقال الملوثات، إضافةً إلى رصد مؤشرات التلوث في التربة والمحاصيل والمواشي والإبلاغ عنها.

### تحفيز تأسيس ودعم التعاونيات الزراعية وإرشادها

يشكّل إنشاء التعاونيات الزراعية ركيزة أساسية لتعافي القطاع الزراعي وتعزيز صمود المزارعين على المدى المتوسط والبعيد. إذ يسهم دعم تأسيس التعاونيات الجديدة أو تفعيل القائم منها، وتأمين التمويل اللازم لها، في تنظيم الإنتاج المحلي وخفض الكلفة وتحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التفاوضية للمزارعين. كما تتيح التعاونيات حماية حقوق أعضائها، وتشجيع تبادل المعرفة والإرشاد الزراعي، ودعم التحول نحو ممارسات إنتاج مستدامة. ومن خلال بناء شبكات إنتاج محلية مترابطة، تسهم التعاونيات في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي والحد من هشاشة المزارعين الأفراد في مواجهة الأزمات الاقتصادية والبيئية.

# التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية

يتطلّب التصدي للجرائم البيئية الإسرائيلية التي استهدفت القرى الجنوبية والبيئة الزراعية والطبيعية في لبنان قرارًا سياسيًا واعتماد نهج متكامل يجمع بين المسارين القانوني والدبلوماسي، بقيادة الحكومة وبالتنسيق الوثيق مع الوزارات المعنية (العدل والبيئة والزراعة والثقافة والخارجية) والمؤسسات الرسمية والهيئات الحقوقية والمجتمعات المحلية. ويستند هذا النهج إلى وضع الاستراتيجية المناسبة للتقاضي وإعداد ملف قانوني شامل يوثّق بصورة منهجية الجرائم البيئية المرتكبة وفق المعايير الدولية المعتمدة والعمل على مقاضاة إسرائيل ومتابعة الملف على المدى الأطول، وتفعيل الدبلوماسية اللبنانية في المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ.

## توثيق جرائم الحرب وصياغة ملف ضد إسرائيل

يتطلّب المسار الحقوقي والبيئي توثيقًا دقيقًا للأسلحة والمواد المستخدمة وآثارها البيئية والصحية، بما يشمل الإبادة البيئية والمكانية التي تعرّضت لها القرى الحدودية والجنوبية وفق معايير دولية يمكن أن تحددها وزارة العدل. ويُعدّ التعاون بين الجهات الرسمية والمنظمات الحقوقية والبيئية أساسيًا في هذا الصدد، تقوم بموجبه النيابة العامة التمييزية بتوجيه عمل النيابات العامة وفتح تحقيقات حول حالات وتوثيقها لاستخدامها قضائيًا، كما تشارك المنظمات المحلية والدولية في جمع الأدلة وفق معايير الإثبات الدولية، وإعداد تقارير تقنية وقانونية متخصّصة. وتُعدّ المجتمعات المحلية عنصرًا محوريًا في التوثيق الميداني، لتوفير شهادات ومعطيات دقيقة حول مواقع الانتهاكات والأضرار التي لحقت بالأرض والمحاصيل والموارد الطبيعية. يسمح ذلك بتكوين ملف متكامل يوثّق الانتهاكات البيئية والصحية والمجتمعية والاقتصادية، ويضم الأدلة العلمية والميدانية والشهادات القانونية اللازمة والتقارير الموثوقة لدعم الموقف اللبناني وتعزيزه أمام المحاكم الدولية.

## وضع استراتيجية للتقاضي ومقاضاة إسرائيل

يجدر بالحكومة، ضمن مسار المساءلة القضائية، أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات إدارية رسمية ووضع استراتيجية متكاملة للتقاضي، بالتعاون مع الوزارات المعنية، ولا سيما وزارة العدل والخارجية. ويمكن أن تُنفَّذ هذه الاستراتيجية عبر تحريك الإجراءات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على غرار ما حصل بعد حرب تموز 2006، أو من خلال تقديم شكاوى أمام مجلس الأمن، أو أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما يستوجب انضمام لبنان إليها أو التقدّم بإعلان رسمي بقبول اختصاص المحكمة في جرائم محدّدة أو لفترة زمنية زمنية محدودة، فضلًا عن تفعيل المسارات المتاحة عبر مجلس حقوق الإنسان والمقرّرين الخاصين. وينتهي هذا المسار بتقديم الشكاوى ومتابعتها أمام الجهات المختصة وفق الاستراتيجية المقترحة، بهدف المطالبة بتعويضات شاملة عن الأضرار، وتحميل الملوّثين والمعتدين المسؤولية الكاملة عنها، وضمان متابعة قانونية ودبلوماسية مستمرة، بالتنسيق مع المنظمات الحقوقية والبيئية الدولية، دعمًا لموقف لبنان وتعزيزًا لفرص نجاح الإجراءات القانونية.

## تفعيل الدبلوماسية اللبنانية في المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ

في موازاة المسار القضائي، تعمل وزارة العدل بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والبيئة وجمعيات الأمم المتحدة على تفعيل الدبلوماسية اللبنانية داخل المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ، مثل مؤتمرات الأطراف وصندوق الخسائر والأضرار والحراك العالمي لتجريم الإبادة البيئية وغيرها. يهدف هذا الحضور الدبلوماسي إلى تعبئة المجتمع الدولي والدعوة إلى إنفاذ المعاهدات الدولية وتأمين اعتراف عالمي بالجرائم البيئية الإسرائيلية، فضلًا عن الدفع باتجاه استصدار آليات واضحة للمطالبة بالتعويضات وإعادة التأهيل البيئي.

# تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي

يرتبط تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي بقدرة الدولة على تنسيق الجهود وتوفير الموارد وتنظيمها بشكل فعّال ومستدام، بما يشمل تأمين مصادر تمويل متنوعة ومستقلة تتيح تنفيذ خطة شاملة وموثوقة للتعافي. ويشمل ذلك أيضًا ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والمتضررين، لا سيما الفئات الأكثر هشاشة، في جميع مراحل صنع القرار من التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة، ليكون الالتزام في التمثيل المشترك قاعدة أساسية لتعزيز الثقة وبناء استجابات أكثر شمولية وفعالية، وأداةً فعّالة لتعزيز الشفافية والمساءلة المستقبلية، ويعزّز جهود المناصرة المتعلقة بالقضايا ذات الأولوية.

## ضمان الشفافية والمشاركة في عمل الحكومة والوزارات والمنظمات الدولية والمحلية

من الضروري أن تكون الخطط المستقبلية للتعافي وإعادة الإعمار مكتوبة وشفافة وموضوع نقاش عام، انطلاقًا من الحق في الوصول إلى المعلومات، مع ضمان عدم تغييب الهيئات المحلية المعنية بالعدالة البيئية، والمزارعين والمتضررين أنفسهم عن هذه المناقشات، لضمان صياغة رؤية محلية مشتركة للعودة وعمليات إعادة الإعمار والتعافي البيئي. ويتيح هذا النهج إشراك السكان والمزارعين في اتخاذ القرار وتحديد أولويات التعافي، بما يجعل الإجراءات والخطط

متوافقة مع الاحتياجات الواقعية، ويضمن أيضًا توفير أطر واضحة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بسياسات إعادة الإعمار لضمان العدالة والمساءلة.

## إنشاء إطار وطني للتعافي البيئي والزراعي لتعزيز التنسيق والمشاركة ومتابعة التنفيذ

يتطلّب التعافي الشامل من الأضرار البيئية تعزيز قنوات التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، من خلال إنشاء إطار وطني للتعافي البيئي بقيادة وزارة البيئة وبمشاركة وزارة الزراعة، إلى جانب المجلس الوطني للبحوث العلمية والمؤسسات العامة المعنية، بهدف تنسيق التقييمات الميدانية وتوجيه الموارد وضمان الشفافية في نشر النتائج ووضع استراتيجية التعافي. ويشمل ذلك التنسيق مع المجتمعات المحلية التي تمتلك معرفة مباشرة بالاحتياجات الفعلية على الأرض، والمنظمات الدولية التي توفر الموارد المالية والخبرات التقنية لتنفيذ التدخلات البيئية، إضافةً إلى المنظمات المحلية التي تمتلك خبرات ميدانية وقدرة على تحديد الاحتياجات والضرر، وتوجيه التدخلات وإشراك المجتمعات في الرصد والتقييم وإدارة الموارد الطبيعية بشكل تشاركي ومستدام. كما تؤدي الجامعات والأكاديميين ونقابة المهندسين دورًا مهمًا في تقديم الدعم العلمي والتقني لتقييم الأضرار وتطوير الحلول.

## تأمين موارد مستدامة للتعافي البيئي

يتطلّب التعافي البيئي وإعادة الإعمار تأمين موارد مالية مستدامة ومتنوعّة، تضمن تنفيذ برامج إعادة التأهيل البيئي والزراعي بمعزل عن الارتهان للتمويل المشروط أو استخدام الدعم المالي كأداة ضغط سياسي. وفي هذا السياق، يندرج إنشاء الإطار الوطني المقترح للتعافي البيئي كمساحة لوضع خطة واضحة لتحديد الموارد المطلوبة، وتقدير كلف إعادة التأهيل، ورسم آليات عملية لتأمين التمويل خارج نطاق القروض الدولية المشروطة. ويشمل ذلك تفعيل مصادر تمويل سيادية داخلية غير مستغلة، مثل الأملاك العامة والأوقاف والشقق الشاغرة، إلى جانب إصلاح النظام الضريبي ومعالجة التهرّب الضريبي، بما يتيح توجيه هذه الموارد نحو أولويات التعافي البيئي. ورغم أن هذا المسار لا يشكّل حلًا فوريًا في ظل الحاجة الملحّة للتدخل، يظل خطوة أساسية نحو بناء استقلالية تمويلية تدريجية تعزّز القدرة الوطنية على تنفيذ خطط تعافٍ بيئي عادلة ومستدامة.

# إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية

في مواجهة الخطابات والخطط الداعية إلى تحويل المناطق الحدودية إلى منطقة عازلة أو إلى منطقة اقتصادية على غرار «خطة ترامب الاقتصادية» لجنوب لبنان، وإفراغها من سكانها، لا بدّ من إرساء رؤية وطنية للمناطق الحدودية تعزز ميزاتها الطبيعية والسكنية وتحمي مواردها البيئية والزراعية. على أن تقوم هذه الرؤية على وضع تصورات اقتصادية وتنموية محلية لهذه المناطق تنطلق من مقوماتها وبمشاركة سكانها وفقًا لتوجهات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، والحدّ من بيع الأراضي ضمن هذه المناطق ووضع خطط لمواجهة التشتت الاجتماعي والاقتصادي لأهالي القرى الحدودية النازحين بما يمنع محاولات الاستغلال أو تنفيذ خطط خارجية تهدف إلى تهجير السكان والاستيلاء على أراضيهم من جهة، ويسهل عودتهم إلى أراضيهم من جهةٍ أخرى.

## تطبيق الخطة الشاملة وتوجيهاتها في إعادة إعمار القرى الحدودية

بحسب الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، تضم منطقة الجنوب 3 مراكز حضرية رئيسة هي صيدا كمحور تجاري، وصور كمدينة تراثية وسياحية، والنبطية كقطب داخلي مرشح لدور تنموي مستقبلي. تحيط بهذه المراكز أقطاب محلية ريفية ضمن بيئة طبيعية وزراعية غنية تشكّل ركيزة اقتصادية أساسية. ويُعد السهل الجنوبي الممتد من صيدا إلى الناقورة من أهم المناطق الزراعية في لبنان وتُصنَّف المناطق الجنوبية، ولا سيما الحدودية، كمناطق زراعية ذات أهمية وطنية، ما يستوجب حمايتها وحصر استخدامها بالإنتاج الزراعي، وتعزيز استدامتها. إلى جانب ذلك، يجب دعم دور البلدات والقرى في استثمار إمكاناتها التنموية انطلاقًا من تقاليدها الزراعية والتجارية. في ضوء ما تقدّم، من الضروري تطبيق توجهات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية في إعادة إعمار القرى الحدودية بما يعزز الميزة الطبيعية البيئية والزراعية للاقتصاد الجنوبي من خلال حماية الأراضي الزراعية والمساحات الطبيعية، وضمان استمرارية استخدامها من قبل سكانها في الأنشطة الزراعية والغذائية، والسياحة البيئية والريفية، بما يعزّز صمود البلدات والقرى ويضمن عودة سكانها، ويُسهم في إعادة بناء اقتصاد محلي متوازن قائم على الموارد الطبيعية للمنطقة ومقوماتها.

## اعتماد تشريعات للحد من بيع الأراضي وتمكين الناس من إعادة البناء في المواقع التي كانوا يعيشون فيها

في إطار قانون حماية المناطق المتضررة بعد تفجير مرفأ بيروت، نص القانون على منع التصرفات والبيوعات العقارية ومعاملات الضم والفرز لمدة سنتين في المناطق المتضررة، منعًا لاستغلال الأزمة الاقتصادية وإجبار أصحاب الأراضي على بيع أملاكهم بأسعار بخسة، وحمايةً من الغبن العام الذي قد يستغله البعض في هكذا ظروف، وذلك بهدف حماية المواطنين وحقوقهم من أي استغلال، من خلال إيجاد توازن بين حق الملكية الخاصة وضرورة الحفاظ على الانتظام العام والمصلحة العامة اللذين لهما قيمة دستورية. بالمثل، يُعد اعتماد تشريعات تحدّ من بيع الأراضي خلال فترة إعادة الإعمار، لا سيما في المناطق الحدودية وتلك التي تعرّضت للإبادة المكانية، أمرًا ضروريًا لضمان عودة السكان إلى مناطقهم وتحفيز إعادة البناء في المواقع التي كانوا يعيشون فيها، ومنع المضاربة العقارية ومواجهة أي محاولة لاستغلال الأزمة من قبل المتمولين أو الشركات للاستحواذ على الأراضي، وذلك بعكس الإطار المطروح حاليًا الذي يقوم على إعطاء التعويضات للسكان حتى إن أرادوا البناء في مكان آخر.

## وضع خطط وبرامج للحد من التشتت الاجتماعي والاقتصادي لأهالي القرى الحدودية

خلال فترة إعادة الإعمار، من الضروري دعم السكان في أماكن النزوح عبر وضع خطط وبرامج شاملة، تشمل خطط إيواء تقوم على تخصيص مساكن مؤقتة قريبة من مناطق الأصل، وتوفير فرص عمل محلية، ودعم التعليم والخدمات الاجتماعية في مناطق النزوح، على سبيل المثال لا الحصر. وتهدف هذه الخطط والبرامج إلى التعامل مع قضية النزوح ليس من زاوية الإيواء وحدها، بل أيضًا من خلال معالجة التشتت الاجتماعي والاقتصادي المصاحب له، والحفاظ على النسيج المجتمعي، وتأمين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والدعم الاقتصادي، إلى حين عودة النازحين والنازحات بأمان إلى مناطقهم، بما يُسهم في الحد من التهجير الدائم واستعادة الحياة الطبيعية في المناطق الحدودية.

## الشكل 16: الركائز والتوصيات بحسب الجهات المسؤولة والمدى الزمني

| الركيزة / التوصيات | الخطوات / الآليات المطلوبة | الجهة / ات المسؤولة | المدى الزمني |
|---|---|---|---|
| ضمان العودة | إزالة الألغام والمخلفات الحربية | الجيش اللبناني بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية (UNIFIL، UNMAS، NPA، إلخ) بالتنسيق مع البلديات | على المدى القصير |
| | إزالة الركام | وزارة الأشغال العامة والنقل، ومجلس الجنوب، ومجلس الإنماء والإعمار، ومتعهدي إزالة الردم بإشراف خطيب وعلمي | على المدى القصير |
| | تأهيل البنى التحتية | مجلس الإنماء والإعمار (من خلال LEAP وتمويل البنك الدولي) بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات العامة (وزارات الأشغال العامة والنقل، والطاقة والمياه، والاتصالات، ومجلس الجنوب، ومؤسسة كهرباء لبنان، ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني)، وبالتنسيق المحلي مع البلديات، واتحادات البلديات والمحافظين/ات | على المدى القصير, على المدى المتوسط |
| | تأمين باحات خدمات مؤقتة | البلديات بالتنسيق مع الجمعيات المحلية (جمعية وتعاونوا ) وسكان البلدات | على المدى القصير |
| | تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية | الجيش اللبناني بالتعاون مع UNIFIL بالتنسيق مع البلديات وأصحاب الأراضي | على المدى المتوسط |
| إعادة التأهيل البيئي والزراعي | تنسيق وتحديث أعمال المسح عبر جهة مركزية، وفق منهجية ومعايير موحدة | المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة (وزارتي البيئة والزراعة، مجلس الإنماء والإعمار، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مجلس الجنوب) والجمعيات الدولية (UNHABITAT، UNDP، FAO) والمحلية (مؤسسة عامل الدولية، وجمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية، وتراب، وLRI، وفرسان مالطا، وجبال، والجنوبيون الخضر، وبذورنا جذورنا، ووحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت، إلخ) | على المدى القصير, على المدى المتوسط |
| | وضع معالجة آثار الإبادة البيئية على سلم أولويات اللجنة الحكومية | وزارتي البيئة والزراعة | على المدى القصير |
| | تنفيذ خطة لمعالجة الأضرار البيئية استنادًا إلى نتائج المسوحات | وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الزراعة والمؤسسات العامة، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات المحلية، والبلديات وسكان المناطق | على المدى القصير, على المدى المتوسط, على المدى الطويل |
| | تبني وتنفيذ استراتيجية لرصد، فرز، وإعادة تدوير الأنقاض | وزارة البيئة بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل، ومجلس الجنوب، ومجلس الإنماء والإعمار ، ومتعهدي إزالة الردم وبإشراف خطيب وعلمي وبالتعاون مع البلديات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمحلية المعنية | على المدى القصير, على المدى المتوسط |

| الركيزة / التوصيات | الخطوات / الآليات المطلوبة | الجهة / ات المسؤولة | المدى الزمني |
|---|---|---|---|
| دعم المزارعين والسكان | دعم المزارعين عينيًا وماديًا | وزارة الزراعة بالتعاون مع المؤسسات العامة والبلديات (مجلس الجنوب) والمنظمات الدولية (WFP، UNIFIL) والمحلية (مؤسسة عامل الدولية، وLRI، والحركة الزراعية، وجمعية وتعانوا، وجمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية، إلخ) | على المدى القصير, على المدى المتوسط |
| | تأمين أراضٍ للزراعة في مناطق النزوح | البلديات والوزارات والمؤسسات العامة المعنية | على المدى القصير, على المدى المتوسط |
| | إرشاد المزارعين حول التعامل مع الأراضي والمحاصيل والمواشي الملوّثة | وزارتي الزراعة والبيئة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية، والبلديات، واتحادات البلديات، والمحافظين/ات | على المدى القصير |
| | تحفيز تأسيس ودعم التعاونيات الزراعية وإرشادها | وزارة الزراعة بالتعاون مع البلديات والمزارعين والجمعيات المعنية | على المدى المتوسط, على المدى الطويل |
| التوثيق والمساءلة القضائية والإدارية | توثيق جرائم الحرب وتشكيل ملف ضد إسرائيل | الحكومة بالتنسيق مع وزارات العدل، والبيئة، والزراعة، والثقافة والنيابات العامة والجمعيات الدولية والحقوقية (HRW، Amnesty International، والمفكرة القانونية، واستديو أشغال عامة، إلخ) | على المدى القصير, على المدى المتوسط |
| | وضع استراتيجية للتقاضي ومقاضاة إسرائيل | الحكومة بالتنسيق مع وزارات العدل والخارجية | على المدى المتوسط, على المدى الطويل |
| | تفعيل الدبلوماسية اللبنانية في المنتديات الدولية المعنية بالبيئة والمناخ | وزارات البيئة، الزراعة والخارجية، الحكومة وجمعيات الأمم المتحدة (UNDP، UNEP، إلخ) | على المدى المتوسط, على المدى الطويل |
| تعزيز الحوكمة البيئية والمؤسسية للتعافي | ضمان الشفافية، المشاركة في عمل الحكومة والوزارات والمنظمات الدولية والمحلية | لجنة إعادة الإعمار، والوزارات المعنية، والبلديات واتحاد البلديات | على المدى القصير, على المدى المتوسط, على المدى الطويل |
| | إنشاء إطار وطني للتعافي البيئي والزراعي لتعزيز التنسيق والمشاركة ومتابعة التنفيذ | بقيادة وزارة البيئة وبالتنسيق مع لجنة إعادة الإعمار، ووزارة الزراعة، والمحافظين/ات والبلديات، والجمعيات الدولية والمحلية والمبادرات المجتمعية والأطر التمثيلية للسكان | على المدى المتوسط, على المدى الطويل |
| | تأمين موارد مستدامة للتعافي البيئي | لجنة إعادة الإعمار، ووزارة المالية، ومجلس النواب | على المدى القصير, على المدى المتوسط, على المدى الطويل |

| الركيزة / التوصيات | الخطوات / الآليات المطلوبة | الجهة / ات المسؤولة | المدى الزمني |
|---|---|---|---|
| إرساء رؤية وطنية تعزز الميزة الطبيعية والسكنية للمناطق الحدودية | تطبيق الخطة الشاملة وتوجيهاتها في إعادة إعمار القرى الحدودية | المجلس الأعلى للتنظيم المدني، والحكومة، والبلديات واتحادات البلديات، ونقابة المهندسين، والأطر التمثيلية للسكان والمزارعين | على المدى المتوسط, على المدى الطويل |
| | اعتماد تشريعات للحد من بيع الأراضي وتمكين الناس من إعادة البناء في المواقع التي كانوا يعيشون فيها | مجلس النواب ولجنة إعادة الإعمار | على المدى القصير, على المدى المتوسط |
| | وضع خطط وبرامج للحد من التشتت الاجتماعي والاقتصادي لأهالي القرى الحدودية | بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتنسيق مع لجنة إعادة الإعمار والبلديات واتحادات البلديات | على المدى القصير, على المدى المتوسط |

## مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

## استديو أشغال عامة

استديو أشغال عامة هو مؤسسة للأبحاث والمناصرة متعدّدة التخصّصات منخرطة نقدياً وإبداعياً في قضايا العمران والعدالة المكانية في لبنان، مع تركيز خاص على الحقوق البيئية والسكنية والحق في التنمية المتكاملة وحيّز عام متاح. عبر مقاربة متجزرة في مفهوم الحق في المدينة، نهدف إلى جعل التنظيم المدنيّ وإنتاج السياسات العامة عمليةً ديموقراطية - لا أداةً للسلطة.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس